التخطيط لتنمية المجتمع في ضوء المتغيرات المعاصرة

الأستاذ الدكتور
محمود محمد محمود
أستاذ التنمية والتخطيط
وعميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

الدكتور
هاشم مرعي هاشم
المدرس بقسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

الناشر
للنشر والتوزيع
الفيوم - حي الجامعة
ت: ٠١٠٦٥٥٣٩٣١

التخطيط لتنمية المجتمع في ضوء المتغيرات المعاصرة

الأستاذ الدكتور

محمود محمد محمود

أستاذ التنمية والتخطيط

وعميد كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الدكتور

هاشم مرعي هاشم

المدرس بقسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الناشـــر

للنشر والتوزيع

الفيوم - حي الجامعة

ت: ٠١٠٦٥٥٣٩٢١

رقم الإيداع ٤٤٧٤ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 6249 - 06 - 6

مقدمة الكتاب

يّعد التخطيط أحد القواعد والركائز الأساسية لتنمية المجتمعات بصفة عامة ولاسيما المجتمعات النامية بصفة خاصة، لما تحتاجه هذه المجتمعات من تعبئة لكافة الإمكانات والموارد البشرية والمادية، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء لأفراد المجتمع.

وفي الآونة الأخيرة تعالت أصوات وصيحات الذين يريدون تحقيق النهوض لهذا المجتمع بضرورة الأخذ بكل قواعد وركائز أسس العملية التنموية ولاسيما التخطيط لعملية التنمية وذلك على اعتبار أن أي جهود تنموية تبذل دون تخطيط واعٍ ومدروس وقائم على المنهج العلمي لن يكتب لهذه الجهود النجاح.

وهناك العديد من الكتابات التى تناولت موضوع التخطيط في العديد من التخصصات المختلفة وثمة وجهات نظر مختلفة حول المفاهيم والمراحل إلا أنها في النهاية تهدف إلى الوصول لنتيجة واحدة هي الارتقاء بالمجتمع والكتاب الذي بين يدي القارئ إنما يتناول قضية التخطيط الاجتماعي على وجه التحديد وخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية من حيث كونها أكثر المهن ارتباطاً بهذا النوع من التخطيط وعلاقاتها في تدعيم الجهود الحكومية والأهلية للنهوض والارتقاء بالمجتمع.

ومن ثم تناول الكتاب سبعة فصول كما يلي:

الفصل الأول وتم تناول مفهوم التخطط الاجتماعي من وجهات نظر مختلفة وكذلك أهميته وفلسفته وأهدافه والاتجاهات الأيديولوجية التى يتم التخطيط في ضوئها ومراحل العملية التخطيطية ومقومات نجاح التخطيط وأهم الأسس والمبادئ التي يعتمد عليها التخطيط الاجتماعي.

الفصل الثاني تناول الأولويات كعملية من عمليات التخطيط من حيث المفهوم وأهمية تحديد الأولويات ومصادر ومعايير تحديد هذه الأولويات، وأكد على مجموعة من العوامل التى في ضوئها يتم تحديد الأولويات ومراحل هذه العملية وأساليبها والاعتبارات التى يجب مراعاتها عند القيام بهذه العملية والصعوبات التى تواجه عملية تحديد الأولويات، ودور القيادات التنفيذية والمهنية في تحديد أولويات المشروعات التنموية.

الفصل الثالث تم إلقاء الضوء فيه على تقدير الاحتياجات المجتمعية من حيث المفهوم والأهمية النسبية لتقدير الاحتياجات، نظرية ماسلو لتصنيف الحاجات، مؤكداً على خصائص الاحتياجات الاجتماعية والعوامل المؤثرة فيها والمقاييس المستخدمة في عملية تقدير الاحتياجات، ومشاكل القيام بهذه العملية.

الفصل الرابع وثم عرض فيه التخطيط الاستراتيجي كأحد أنواع التخطيط من حيث المفهوم وأهميته وأهدافه ومزاياه المختلفة وخصائصه والفلسفة التى يعتمد عليها وذلك النوع من التخطيط والمراحل التى تمر بها الخطة الاستراتيجية ومعوقات التخطيط الاستراتيجي ومقومات نجاحه وأهم الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند القيام بهذه العملية.

الفصل الخامس يتناول المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية من أجل تنمية المجتمع من خلال مجموعة العناصر "مفهوم المشاركة ومفهوم القرار الاستراتيجي والعوامل المؤثرة في صنع واتخاذ القرار والاعتبارات التى يجب مراعاتها في صنع واتخاذ القرار وكذلك معوقات عملية المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار.

الفصل السادس بعنوان التخطيط لمواجهة مشكلات المرأة الفقيرة في مصر حيث تناول هذا الفصل مفهوم الفقر وأسبابه وأنواعه ودورة الفقر واحتياجات المرأة الفقيرة ومداخل مواجهة الفقر ودور منظمات المجتمع المدني في مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة الفقيرة في مصر.

الفصل السابع وتم عرض أحدى الخطط لقطاع من قطاعات المجتمع وهي التخطيط لرعاية الشباب في مصر مركزاً على احتياجات ومشكلات الشباب وأهمية التخطيط له ومحاور الخطة،وركائزها واعتبارات التخطيط لهذه الفئة في ضوء خطة الرعاية الاجتماعية لمصر ٩٧/٩٢.

وكلنا أمل في الله سبحانه وتعالى أن يجد القارئ والمهني والمتخصص في مهنة الخدمة الاجتماعية الفائدة المرجوة من هذا الكتاب... من أجل النهوض بوطننا الحبيب مصر.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل...

المؤلفان

يناير ٢٠٠٨م

الفهرس

الفصل الأول

التخطيط في الخدمة الاجتماعية(*)

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بالإطار النظري للتخطيط في الخدمة الاجتماعية وذلك من خلال العناصر التالية:

- تمهيد.
- أولاً: مفهوم التخطيط الاجتماعي.
- ثانياً: أهمية التخطيط الاجتماعي.
- ثالثاً: فلسفة التخطيط الاجتماعي.
- رابعاً: أهداف التخطيط الاجتماعي.
- خامساً: الأيدولوجية والتخطيط الاجتماعي.
- سادساً: مراحل التخطيط الاجتماعي.
- سابعاً: مقومات نجاح التخطيط.
- ثامناً: مبادئ التخطيط .

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ ماهر مرعي ماهر- المدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الفصل الأول
التخطيط في الخدمة الاجتماعية(*)

تمهيد:

في هذا الفصل يتم إلقاء الضوء على التخطيط بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة ولاسيما التخطيط في الخدمة الاجتماعية لما له من أهمية بارزة ليس في الخدمة الاجتماعية فقط بل في مختلف العلوم والمجالات، حيث يعد التخطيط عملية واعية مقصودة تهدف إلى إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع والتى تقوم على منهج وأساس علمي في ضوء مجموعة من البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة والكافية لكي يتم الوصول في النهاية إلى القرار السليم بشأن الموضوع أو المشكلة أو المشروع مناط التخطيط، وفي هذا الفصل سيتم تناول مجموعة من العناصر التى تتمثل في وتهدف إلى التعريف بمفهوم التخطيط الاجتماعي وأهميته وفلسفته وأهدافه ومراحله ومبادئه وكذلك مقومات هذا النوع من التخطيط.

أولاً: مفهوم التخطيط الاجتماعي:

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم التخطيط ويقصد الباحث التخطيط الاجتماعي- وسوف يقوم الباحث بعرض بعض هذه المفاهيم.

فالتخطيط لغة يعني الخطة (والتخطيط منها) هي أمر واضح فيه الهدى والاستقامة وفي رأسه خطة، أي أمرها[١]. وقد يفهم أيضاً على أنه التفكير في الأمر[٢].

وينظر أشرف حسونة إلى التخطيط على أنه عملية مقصودة وواقعية يشترك فيها الفرد والجماعة والمجتمع وتتضمن إحداث حالة من التوازن بين عناصر ثلاث: الهدف والموارد والزمن، عن طريق

---

* أعد هذا الفصل الدكتور/ هاشم مرعي هاشم- المدرس بقسم التنمية والتخطيط - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

محاولة الوصول إلى أقصى درجات الهدف بأفضل استخدام للموارد المتاحة وفي أقصر وقت ممكن وذلك بهدف تنمية المجتمع والتحكم في التغييرات الاجتماعية والهيكلية والوظيفية فيه(٣).

كما يُعرف **أحمد كمال** التخطيط على أنه عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي مقصود عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة، لتحقيق الأهداف كاملة، وفي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف مع حسن الأداء(٤).

بينما يرى **مصطفى الخشاب** التخطيط وسيلة لقياس أبعاد المشكلات الاجتماعية ووضع حلول لها في صورة مشروعات وبرامج تطبيقية كما يهدف إلى تكوين نوعية الإنسان في المجتمع وتحديد احتياجاته من الخدمات للمحافظة على هذه النوعية وتطويرها وتوفير الضمانات الاجتماعية لها(٥).

كما ترى وجهة نظر أخرى بأن التخطيط هو: عملية تجميع للقوى، وتنسيق للجهود، وتنظيم للنشاط الاجتماعي الذي تبذله جماعة من الجماعات في إطار واحد مع تكامل الأهداف وتوحد المواقف، مستغلين في ذلك خبراتهم، ومعلوماتهم، ومقدرتهم الذهنية والعلمية، وإمكانيات البيئة، ومستعينين بتجارب الماضي، ووسائل الحاضر للوصول إلى أهداف تقابل حاجات المجتمع وتحقق ارتقاءهم إلى حياة اجتماعية أفضل(٦).

ويرى "الفردكان- Alfredkahn" أن التخطيط هو صياغة للسياسة وتحقيقها عن طريق الاختيارات الرشيدة(٧).

بينما يعرف **صلاح العبد** التخطيط أيضاً بأنه العمل العلمي الذي يقوم على استثمار الطاقات والجهود والإمكانيات، واستثمار

الموارد المتاحة والمتوقعة أحسن استثمار ممكن، وأفضل استثمار لتحقيق الأهداف المرسومة، وذلك في إطار السياسات العامة للمجتمع في الوقت المحدد للتنفيذ[٨].

وتشير بعض الآراء إلى أن التخطيط هو نوع من أنواع السلوك الذي يخضع إلى تغيير واعٍ للتوقعات المستقبلية[٩].

كما يعرف **على السلمي** التخطيط أيضاً على أنه نوع من العمل التعاوني الشامل الذي يقوم على المنهج العلمي بقصد رسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود الإمكانيات والموارد القابلة للاستثمار[١٠].

كما اعتبر **أحمد صقر عاشور** التخطيط عملية تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل، وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف من سياسات وبرامج وأيضاً وسائل المتابعة أثناء التنفيذ لإجراء التعديل اللازم في الأهداف أو في الوسائل الموصلة إليها[١١].

وترى وجهة نظر **عاطف غيث** أن التخطيط عملية إرادية تفاعلية تشتمل على البحث والتحري والمناقشة والإتفاق والعمل في سبيل الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم التي ينظر إليها كأمور مرغوب فيها[١٢].

ويرى **عبد العزيز مختار، الفاروق بسيوني** أن التخطيط عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في أقل فترة زمنية في

ضوء الأيدولوجية والحقائق العلمية والقيم التى يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المرغوب(١٣).

كما يشير **محمد يس، مدني علاني** التخطيط كذلك إلى أنه عملية مستمرة لاتخاذ قرارات رائدة بطريقة نظامية وفي ضوء أحسن معرفة متاحة عن مستقبلية هذه القرارات والتنظيم المتتابع لجميع المحاولات الضرورية لتنفيذ القرارات وقياس نتائج هذه القرارات(١٤).

ويطلق **محمد الأخرس** على التخطيط بأنه العملية التى تتضمن اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات للوصول إلى أهداف محددة تعبر عن حاجات المجتمع الأساسية وذلك على مراحل زمنية معينة، ويعتمد التخطيط عادة على معطيات الموارد البشرية والمادية المتاحة للوصول إلى تلك الأهداف(١٥).

وينظر **عبد العزيز مختار، رياض حمزاوي** إلى التخطيط على أنه عملية من الخطوات المستمرة المترابطة والمتغيرة والتى لها أهداف مستمرة تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي إلى تحقيق التوازن بين حجم ونوعية الطاقات والموارد والقوى والأهداف التنموية وكذلك الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك وبين متطلبات الحاضر والمستقبل(١٦).

بينما يرى **أحمد السكري، محمود محمد** أن التخطيط هو منهج علمي تستخدمه الإدارة المسئولة عن مجتمع ما أو أجهزة إنتاجية) للربط بين أهداف مطلوب تحقيقها وبين خطوات وتدابير رشيدة يتعين اتخاذها لبلوغ هذه الأهداف(١٧).

كما ينظر **ماهر أبو المعاطي** إلى التخطيط على أنه عبارة عن عمليات منظمة تشارك فيها القيادات المهنية والشعبية لإحداث تغييرات اجتماعية تهدف إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي إلى وضع أفضل منه خلال فترة زمنية محددة عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لاستخدام الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات في ضوء أيديولوجية المجتمع(١٨).

ويتفق هذا التعريف إلى حد كبير مع وجهة نظر **عبد العزيز مختار** التى ترى أن التخطيط الاجتماعي هو عملية تغيير اجتماعي مقصود تتضمن الاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغيير، والذي يجب أن يشترك في عملية التخطيط لإحداثه أفراد الشعب وقاداته الممثلين له أصدق تمثيل وبالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين ويؤدي عادة إحداث وتحقيق هذا التغيير إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر أفضل منه عن طريق الوصول إلى قرارات تخطيطية موضوعية مناسبة(١٩).

وهناك من يرى التخطيط على أنه الأسلوب العلمي أو مجموعة التدبيرات التى تستطيع بها الدولة أن تكشف عن موقعها الحاضر وترسم سياستها في المستقبل بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف تنموية معينة سبق تحديدها في ضوء احتياجات المستقبل وإمكانيات الحاضر(٢٠).

بينما يعرف **محمود عرفان** التخطيط على أنه العملية التى تقوم على الاختيار من بين البدائل الخاصة بتحقيق أهداف المشروع وسياساته وإجراءات العمل فيه وبرامجه في المستقبل، وتكوين

الأنشطة المقترحة لتنفيذ البديل الأمثل خلال فترة زمنية معينة، وذلك في ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة والمتوقعة(٢١).

كما يُنظر أحمد السكري إلى التخطيط الاجتماعي على أنه يعني التخطيط للأنشطة غير الاقتصادية في المجتمع ويتضمن رسم الخطط لعمل مستقبلي يتعلق بالموارد والمؤسسات الاجتماعية(٢٢).

ويمكن التعبير عن التخطيط الإجتماعي بأنه إجراءات علمية منظمة لتحقيق أنماط تقديرية مسبقة للبناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ولإدارة التغيير الاجتماعي بطريقة عقلانية، هذه الإجراءات تشتمل على تكليف بعض من الأفراد أو منظمة لجمع الحقائق ثم رسم المناهج البديلة للعمل، ووضع توصيات لمن يملكون السلطة لتطبيقها(٢٣). أو هو عمليات إعداد مجموعة من القرارات للعمل في المستقبل موجهة لتحقيق مساندة وتعزيز الوظيفة الاجتماعية سواء كان بتغيير بناء العلاقات بين الناس أو تقديم المساندة أو المساعدة المادية الملموسة التى تعين الفرد على التكيف مع أو التغلب على المشاكل الاجتماعية(٢٤).

والمدقق للنظر في التعريفات السابقة للتخطيط يجد أن بها اختلافات متباينة حول مفهوم التخطيط وقد يرجع ذلك إلى ما يلي(٢٥):

١- اختلاف اهتمامات المخططين تبعاً لتخصصاتهم.

٢- الأيديولوجية السائدة في المجتمع والفلسفة التى يؤمن بها.

٣- التركيز على الغايات أو العمليات – أو الوسائل.

٤- الحداثة النسبية في استخدام المنهج العلمي في التخطيط.

٥- اختلاف أسلوب التطبيق.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر السابقة حول تعريف التخطيط إلا أنه يمكن القول بأنها إطار واحد وهو عملية تحديد الأهداف المستقبلية وتحديد كيفية الوصول إليها انطلاقاً من الوضع الحالي.

كما أن هذه التعريفات تتفق فيما بينها على مجموعة من القواعد والأسس العلمية التى ينبغي أن يحتوي عليها تعريف التخطيط الاجتماعي وفي هذا المقام يمكن عرض مجموعة من أهم هذه الأسس والقواعد وهي:

دراسة وتنظيم الموارد البشرية وتنميتها ويعني هذا تنمية القدرات والاستعدادات المهنية وكذلك دراسة وتنظيم الموارد المادية والفنية وفي ضوء هذه الموارد يمكن تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها وذلك في ضوء معادلة التخطيط (أقل جهد- أقل وقت- أقل تكلفة)، ويقوم بهذا العمل مجموعة من الفنيين والمتخصصين وذلك من خلال مؤسسات أو منظمات ذات صلة بالتخطيط وذلك على المستوى المحلي والمستوى القومي.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن يعرف التخطيط الاجتماعي إجرائياً في مجموعة النقاط التالية:

١- التخطيط الاجتماعي عملية مستمرة منظمة ومترابطة ومتتابعة.

٢- يرتبط التخطيط الاجتماعي بمجموعة من القيم والمبادئ يتم التفاعل من خلالها لإحداث تغييرات مقصودة من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

٣- يعتمد التخطيط على المنهج العلمي في تحديد الاحتياجات.

٤- يهدف التخطيط إلى تحقيق الموائمة بين الموارد والاحتياجات.

٥- يهدف التخطيط الاجتماعي إلى الوصول لمجموعة من القرارات المتناسقة والمتكاملة لتحقيق الأهداف.

٦- يعتبر التخطيط مدخل لحل مشكلات المجتمع، كما أنه يساهم في تحديد الأهداف والغايات المستقبلية.

٧- يستهدف التخطيط الإسهام في نقل وتغيير المجتمع من الوضع الحالي إلى وضع آخر أفضل منه ومرغوب فيه.

٨- يتضمن التخطيط مجموعة من العمليات الفنية التى يمكن من خلالها استثمار طاقات وموارد المجتمع.

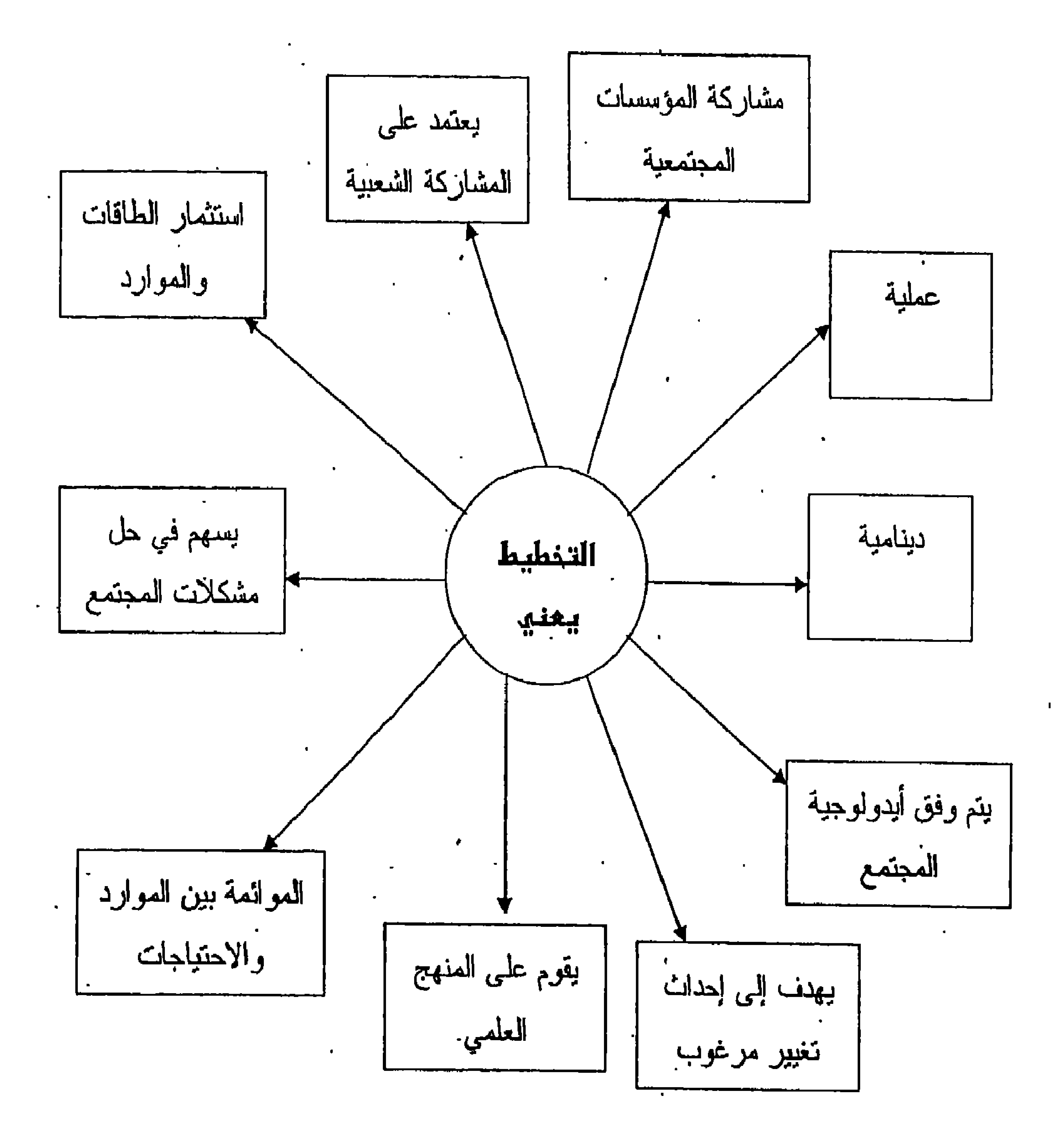
٩- يقوم به متخصصون في التخطيط ويساعدهم مجموعة من قادة الشعب بما يحقق المشاركة الشعبية.

١٠- يتم ممارسته من خلال مجموعة من المؤسسات المجتمعية.

١١- لابد أن يتم التخطيط في ضوء أيديولوجية المجتمع والتى تختلف من مجتمع إلى آخر.

١٢- يهدف إلى البحث عن مستقبل أفضل للمجتمع ومؤسساته وأفراده وجماعاته.

ويمكن توضح ذلك في الشكل التالي:



ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن نوضح أن التخطيط ليس هو ذاته الذي يحدث التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، وإنما هو يعمل على تنظيم الظروف التي تحدد وتنسق عوامل التنمية فتدعمها وتؤدي إلى التعجيل بها، فهو – أي التخطيط– لا يعدو عن

كونه وسيلة منهجية (ضمن مجموعة من الوسائل الأخرى) تسعى إلى تحقيق الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع(٢٦).

ثانياً: أهمية التخطيط الاجتماعي:

تظهر أهمية التخطيط في المجتمعات التي يكون فيها التغير الاجتماعي سريعاً فكلما كان معدل التغير الاجتماعي سريعاً كلما تطلب ذلك مزيداً من التخطيط كما يكون بالغ الأهمية في المجتمعات التي ترجح فيها كفة الاحتياجات على كافة الموارد القائمة أو المستغلة، كما أنه يعد الوسيلة الوحيدة لتحقيق معدلات أكبر للتنمية.

وبصفة عامة فإن للتخطيط أهمية كبرى تبرز فيما يلي:

(١) إنه يعد الوسيلة التنظيمية الرئيسية لأداء برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذها على جميع المستويات، فالأجهزة اللازمة لهذه البرامج سواء كانت حكومية أو أهلية والتمويل المطلوب والبرامج التي يحتاجها الأفراد والجماعات كل هذه لا يمكن أن توجد في فضاء وإنما يتعين أن يتم إعدادها وتشغيلها بناءً على خطة واضحة مرسومة داخل إطار محدد واضح المعالم(٢٧). ويرى **ماهر أبو المعاطي** أن من **أهمية التخطيط الاجتماعي ما يلي(٢٨):**

(٢) التخطيط ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي تعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ.

(٣) يعمل التخطيط على مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول والتكامل في الخطط

بالإضافة إلى ترجمة الأهداف الاجتماعية إلى برامج فعالة يمكن إجراؤها وتحقيقها.

(٤) يحقق التخطيط الأهداف القومية التى رسمتها السياسة العامة للدولة في فترات تتناسب وقدرة المجتمع على استيعاب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يمكن أفراد الشعب من المشاركة الفعالة في اقتراح ووضع الخطط ومتابعتها وتقويمها. حيث تعتبر المشاركة نتيجة منطقية للتخطيط كما أن توضيح عملية صنع القرارات وكشف الوسائل والغايات المقصودة والأولويات المفروضة فإن البدائل المتاحة والمناسبة تصبح مقبولة وليس لها معارض، كذلك فإن التخطيط يتيح فرصة دراسة البدائل وما يستلزم المساهمة العريضة من الأفراد والذين هم في حاجة إلى معلومات(٢٩).

(٥) التخطيط هو الوسيلة الفعالة لتنسيق الخدمات المطلوبة سواء كانت خدمات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية...، إذ أن التنسيق هو العامل الحاسم الذي يسّهل تحقيق الأهداف التى ترمي إليها هذه البرامج في نواحي التمنية الشاملة المختلفة.

(٦) يعتبر التخطيط أسلم اتجاه وأضمن عملية لتعبئة جميع المصادر والقوى التى يمكن الاعتماد عليها في تنمية المجتمعات المحلية تتساوي في ذلك القوى البشرية أو جهود الهيئات الحكومية أو الأهلية أو المصادر الطبيعية المختلفة بحيث تستخدم الإمكانيات بأقصى طاقاتها وعلى

أحسن وجه دون أن تترك طاقـات معطلـة أو مجـالات للإسراف.

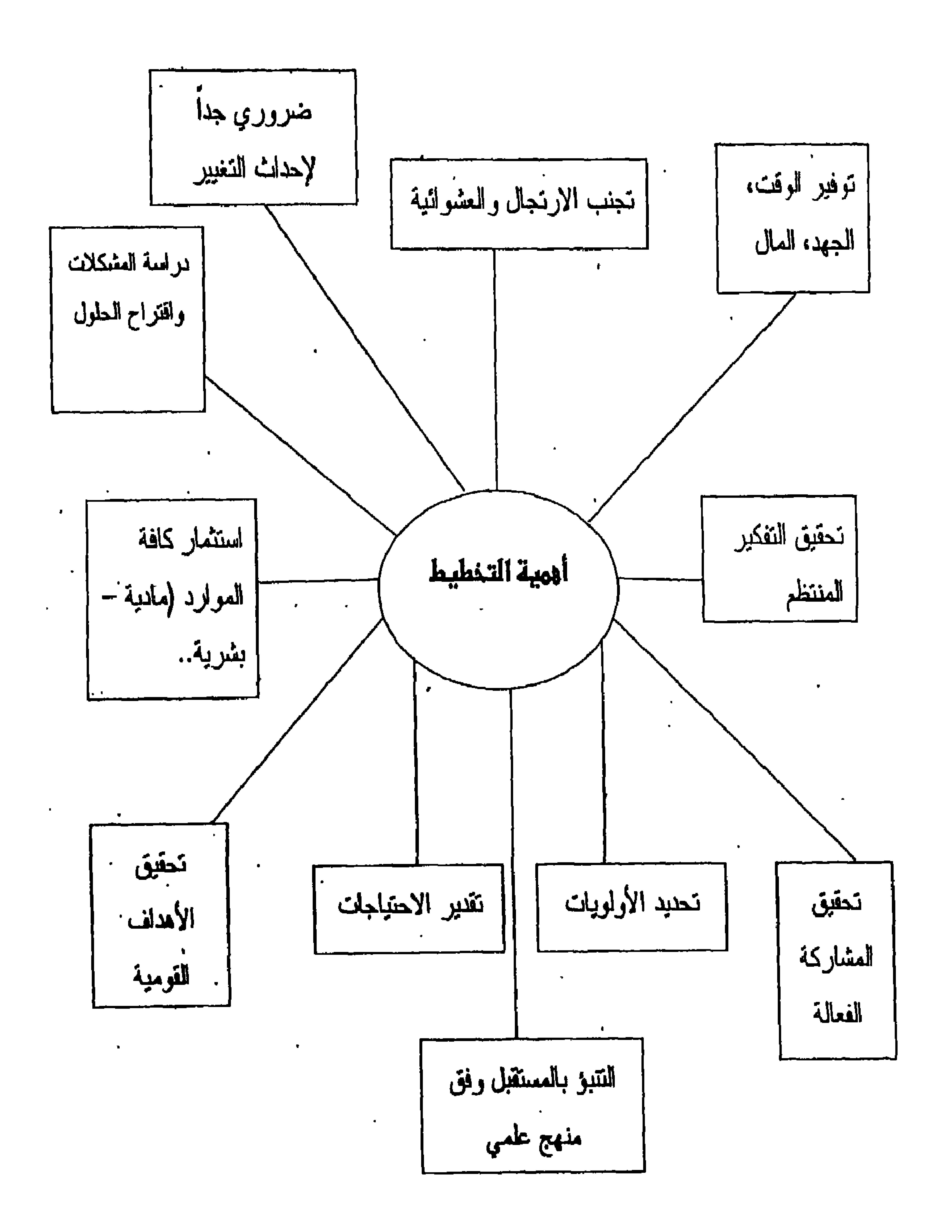
(٧) يساعد التخطيط على تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة التغير الاجتماعي التلقائي غير الموجه أو غير المخطط أو التخبط في خطط متناقضة متضاربة لم توضع على أسس علميـة. كما أنه يعتبر وسيلة هامة للقضاء على المشكلات المزمنـة المتمثلة في التخلف الاقتصادي والاجتماعي ودفـع عجلـة التنمية في كافة القطاعات[٣٠].

(٨) يحقق التخطيط عن طريق التنبؤ والتقييم المستمر القـضاء على العوامل المعوقة والصعوبات التى تواجه تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف، كما أن التخطيط يحدد مراحـل العمـل والخطوات التى تتبع والطريق الذي يسلكه العـاملون مـع وجود الرقابة والمتابعة المستمرة مما يحقق تنفيذ الأهـداف المبتغاه بكفاءة عالية[٣١].

(٩) ومن الأهمية بمكان أن التخطيط يسهم في وضـع الخطـط والبرامج الوقائية والعلاجية والإنمائية اللازمـة لمواجهـة المشكلات، حيث أن التخطيط بجميع أنواعه وعلى جميـع مستوياته تحتاجه المجتمعات المعاصرة، على حسب طبيعة ظروفها وذلك لأهميته في تحقيق الأهداف المنشودة[٣٢].

ويمكن القول بأن أهمية التخطيط للتنمية تظهر في:

- تجنب الارتجال والعشوائية في البرامج والخدمات والعمل على توفير الوقت والجهد والمال.
- التخطيط يسهم في تحقيق التفكير المنظم بين الجهات المشاركة في عملية التخطيط.
- من خلال التخطيط يتم تحديد الأولويات اللازمة للمجتمع وأفراده وكذلك احتياجاتهم.
- استثمار الموارد بكافة أنواعها الموجودة في المجتمع.
- يسهم في دراسة المؤسسات والمنظمات الموجودة في المجتمع.
- بث روح الوعي بأهمية التغيير في المجتمع نحو الأفضل.


ضروري جداً
لإحداث التغيير
تجنب الارتجال و العشوائية
توفير الوقت،
الجهد، المال
دراسة المشكلات
واقتراح الحلول
أهمية التخطيط
تحقيق التفكير
المنتظم
استثمار كافة
الموارد (مادية –
بشرية..
تحقيق
الأهداف
القومية
تقدير الاحتياجات
تحديد الأولويات
تحقيق
المشاركة
الفعالة
التنبؤ بالمستقبل وفق
منهج علمي

ثالثاً: فلسفة التخطيط الاجتماعي:

تعرف الفلسفة بأنها عبارة عن "دراسة المبادئ الأولى للوجود والفكر دراسة موضوعية تنشر الحق وتهتدي بمنطق العقل، ولذلك لا تبدأ الفلسفة بمسلمات مهما كان مصدرها[٣٣].

كما تعني الفلسفة مجموعة الحقائق التى تقوم عليها أي طريقة من الطرق[٣٤].

بينما هناك من يعرفها بأنها أحد فروع المعرفة والتى تهتم بطبيعة الواقع والمعرفة والمعنى والحقيقة بطبيعة الإنسان المطلقة، وعلاقته بالوحدة ومشكلة القيمة وبالجماليات، كما أن الفلسفة تهتم أيضاً بتحليل الموضوعات والمفاهيم والإجراءات الأساسية المتضمنة في ميادين البحث النوعية[٣٥]. هذا عن الفلسفة بصفة عامة أما عن الفلسفة الاجتماعية فإنها تعني الإطار العام من الحقائق التى يعتقد في صحتها المجتمع، وتنبع هذه الفلسفة الاجتماعية من خلال تاريخ المجتمع الطويل[٣٦]. كما أنها تعني موقف أو تصور شامل تجاه الكون والمجتمع والإنسان يتحرك من خلاله أثناء ممارسته لنشاط من الأنشطة الاجتماعية، وتصور منطقي للعلاقات التى تربط ظاهرة بأخرى استناداً لمنهج خاص، وبتطبيق هذا المنهج على الماضي والحاضر، يمكن استخلاص تلك الكليات التى تكون الإطار النظري الذي يتحرك خلاله الإنسان عندما ينزل بالنظرية إلى الواقع يقيمها بالتجربة والممارسة[٣٧].

وفي ضوء ما تقدم يمكن إبراز فلسفة التخطيط الاجتماعي في مجموعة الحقائق التالية[٣٨]:

١- أن الإنسان في مواجهته لقوى الطبيعة والمجتمع يجد نفسه في موقف يضطره لبذل مجهود واعٍ لإشباع حاجاته، والإبقاء على كيانه ووجوده حيث يسعى إلى تغيير الظروف المحيطة به لخدمة أغراضه وإشباع حاجاته، والإنسان إذ يقوم بجهد واع إنما يتصور مقدماً الكيفية التى يبذل بها جهده والغاية التى سيصل إليها نتيجة لبذل هذا الجهد، والوسيلة المناسبة التى تمكنه من تحقيق الغاية التى ينشد الوصول إليها.

٢- أن التخطيط أصبح طريقة علمية منذ أوائل القرن العشرين بمعنى أنه أصبح منهاجاً علمياً يقوم على الدراسة، التدبير، التنبؤ، الفهم، المهارات، المعرفة.

٣- التخطيط عملية والعملية تعني التفاعل والديناميكية لمجموعة من الخطوات المترابطة والمستمرة والمتغيرة والتى لها أهداف مستمرة تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وإلى تحقيق التوازن بين حجم ونوعية الطاقات والموارد والقوى والأهداف التنموية، وكذلك الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك وبين متطلبات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

٤- أن التخطيط حقيقة واقعية في كل المجتمعات، مهما كان نوع نظامها الاقتصادي والسياسي.

٥- أن التخطيط ليس غاية وإنما وسيلة لتحقيق غايات وأهداف وأغراض محددة ومرسومة وفقاً لأساليب علمية وقيم سياسية يؤمن بها المجتمع.

٦- أن التخطيط في جوهره جهود موجهة نحو إيجاد التكامل بين نظم العمل في المجتمع المحلي مع النظم الأخرى للمجتمع القومي أو مع نظم العمل في المجتمع الخارجي.

٧- أهمية المساعدة الفنية المهنية في كل من عمليتي الحصول على الحقائق والمعلومات وفي انتخاب الأهداف لعملية التخطيط.

٨- التخطيط لابد وأن يكون له هدف وأن تكون الخبرة دالة على إمكانية الوصول إليه.

٩- لابد أن يضع المخطط في اعتباره دوماً الأفكار والمعتقدات والقيم، والعوامل الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، ويدرك بوعي ظروف وأحوال التغيير واتجاهاته وسرعته.

ويرى "ألفردكان" "Alfred J. Kahn" أن طبيعة الحياة الحديثة، وما يصاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية تتطلب تخطيطاً، وإن التخطيط لا يتعارض مع الديمقراطية إلا إذا كان أسلوب تطبيقه غير سليم، أما إذا كان سليماً فإنه يصبح وسيلة للدفاع عن الديمقراطية(٣٩).

رابعاً: أهداف التخطيط الاجتماعي:

إن من أهم السمات المميزة للمجتمعات المعاصرة استخدام الأسلوب العلمي لتحقيق الأهداف المنشودة، وتتحدد أهداف كل دولة بما يتناسب مع ظروفها وأيديولوجيتها السائدة.

ويمكن تحديد أهداف التخطيط بصفة عامة في(٤٠):

١- أهداف استراتيجية "بعيدة المدى" تحقق للمجتمع تغييرات اجتماعية واقتصادية، وتنقله من مرحلة إلى مرحلة أفضل

من حيث التنمية والتقدم، حتى تصل به إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون هذه الأهداف محددة في إطار السياسة العامة للمجتمع ومعبرة عن آماله وتطلعاته.

٢- أهداف تكتيكية "قريبة المدى" يمكن تنفيذها وتحقيقها على فترات زمنية قصيرة، وتمثل أهدافاً جزئية من مجموعة الأهداف الاستراتيجية، وتمثل أيضاً أهدافاً نوعية ترتبط بالخطط والبرامج في شتى قطاعات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية.

ومما لاشك فيه أن الخطة الاجتماعية تحقق أهدافاً اجتماعية أساسية مباشرة، وأهدافاً اقتصادية غير مباشرة على المدى البعيد بتحقيق أقصى استثمار للإمكانيات البشرية في المجتمع. كما أن الخطة الاقتصادية فهي تحقق أهدافاً اقتصادية أساسية مباشرة، وأهدافاً اجتماعية غير مباشرة على المدى البعيد بتحقيق رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع(٤١).

والتخطيط في الخدمة الاجتماعية هو السبيل إلى تصميم الأساليب المستخدمة في العمل لحل المشكلة أو مقابلة الحاجة وتتضمن هذه العملية الاختيار بين أساليب العمل، وترجمة الخطة إلى أساليب عمل حتى تصبح قابلة للتطبيق(٤٢).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد أهداف التخطيط الاجتماعي فيما يلي(٤٣):

١- تحقيق الأهداف الاجتماعية بعيدة المدى للمجتمع بما يتمشى مع طبيعته وظروفه، للوصول إلى مستوى الرفاهية الاجتماعية.

٢- إحداث تغييرات بنائية ووظيفية في البنيان الاجتماعي للمجتمع بما يحقق له أهدافه.

٣- رفع مستوى الخدمات الاجتماعية (تعليم- صحة- إسكان- رعاية اجتماعية- أسرة - طفولة- مسنين- رعاية الفئات الخاصة- تنمية المجتمعات المحلية ...إلخ بصفة مستمرة.

٤- تنمية العادات والتقاليد والقيم والمعايير المتفقة مع ثقافة المجتمع.

٥- مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تعوق تحقيق الأهداف من خلال البرامج الوقائية والعلاجية والتنموية.

٦- زيادة كفاءة وفعالية الأجهزة والمؤسسات القائمة بتقديم الخدمات الاجتماعية.

٧- الاهتمام بالتنسيق والتكامل بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية في القطاعات الاجتماعية.

٨- تتركز أهداف التخطيط الاجتماعي في إحداث تنمية اجتماعية للمجتمع، تتجسد في إمكانيات بشرية تسهم بدورها في تنمية وتقدم المجتمع.

٩- يحقق التخطيط الاجتماعي الأهداف الاستراتيجية المحددة والمرتبطة بالسياسة الاجتماعية للمجتمع خلال استمرارية تنفيذ البرامج والخطط التكتيكية.

١٠- العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية في المجتمع والتى قد تؤثر بدرجة أو بأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مثل الجريمة والانحراف وزيادة التأخر العقلي...إلخ[٤٤].

١١- يسعى التخطيط لتأمين الموارد المالية والعائد الذي يضمن بقاء واستمرار الأداء، كما يسعى للاستفادة القصوى من الفرص المتوقعة(٤٥).

كما أن التخطيط الاجتماعي يهدف إلى(٤٦):

١٢- تحديد أوفق السبل لإعداد المواطنين لعملية التغيير المنتظرة.

١٣- توفير المتخصصين في مختلف المجالات.

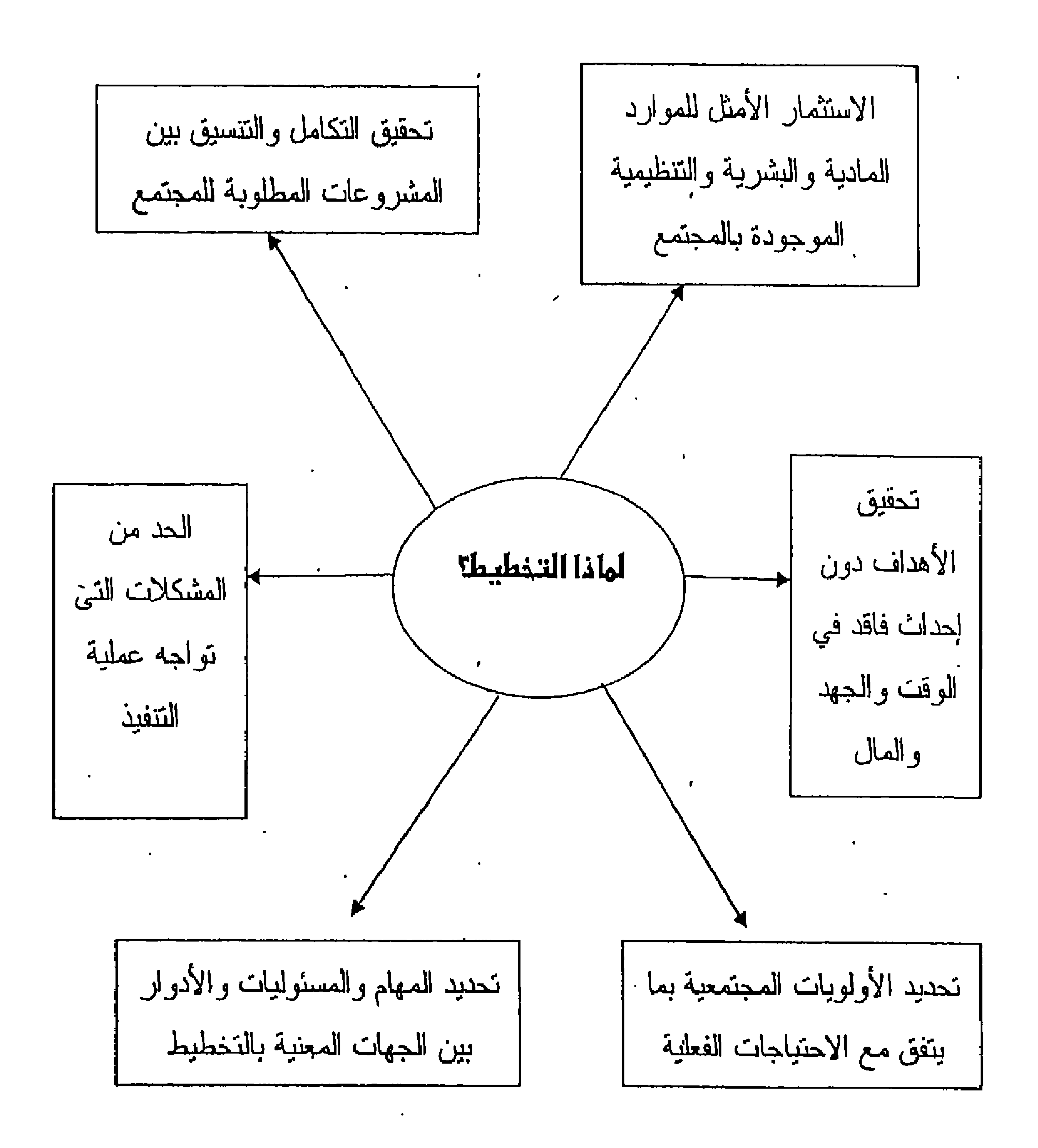
١٤- إيجاد وعي بأهمية التغيير.

١٥- إيجاد رغبة في التغيير.

١٦- تحديد أوفق السبل للتخلص من العوائق التى تعرقل عملية التغيير.

١٧- تحديد أوفق السبل للقضاء على المشكلات التى تظهر نتيجة لعملية التغيير.

الهدف من التخطيط:



خامساً: الأيدولوجية التى يقوم عليها التخطيط من أجل التنمية:

يستهدف التخطيط من أجل التنمية توفير أقصى قدر ممكن من الرعاية الاجتماعية والرفاهية للإنسان وذلك عن طريق خدمات فردية أو جماعية أو مجتمعية والأيدولوجية تعني وتتضمن الفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فإذا كانت الأيدولوجية السائدة في المجتمع تتجه إلى الفردية والتركيز على الفرد والحرية الفردية نجد أن خدمات الرعاية الاجتماعية إلى طابع الخدمات العلاجية الفردية(٤٧).

أما إذا كانت الأيدولوجية السائدة في المجتمع تهتم بالمجتمع ككل وبإحداث التغييرات الجذرية في المجتمع فإن التخطيط لخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية يأخذ الطابع الوقائي والتنموي والإصلاح الاجتماعي الشامل وضرورة توفير العدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع(٤٨).

وانطلاقاً من ذلك يتأثر دور المخطط والمهام التى يقوم بها بالعوامل الأيدولوجية الفردية الخاصة بالمخطط نفسه وإعداده ومهاراته. فأيدولوجية الشخص تحدد بعض القيم الاجتماعية الأساسية التى تحكم تقديراته وفهمه للأحداث الاجتماعية – كذلك أيضاً يتأثر دور المخطط بالعوامل الأيديولوجية الموروثة بالبيئة التى يعمل فيها– فأيدولوجية أفراد المجتمع إذا كانوا يميلون إلى أن يكونوا أكثر تحرراً أو يكونوا أكثر محافظة على القديم هذه الأيدولوجية سوف تحدد التركيز النسبي لما يريدون إحلاله من توجيهات قائمة على

السوق الحر في مقابل توزيع الدخل إلى القانون والضبط مقابل الحقوق المدنية. بالإضافة إلى ميولهم لتشخيص أسباب المشاكل المجتمعية كعدم الملائمة المجتمعية أكثر منها عدم ملائمة الفرد(٤٩).

وفي ضوء ذلك نجد الباحث أن هناك العديد من المدارس الفكرية والاجتهادات النظرية والنماذج والأساليب التطبيقية العملية المتصلة بممارسة الخدمة الاجتماعية بطرقها المختلفة- ومنها التخطيط الاجتماعي- ونظراً لأن المهنة تمارس في العديد من الدول المختلفة وتختلف أيدولوجية كل دولة عن الأخرى حيث أن هناك من الدول والمجتمعات من يتجه نحو الاشتراكية والبعض الآخر يتجه نحو الرأسمالية ويمكن إدماج هذه المدارس والاجتهادات في اتجاهين رئيسيين وهما(٥٠):

- الاتجاه المؤسسي التحليلي The Analytic Approch.
- الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي The Residual Approch

وفيما يلي توضيحاً لمميزات التخطيط وركائزه ومحكاته في كل اتجاه على حدة.

الاتجاه الأول: الاتجاه المؤسسى التحليلي:

ويستند هذا الاتجاه إلى ضرورة التعامل مع مشكلات المجتمع وتحليلها على أساس علمي بقصد التوصل إلى أكفأ الحلول الفنية لهذه المشكلات مهما كانت الوسائل المستخدمة في التوصل لهذه الحلول.

ويقوم هذا الاتجاه على فلسفة تدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع وأن مصلحة الجماعة يجب أن يعطي

لها الأولوية على مصلحة الفرد كما أن بناء وتغيير وتنمية المجتمع يتضمن عمليات بناء وتغيير وتنمية الأفراد.

وفي ضوء هذا الاتجاه توجد مجموعة من الخصائص تحدد في مجموعها الطابع العام لخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية ولعل أهم هذه الخصائص هي:

١- يخطط لهذه البرامج والمشروعات على أساس شامل واعتبار كل مشكلات المجتمع كوحدة واحدة وأن كل مشكلة تؤثر وتتأثر بالمشكلات الأخرى.

٢- التخطيط لهذه البرامج والمشروعات يتم على المستوى القومي.

٣- هذا الاتجاه يؤمن بأهمية وضرورة مركزية Centrelization العمل الاجتماعي، وتقوم الأجهزة والوزارات والتنظيمات المركزية بوضع سياسات وخطط الرعاية الاجتماعية.

٤- استخدام استراتيجيات التدخل المهني التى تتبنى توظيف الجواب الإيجابية للصراع وتقريب الفوارق بين الطبقات.

٥- في هذا الاتجاه يتعاظم دور الخبراء والفنيين في رسم السياسات الاجتماعية ووضع خطط التنمية الشاملة للمجتمع ككل.

٦- هذا الاتجاه يقوم على أساس أن التخطيط الاجتماعي يعتبر بمثابة الوسيلة العلمية والعملية لتحقيق أهداف السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين.

٧- أن التخطيط الاجتماعي هو الأسلوب العلمي لتجسيد قيم الديموقراطية وتحويلها إلى واقع ملموس في حياة الناس.

٨- أن ممارسة طرق مهنة الخدمة الاجتماعية وخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق أهدافها إلا في مجتمع يقوم على اقتصاد موجه وبحيث تمتلك الدولة كل أساليب وأدوات الإنتاج.

٩- في هذا الاتجاه تأخذ خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية طابعاً تنموياً وقائياً تأهيلياً أكثر مما تأخذ الطابع العلاجي الفردي.

١٠- يقوم هذا الاتجاه على أهمية وضرورة وحتمية إحداث سلسلة من التغييرات الاجتماعية المطلوبة ذات الطابع الجذري وأن هذه التغييرات مخططة لإعادة التركيب البنائي ووظائف كل النظم القائمة في المجتمع بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجتمع.

١١- في هذا الاتجاه تستخدم استراتيجيات تنافسية تصارعية منها "الضغط- الضعف- الصراع- القوة- القوة السياسية- التنمية- الثورة".

١٢- المخطط الاجتماعي في هذا الاتجاه يمارس مجموعة من الأدوار مثل "الخبير، الفني، الممكن، المعالج، المنمي، المنقض".

١٣- في هذا الأتجاه تتكفل الدولة بالقيام بعملية التنفيذ للمشروعات والبرامج بالإضافة إلى عملية المتابعة والتقييم

دون إشراك الجهود الأهلية في تلك المشروعات والبرامج[٥١].

وفي ضوء الاتجاه المؤسسي التحليلي الذي يمثله "**نيل جلبرت**" **Neil Gilbert** و "**هاري سبكت Harry Specht**" أشارا إلى أن التخطيط هو "محاولة واعية ترتكز على البصيرة والتفكير المنظم والبحث مع مراعاة تفضيلات القيم في عملية الاختيار بين البدائل لحل المشكلات والتحكم في أحداث المستقبل"[٥٢].

وفي ضوء هذا الاتجاه أيضاً يرى "الفريد كان" أن التخطيط:

"عملية اختيار السياسة والبرمجة في ضوء الحقائق والقيم والتصور الكلي للموقف وذلك لتحقيق الأهداف المستقبلية"[٥٣].

وبناءً على ما سبق فإن العملية التخطيطية بتركيزها على الجانب التحليلي لمشكلات المجتمع تستهدف إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة عن طريق استخدام أسلوب التخطيط القومي الشامل، المعتمد على الخبراء والمتخصصين والفنيين، والذي يركز على البرامج التنموية الوقائية ويسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع، ويطبق هذا الاتجاه في المجتمعات الاشتراكية أو التي تأخذ بأسلوب من أساليب التطبيق الاشتراكي[٥٤].

التخطيط من وجهة نظر الاتجاه المؤسسي التحليلي

- الشمولية في تخطيط البرامج والمشروعات.
- يتم التخطيط على المستوى القومي.
- المركزية في وضع السياسات والخطط.
- يعتمد على استخدام استراتيجيات الصراع أو الضغط.
- يتعاظم دور الخبراء والفنيين في التخطيط .
- تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين.
- الدولة هي التي تمتلك كل وسائل الإنتاج.
- يركز على الطابع التنموي والوقائي والتأهيلي في النظر لمشكلات المجتمع.
- ينظر إلى مشكلات المجتمع على أنها وحدة واحدة.
- الاعتماد على الكم أكثر من الكيف.
- لابد من إحداث تغييرات جذرية.
- المخطط الاجتماعي يقوم بدور (الخبير، الفني، الممكن، المعالج،...

الاتجاه الثاني: الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي:

ويقوم هذا الاتجاه على مبدأ المساعدة الذاتية Self Help وأهمية تنشيط وتنظيم التفاعل بين أفراد المجتمع من خلال استخدام كل أساليب الاتصال المنظم وذلك بغرض مساعدة الناس أنفسهم على مواجهة وحل مشكلاتهم بأنفسهم بتطبيق فكرة الحلول الذاتية

والاعتماد على الاستخدام الأمثل وتعبئة وتوظيف واستثمار وتنمية الإمكانيات والموارد المتاحة محلياً في المجتمع.

ويقوم هذا الاتجاه على فلسفة تدعو إلى أن حقوق الإنسان تتبلور كلها في فكرة أهمية وضرورة تأكيد الحرية الفردية للإنسان وأن كل أفراد المجتمع مدعوون- من خلال قياداتهم المؤثرة والممثلة لهم أصدق وأدق تمثيل إلى المشاركة الإيجابية والحقيقية في صياغة الظروف التي يجب الناس أن يعيشوا في ظلها.

وأن المدخل الرئيسي لبناء وتغيير وتنمية وتقدم أي مجتمع هو عمليات بناء وتغيير وتنمية الإنسان الفرد على أساس أن بناء وتنمية الأفراد يؤدي تلقائياً إلى بناء وتنمية المجتمعات ككل وأن مصلحة الجماعة لا تتحقق بأفضل صورها إلا بإعطاء الأولوية لمصلحة الأفراد الذين تتكون الجماعة منهم باعتبار أن الاهتمام بمصلحة الفرد وإشباع حاجاته وحل مشكلاته يعمق شعوره بالانتماء للجماعة ويعظم مشاركته وجهوده في تحقيق الأهداف العامة والمشتركة للجماعة.

وفي ضوء هذا الاتجاه توجد مجموعة من الخصائص توضح الإطار العام الذي يمكن من خلاله ممارسة كل طرق مهنة الخدمة الاجتماعية وتقديم وتوفير خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة والمتعددة ويمكن إيجاز هذه الخصائص في مجموعة النقاط التالية:

١- التخطيط للخدمات والبرامج والمشروعات على أساس جزئي قطاعي وليس على أساس شامل وتركيز هذه الجهود لمواجهة وحل مشكلة واحدة أو مشكلات قطاع واحد بدلاً

من بعثرة الجهود والإمكانيات دون تحقيق تقدم ملموس وتوزيع الموارد في عدة اتجاهات متباينة.

٢- الإيمان بالتخصص والاهتمام بالكيف أكثر من الاهتمام بالكم.

٣- التخطيط لخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية يتم أساساً على المستوى المحلي وتبني مفهوم اللامركزية والاهتمام بالمحليات (تنظيمات الحكم المحلي) وتدعيمها بالوسائل المادية والفنية لزيادة قدراتها على مواجهة وحل مشكلات المجتمع المحلي سواء أكان هذا المجتمع ريفياً أو بدوياً أو حضرياً.

٤- استخدام استراتيجيات وتكنيكات التدخل المهني التى ترتكز على أساس تعاوني تفاعلي ومبدأ حق تقرير المصير وكذلك الاعتراف بحقيقة وجود تمايز واختلاف بين الناس واستناداً إلى مبدأ فردية كل حالة أو ما يسمى بمبدأ التفريد Individualization.

٥- تنظيم التفاعل بين الناس بهدف تنشيط وتعظيم المشاركة الإيجابية الفعالة للمواطنين في اتجاه مواجهة وحل مشكلاتهم بأنفسهم وإحلال صفات الاستقلالية Independency بدلاً من صفات الاتكالية Depndency والاعتماد على الغير.

٦- الاتصال المنظم بين أفراد المجتمع وقياداته المؤثرة الممثلة لهم أصدق وأدق تمثيل وتوافر نظام سياسي قوي ومستقر

يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية التى تنطلق منها جهود التخطيط لتحقيق الأهداف العامة المشتركة للمجتمع.

٧- التخطيط الشامل القومي المركزي يتعارض أحياناً مع قيم الديمقراطية والحرية الفردية للناس وحق كل إنسان في تقرير مصيره بنفسه وصياغة شكل وظروف الحياة التى يرغب أن يعيش في ظلها.

٨- أن ممارسة طرق مهنة الخدمة الاجتماعية وخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية لا يمكن تحقيق أهدافها المرجوة إلا في المجتمعات الديمقراطية التى تقوم على اقتصاد حر مفتوح وتشجيع وتدعيم القطاع الخاص وتوفير الأمن والحماية لرؤس الأموال والاستثمارات الوطنية والأجنبية وأن يكون قانون العرض والطلب هو أساس أي نشاط صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدمي على أن يتم ذلك كله في إطار سياسة واضحة محددة يرتضيها كل مجتمع لنفسه.

٩- تأخذ خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية عادة طابعاً علاجياً وتقدم على أساس فردي أي احترام مبدأ فردية كل حالة أكثر مما تأخذ هذه الخدمات والبرامج والمشروعات الطابع التنموي القومي المركزي الشامل.

١٠- يؤمن هذا الاتجاه بأن أي تغييرات اجتماعية مرغوبة يجب أن ينبثق من الناس أنفسهم وتعتمد أساساً على قدراتهم وإمكانياتهم ومواردهم المحلية وأن هذه التغييرات

والإصلاحات الاجتماعية إنما في حقيقية الأمر تستهدف المحافظة على الوضع القائم وحمايته وتدعيمه.

١١- في هذا الاتجاه تستخدم مجموعة من الاستراتيجيات التضامنية التفاعلية منها الاستثارة، الاتصال، التفاعل، الاقناع، التنسيق، المشاركة.

١٢- المخطط الاجتماعي في هذا الاتجاه يمارس مجموعة من الأدوار مثل المرشد، المستثير، المنشط، الوسيط، التربوي، الوسيط الاتصالي (المعلوماتي).

وفي ضوء ما سبق عن الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي نجد أن هذا الاتجاه يركز على الجوانب التفاعلية للتخطيط، وينظر إلى التخطيط باعتباره عملية سياسية اجتماعية Social Policy توجه النشاط التفاعلي بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وبينهم وبين الهيئات والمنظمات المختلفة للوصول إلى خطط مناسبة لمواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع[٥٥].

وعلى ضوء ما سبق فإن "بيرلمان **Perplman**" و "جورين**Gurin**" يعرفان التخطيط بأنه " عملية عقلية رشيدة مدروسة ومقصودة تتضمن اختيار الأفعال التى لو تم تنفيذها لتم تحقيق الأهداف في المستقبل[٥٦].

وبناءً على ما سبق وفي ضوء هذا الاتجاه فإن التخطيط عملية موائمة بين الاحتياجات والموارد في إيجاد حلول المشكلات المجتمع عن طريق أسلوب عملي يشترك فيه المسئولون مع المواطنين للوصول إلى الأهداف كاملة مع التركيز على العملية التخطيطية ذاتها[٥٧].

التخطيط من وجهة نظر الاتجاه العلاجي الفردي

- التخطيط على مستوى فردي أو قطاعي.
- يتم التخطيط على المستوى المحلي.
- اللامركزية في عملية التخطيط (تنظيمات الحكم المحلي).
- يعتمد على استخدام الاستراتيجيات التعاونية.
- يتعاظم فيه دور القيادات الشعبية وأفراد المجتمع.
- يعتمد على فلسفة أن حل مشكلات الأفراد هي مدخل حل مشكلات المجتمع.
- يؤمن هذا المدخل بالاقتصاد الحر وامتلاك الأفراد لوسائل الإنتاج.
- يركز على الطابع العلاجي عند النظر لمشكلات المجتمع.
- الاعتماد على الكيف في التخطيط أكثر من الكم.
- المخطط الاجتماعي يقوم بدور المرشد، المنشط، الوسيط، التربوي.
- يعمق روح الديمقراطية والحرية الفردية.

سادساً: مراحل التخطيط الاجتماعي:

لقد تعددت وجهات النظر حول مراحل التخطيط الاجتماعي حيث يرى البعض أنها تتضمن ستة مراحل رئيسية هي تقصي الحقائق، توضيح الحقائق وتحليلها، ثم تحديد المهام التخطيطية، ثم تكوين السياسات، ثم تنفيذ البرامج والمشروعات، وأخيراً التقويم والتغذية العكسية(٥٨).

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن مراحل التخطيط الاجتماعي تتضمن تحديد الهدف أو الأهداف المطلوبة، بناء الجهاز التخطيطي، ترتيب الأهداف وفق محكات ومعايير لتحديد الأولويات، وضع وتنفيذ خطة العمل من البرامج والمشروعات، تنفيذ الخطة في المدى الزمني المحدد، ومتابعة التنفيذ، وأخيراً التقييم للبرامج والمشروعات التى تتضمنها الخطة وقياس عائدها الاجتماعي والاقتصادي(٥٩).

وحددت وجهة نظر أخرى أن التخطيط الاجتماعي يتضمن المراحل الأساسية للتخطيط وهي(٦٠):

١- مرحلة تحديد الأهداف.

٢- مرحلة إعداد إطار الخطة.

٣- مرحلة وضع الخطة.

٤- مرحلة التنفيذ.

٥- مرحلة المتابعة.

٦- مرحلة التقييم.

والمدقق للنظر فيما سبق في مراحل التخطيط الاجتماعي يجد أنها إن كان هناك اختلافاً فهو اختلاف ظاهري بمعنى أنه اختلاف من حيث الشكل ولكن هناك اتفاق بين من حيث المضمون لهذه المراحل.

وعلى ضوء ما سبق يتفق المشتغلون بالتخطيط والمتخصصون على أن التخطيط الاجتماعي يتضمن المراحل الآتية:

١ - مرحلة تحديد الأهداف:

تتم ترجمة الأهداف الاستراتيجية في السياسة الاجتماعية إلى أهداف تفصيلية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقومات السائدة في المجتمع سواء المقومات السكانية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإدارية والتنظيمية مع الأخذ في الاعتبار مراحل التغيير الاجتماعي، ومراعاة جميع احتمالات وتوقعات المستقبل حيث يتم خلال هذه المرحلة دراسة شاملة للمجتمع باستخدام المسوح الاجتماعية وأساليب البحث العلمي(٦١). وفي ضوء ذلك فإن التخطيط كعملية عقلية لاستخدام المهارات في خطوات تحديد المشكلة، وتحديد الأهداف الواقعية، وخاصة تلك التي يمكن تحقيقها بالمصادر المتاحة في إطار زمني، وتصميم برامج جديدة وتوظيف برامج قائمة لتحقيق هذه الأهداف(٦٢).

ويجب عند تحديد الأهداف مراعاة الأطر العامة للسياسة الاجتماعية وتوجيهاتها ومراعاة السياق الاجتماعي سواء كانت عوامل سكانية أو ثقافية أو اقتصادية أو تنظيمية، والمشاركة الشعبية في تحديد الأهداف، وتقسم الأهداف العامة إلى أهداف جزئية لتحقيقها وفق فترات زمنية محددة، كما يجب تحديد الحاجات وتحليل المشكلات، حيث أن تقدير الاحتياجات مرحلة تهتم بتحديد وتقدير الأهداف التي يجب مقابلتها، وتعتمد على المسح الاجتماعي، والمادة العلمية التي تزودنا بتحديد أهداف المستفيدين بالنسبة لبرامج الخدمات ولتحديد أهداف البرامج، يجب تحديد ماهية البرامج وما نوعية الخدمات تلي تشبعها(٦٣).

وفي ضوء تحليل البيانات الشاملة عن المجتمع يتم الحصول على مجموعة من المؤشرات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، والتى بناءً عليها يتحدد جانبان أساسيان هما:

١- احتياجات ومشكلات المجتمع.

٢- إمكانيات المجتمع (مادية- بشرية- تنظيمية).

وفي إطار هذين الجانبين تتحدد أهداف المجتمع كالآتي:

١- أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

٢- أهداف تكتيكية قريبة المدى.

وتحديد هذه الأهداف ما هو إلا ترجمة محددة لتوجيهات السياسة الاجتماعية بما يتسق مع أيدولوجية المجتمع(٦٤).

٢- مرحلة إعداد إطار الخطة:

في هذه المرحلة يتم تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالهدف المحدد، وذلك لتقدير المواقف المختلفة من جميع الجوانب، وتهدف هذه المرحلة إلى إعداد إطار لخطة متكاملة لتلبية احتياجات الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أنه يمكن القول بأن إعداد إطار خطة يستلزم إتباع الخطوات التالية(٦٥):

أ – شرح الموضوع للمواطنين واستثارتهم إزاء المشكلة أو المشكلات المطلوب مشاركتهم في التخطيط والتوصل إلى صنع أنسب القرارات التخطيطية بشأنها.

ب – اكتساب ثقة الأهالي وتشجيعهم على المشاركة الفعالة والاعتماد على جهودهم الذاتية بالنسبة لمواجهة مشكلاتهم والتوصل إلى أنسب الحلول لها.

ج- بناء الجهاز التخطيطي المناسب على أن تتاح فرصة حقيقية لتحقيق أقصى مشاركة ممكنة من القيادات المحلية في تشكيل هذا الجهاز.

ويعتمد في ذلك على نموذج حل المشكلة وصنع القرار والذي يتحدد في[٦٦]:

- التعرف على المشكلة.
- تحديد عناصر المشكلة.
- صنع البدائل.
- القرار واحتمالات النجاح، توظيف التفاعل، اختيار البديل الأكثر وزناً وفعالية.
- تقدير التغذية العكسية من العائد.
- ومن ثم يتم صنع واتخاذ القرارات للإطار التخطيطي وأطر خطط بديلة وذلك من خلال معايير محددة للأولويات.

هذه المعايير تجيب على ثلاثة أسئلة[٦٧]:

أ – ما هي الخدمات التى يحتاجها السكان أكثر؟

ب – ما هي المؤسسات التى تشبع هذه الحاجات وما مستوى كفاءتها؟

ج- هل تعكس الخدمات حاجات قائمة في الوقت الحالي، أم الاستمرار في تقديم هذه الخدمات؟

٣- مرحلة وضع الخطة:

يتضمن وضع خطة لمواجهة مشكلة ما أو لتنمية مجتمع مجموعة من الخطوات والتى يمكن إيجازها فيما يلي(٦٨):

أ - تحديد الأهداف العامة للخطة.

ب- دراسة الواقع الحالي وأهم خصائصه.

ج- تقدير الاحتياجات من الخدمات الاجتماعية في المجالات المختلفة.

د- تحديد مدى النمو الكمي في قطاع الخدمات الاجتماعية.

هـ- تحديد التغيرات الهيكلية والمهنية.

و- تحديد إطار التكلفة ووضع الميزانية المقترحة وتحديد الموارد المجتمعية لتحقيق أهداف البرامج والمشروعات(٦٩).

ز- تحديد الإطار الزمني لتنفيذ الخطة.

ح- تحديد المتطلبات وتوزيع المسئوليات.

ط- تقويم البدائل والاختيار فيما بينها.

ي- تحديد وسائل تنفيذ الخطة.

٤- مرحلة تنفيذ الخطة:

وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ البرامج والمشروعات التى وضعت بإطار الخطة وفق المسئوليات والمستويات التى تم تحديدها من قبل، ووفق الإطار الزمني المحدد لتنفيذ هذه الخطة.

وتتضمن مرحلة تنفيذ الخطة ثلاث خطوات رئيسية هي(٧٠):

أ - إيقاظ الرغبة لدى أفراد المجتمع المحلي لإحداث التغيير وتهيئتهم لحدوث هذا التغيير المرغوب في مجتمعهم.

ب- إحداث التغيير المطلوب حسب التوقيتات الزمنية لكل برنامج أو مشروع تتضمنه الخطة وأن يكون للمواطنين دور رئيس في الإشراف على تنفيذ هذه البرامج وتلك المشروعات المحلية.

ج- تثبيت التغيير الناتج عن تنفيذ برامج ومشروعات الخطة بحيث يكون هذا التغيير الحادث جزءاً عضوياً من مقومات حياة المواطنين في المجتمع في وضعه الجديد بعد تنفيذ الخطة.

وعمليات تنفيذ الخطة، أمرها موكول إلى أجهزة التنفيذ مثل المؤسسات والوحدات الإنتاجية، وجدير بالذكر أن نؤكد هنا على أهمية المشاركة بين أجهزة التخطيط التى تقوم بوضع الخطة، وأيضاً مسئولية مهام المتابعة والتقييم، وأجهزة التنفيذ التى تتحمل مسئوليات تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف، حيث تبدأ المشاركة في التخطيط من القاعدة إلى القمة، وتنتهي من القمة إلى القاعدة، من خلال قيام الأجهزة التنفيذية بتقديم مقترحاتها وتصوراتها عن الخطة إلى الجهة العليا التى تتبعها والتى بدورها ترفعها إلى الجهة الأعلى حتى تصل إلى الوزارة التى تتبعها، ثم تجمع المقترحات وتقدم إلى جهاز التخطيط الذي بدوره يقوم بمسئوليته الأساسية في وضع الخطة والأخذ في الاعتبار بالمقترحات، لإعداد الخطة النهائية حيث تبدأ مرحلة التنفيذ.

وبذلك تكون المشاركة الإيجابية على مختلف المستويات أمراً ضرورياً في وضع الخطة وتنفيذها(٧١).

ومن أهم العوامل التى تساعد على تنفيذ الخطة بنجاح ما يلي(٧٢):

أ - وجود سياسة تفاعلية ناجحة.

ب- إدارة ذات كفاءة، ولها القدرة على تحمل أعباء تنفيذ أهداف الخطة.

ج- وضوح الأهداف والمسئوليات وملائمتها للإمكانيات على جميع المستويات وارتباطها بالواقع.

د- أن تكون المسئوليات سهلة وميسرة حتى يمكن إعطاء أفضل النتائج الممكنة.

هـ- المرونة في التنفيذ.

و- أن تقوم أجهزة التنفيذ بالتغلب على المشكلات التى تواجهها أثناء التنفيذ للوصول بالهدف إلى درجة عالية من الكفاءة(٧٣).

٥- مرحلة متابعة الخطة:

تعتبر المتابعة هي إحدى الخطوات الرئيسية التى تتضمنها العملية التخطيطية والتى تستهدف التأكد من أن تنفيذ البرامج والمشروعات يتم وفق الأسس والمعايير والضوابط الموضوعة لذلك. كما تستهدف المتابعة أيضاً اكتشاف نواحي القوة لتنميتها وزيادتها باستمرار أو على الأقل الإبقاء عليها والمحافظة على استمرارها وكذلك اكتشاف جوانب القصور لتجنبها قبل حدوثها أو مواجهتها وعلاجها عند حدوثها، وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن حدوث هذا القصور بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف المحددة للخطة بأكفأ وأفضل صورة وأعلى معدلات أداء وفي أقل وقت ممكن(٧٤). كما تتضمن هذه المرحلة أيضاً ضرورة تحقيق التنسيق الكامل بين محتويات وأجزاء الخطة عند تنفيذها(٧٥).

٦- مرحلة تقييم الخطة:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأساسية التي تتضمنها العملية التخطيطية، وتستهدف التعرف على إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف، ورأى المستفيدين من البرامج والمشروعات، والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية(٧٦)، ولا تعتبر هذه المرحلة هي بمثابة الخطوة النهائية في الخطة والمشروع حيث يعتبر تقييم الخطة في حقيقية الأمر بمثابة الاستعداد والإعداد والتمهيد لخطة جديدة يستفاد منها عند وضع من التوصيات والاقتراحات التى انتهت إليها عملية تقييم الخطة السابقة(٧٧).

ومن العوامل الأساسية اللازمة لنجاح متابعة وتقويم الخطة ما يلي(٧٨):

أ - التحليل الدوري والمستمر على فترات زمنية للبيانات والمعلومات الخاصة ببرامج ومشروعات الخطة.

ب- القياس الدوري لمعدل الإدارة طبقاً لتحديد المسئوليات والمقارنة بين ما تم إنجازه وما يجب إنجازه.

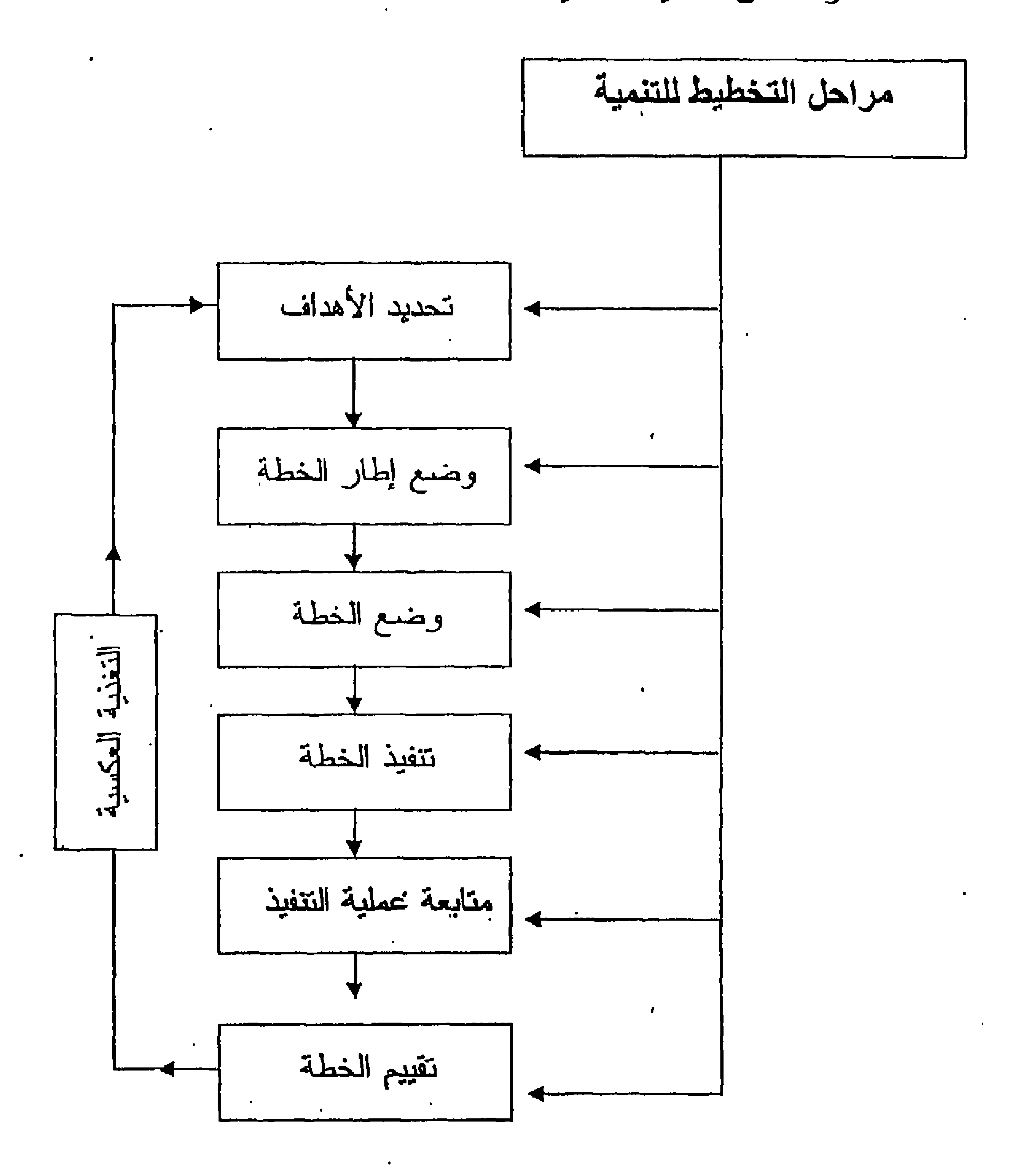
ج- إيجاد العلاقات على فترات مرحلية ونهائية بين مدخلات برامج ومشروعات الخطة ومخرجاتها متمثلة في الأهداف وبين المعالجات التحويلية وهذه الأهداف.

د- التقدير المستمر لآثار البرامج والمشروعات الإيجابية والسلبية.

هـ- التوزيع والتحديد الدقيق لمسئوليات المتابعة والتقويم.

و- المشاركة الشعبية في المتابعة والتقويم.

ز- قياس وتحديد التغذية العكسية أو الرجع ومقارنتها بالتقديرات المتوقعة من التغذية العكسية.



سابعاً: مقومات نجاح التخطيط:

لكي يكتب النجاح للتخطيط والحصول على أفضل النتائج الممكنة لابد أن تتوافر مجموعة من المقومات التى تسهم بدورها في إنجاح عملية التخطيط ويمكن إبراز هذه المقومات فيما يلي[٧٩]:

١- وجود اتصالات فعالة ومستمرة بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ لضمان التعرف على مدى تحقيق الخطط لأهدافها والوقوف على المقومات التى تواجه التنفيذ.

٢- الاستعانة بالخبراء في التخصصات المختلفة للمساهمة في العلميات التخطيطية على أن يتقبل المخطط كل رأي يقدم له باهتمام فلا ينبغي أن يكون متعصباً لرأيه مهما كانت خبرته بأعمال التخطيط.

٣- مشاركة كافة الأجهزة الحكومية والشعبية في اقتراح ومناقشة برامج ومشروعات الخطة بحيث تصبح صالحة للتنفيذ ومقبولة من كافة أفراد المجتمع. ويستلزم هذا استخدام المخطط الاجتماعي لأساليب وطرق الخدمة الاجتماعية مثل تكوين اللجان وعقد الندوات والمؤتمرات وإجراء المقابلات بما يضمن تحقيق المشاركة بطريقة سليمة.

٤- أن يقوم التخطيط على أساس طبيعة البناء الاجتماعي والتحليل الوظيفي لهذا البناء ووفقاً للاحتياجات الفعلية والموارد الحقيقية.

٥- أن يتم التخطيط في ضوء السياسة الاجتماعية للدولة والتى تعبر عن أهداف المجتمع البعيدة حيث توضح مجالات

البرامج والخطط الاجتماعية كما تحددها الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها.

٦- تحديد الأهداف المراد تحقيقها والالتزام بها حيث أن الهدف هو نقطة البداية لأي خطة وهو أيضاً الغاية التي ينتهي إليها.

٧- ضرورة تناسق السياسة التخطيطية من وجهتين بمعنى:

- أن يكون هناك تناسق وتوازن بين الهدف ووسائل تحقيق هذا الهدف.
- أن يكون هناك توازن بين المدخلات والمخرجات وهذا ما يطلق عليه التوافق الديناميكي.

٨- يجب الاهتمام في التخطيط ليس بالجوانب الفنية فقط وإنما بالعملية الاجتماعية أيضاً.

٩- ينبغي الرجوع إلى التجارب والخبرات السابقة للانتفاع بها عند رسم الخطط الجديدة حتى يكون الجديد الذي يخطط له امتداداً لما هو قائم أو تطويراً أو تحديثاً لطرقه وأساليبه، وهذا لا يعني أن تكون هناك برامج جديدة بل ما نعنيه ألا تكون هناك برامج ومشروعات متضاربة أو متكررة.

١٠- ألا يضع التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية في حسبانه "تحقيق أرباح" بالخدمات التى يسعى لتحقيقها وتوفيرها فهي خدمات تعتبر ضرورية للمجتمع والهدف من إيجادها ليس بهدف الربح. فغالباً ما تتم مجاناً أو بمقابل ليس له علاقة بالتكلفة.

١١- مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية فليس من الحكمة أن نخطط في ضوء احتياجات وأولويات ثم تعجز الموارد عن أن تحقق للتخطيط أهدافه.

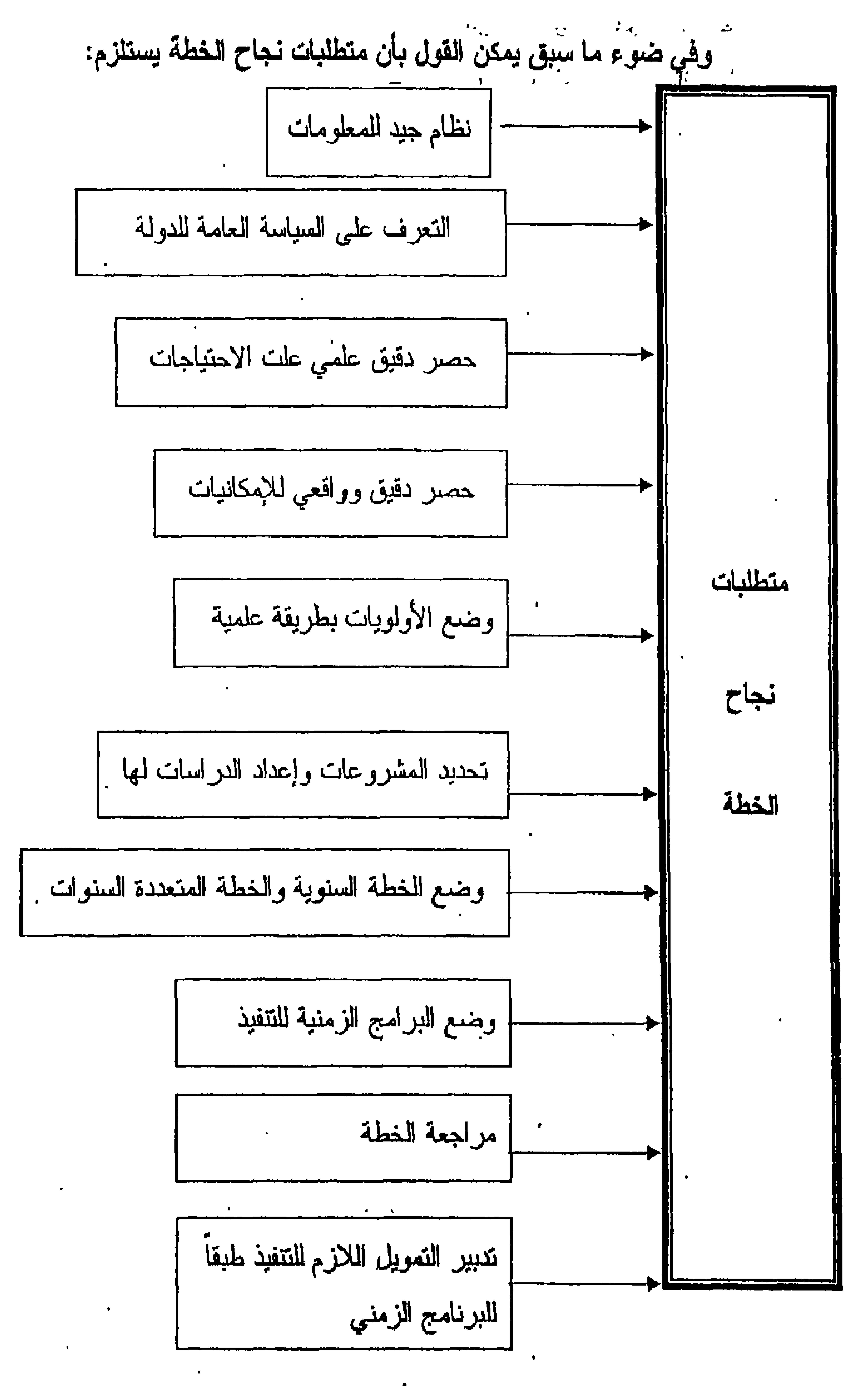
١٢- ضرورة توفير التنظيم المسئول (الجهاز التخطيطي) عن التخطيط والمزود بالإمكانيات المادية والكوادر الفنية المدربة حتى يتمكن من القيام بمسئولياته.

١٣- تحديد البدائل وتوضيح المدخلات والمخرجات عن طريق تحليل التكلفة والعائد.

١٤- ضرورة وجود المتابعة والتقويم والتغذية العكسية.

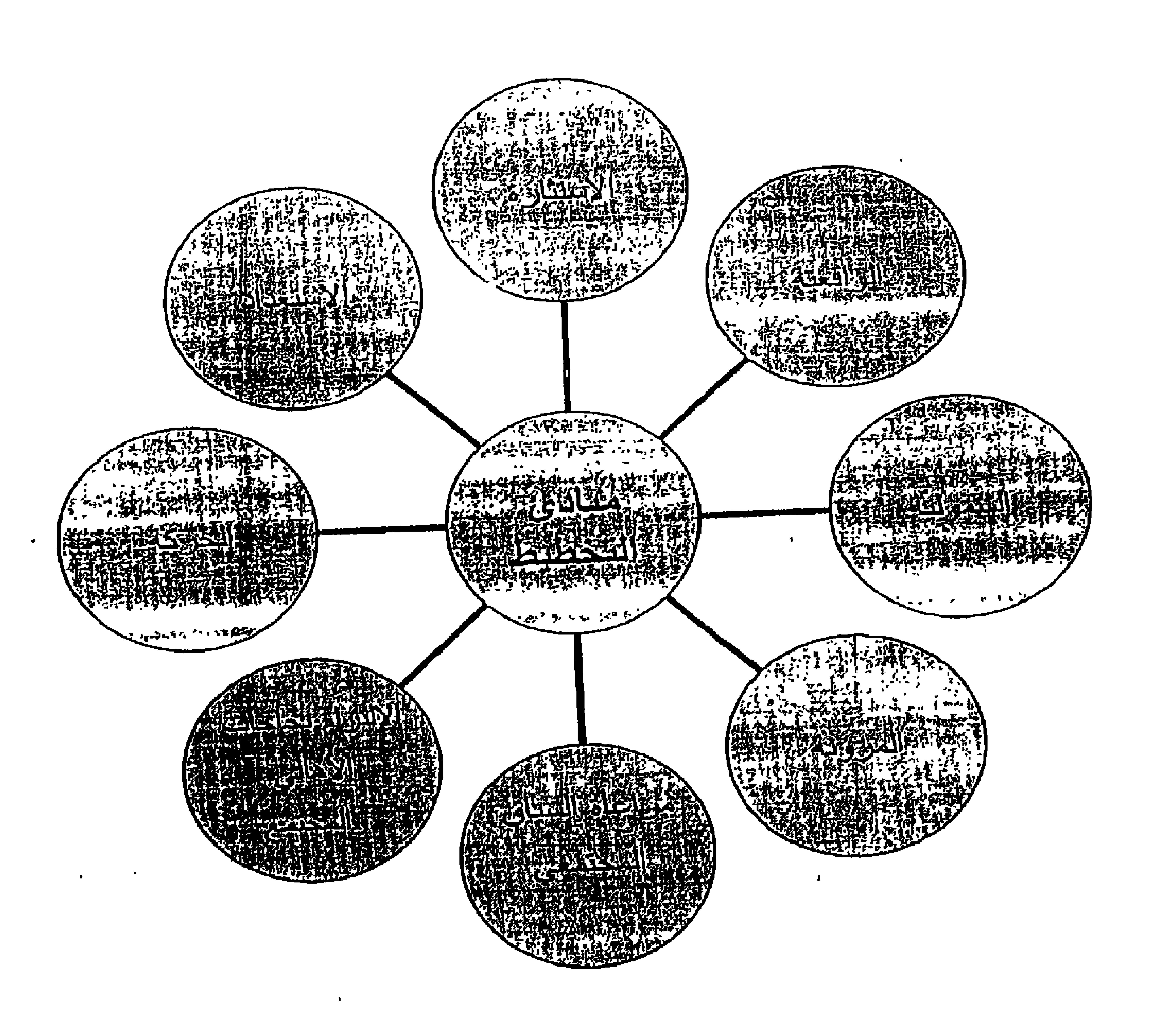
١٥- أن يقوم التخطيط على أساس من البحث والمناقشة والاتفاق والعمل.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن متطلبات نجاح الخطة يستلزم:



ثامناً: مبادئ التخطيط[٨٠]:

عند وضع الخطط هناك مجموعة من الأسس (المبادئ) يجب مراعاتها حتي تؤدي الخطط الأهداف التي وضعت من أجلها والأسس أو المبادئ هي قواعد أساسية لها صفة التعميم تستخدم كدليل للعمل والسلوك المهني ويتقيد بها المخططون الاجتماعيون في عملياتهم حتى تؤدي إلى إحداث التغييرات المطلوبة، وسوف نتعرض فيما يلي لتعريف وأهمية، وقيمة المبادئ التي لابد من مراعاتها عند وضع الخطط لتنمية المجتمعات المحلية.



١- الواقعية:

يعني مبدأ الواقعية في معناه البسيط أن يتم وضع الخطط على أساس الواقع الميداني بمعنى لا توضع خطط خيالية لا تتوافر لها الموارد المادية والبشرية للتنفيذ مما ينعكس أثره على دور الأخصائي الاجتماعي التنموي فمعنى وضع خطط غير واقعية لا يتم تنفيذها يضعف الثقة بين أهالي المجتمع المحلي والأخصائي الاجتماعي، وانعدام المشاركة وهذا في النهاية يؤدي إلى فشل زريع للأخصائي الاجتماعي في المجتمع الذي يقوم بالعمل فيه.

ومن خلال التزام الأخصائي الاجتماعي بالواقعية يمكن أن يوضع خطط تلائم الظروف المحلية وعلى أساس الواقع المالي والأخلاقي والعاطفي والتعليمي وفي حدود الموارد التى تسمح بالتنفيذ بنجاح.

فالواقعية السياسية تفرض على الأخصائي الاجتماعي المساعدة في وضع خطط لا تتأثر بحزب سياسي معين أو تيار سياسي بعينة بل تتلائم مع الأيدلوجية المجتمعية بوجه عام.

كما تفرض الواقعية على الأخصائي الاجتماعي التنموي مراعاة العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم عند وضع الخطط، فغالباً تفرض هذه الظروف احتياجات وخدمات معينة تختلف من مجتمع لآخر، ولهذا فالخطط التى لا تتناغم مع العوامل والأشكال الثقافية السائدة لا يكتب لها النجاح.

٢ – الشمولية:

هناك ترادف بين الشمولية والتكامل، فالخطة الشاملة تعني شمولها لكافة فئات المجتمع وقطاعاته فلا نفضل فئة بعينها عن أخرى أو قطاع عن قطاع آخر، والتفضيل لا يكون إلا لأسباب علمية وبناءً على الأولوية أو الأسبقية في حاجته للخدمة كما يلزم الشمول أن يراعي الأخصائي الاجتماعي في شمول الخطة كافة المستويات فإذا كانت تنفذ على المستوى القومي فهي تشمل الجمهورية وإذا كانت على المستوى الإقليمي فتشمل محافظات معينة، وإذا كانت على المستوى المحلي تشمل كافة أنحاء المجتمع سواء كان ريفياً أو كفور وعذب ونجوع أو حضرياً كافة الأحياء والشوارع والأذقة والحواري.

كما لابد لنا أن ننظر إلى الشمول نظرة أخرى وهي عند وضع خطة لمعالجة مشكلة معينة أن يوضع في الاعتبار أهمية تكامل عناصر المشكلة الواحدة من جانب، وأهمية التكامل بينهما وبين المشكلات الاجتماعية من جانب آخر.

مثال: إذا تم وضع خطة لعلاج المشكلة السكانية فلابد من شمول هذه الخطة خطط صحية بالتعاون مع وزارة الصحة وكذلك التعاون مع وزارة التربية والتعليم والمواصلات والأندية والتموين باعتبار أن المسألة السكانية تتضمن جوانب صحية وثقافية وتعليمية وتموينية.

٣- مبدأ المرونة:

تعرف المرونة بالقابلية للتغيير والتعديل طبقاً للظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فمرونة الخطة تعنى استطاعة المخططين تغييرها في أي وقت طبقاً للظروف التي يمر بها المجتمع، فالمرونة في الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة الجوانب بل ميسورة وممكنة.

كما تعني مرونة الخطة قابليتها لمواجهة الظروف الزمانية والمكانية في المجتمع أثناء التنفيذ والمرونة الزمانية أي مراعاة التغير الاجتماعي التلقائي الذي يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة. مثال (حدوث أزمة أو كارثة معينة كالزلازل أو السيول أو الفيضانات أو حوادث القطارات مثلاً) في نفس الوقت التي تنفذ فيه خطة معينة بالمجتمع.

وتعني المرونة المكانية أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى القومي قابلاً للتنفيذ على المستويات المحلية بعد إدخال تعديلات بسيطة محدودة تستلزمها طبيعة المشروعات التي يتم تنفيذها.

٤- مبدأ مراعاة السياق الثقافي للمجتمع:

ويقوم هذا المبدأ كما أوضحنا في بعض المبادئ السابقة على ضرورة من يقوم بعملية التخطيط أن يراعي ثقافة المجتمع الذي يعمل فيه على أساس أن هذه الثقافة تؤثر في التعبير عن الاحتياجات وإقرار الخدمات وتدعيمها، واستخدامها من جانب الأهالي المحتاجين إليها كما تؤثر أيضاً على تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويمها.

ولهذا على الأخصائي الاجتماعي أن يراعي ما يلي:

أ – أن يراعى وباستمرار ثقافة مجتمعه المحلي.

ب– أن يدرك ويتفهم الحقيقة التى تؤكد على أن المحيط الثقافي يتغير باستمرار، وأن عقائد الناس في موقف معين، ووجهات نظرهم، وقيمهم وأحكامهم وخبراتهم ومشاعرهم.. هذه كلها تشكل أساس سلوكهم في كافة المواقف التى يمرون بها.

ومن ثم فالأخصائي الاجتماعي الواعي لمهنته لابد أن يعترف بكل هذه الحقائق ويسعى لزيادة معرفته ودرايته بالفوارق الثقافية الدقيقة بين المجتمعات، كما يجب عليه عند التخطيط للبرامج التنموية أن يراعى تناغم البرامج والخدمات مع العوامل والأشكال الثقافية السائدة.

مبدأ الالتزام بحاجات الأهالي وحاجات المجتمع المحلي عموماً:

ينطلق هذا المبدأ من الحقيقة التى تقول بأن احتياجات المجتمع المحلي، واحتياجات الأهالي الذين يكونون هذا المجتمع هي أساس برامج التخطيط لتنمية المجتمع المحلي، ولهذا يجب على الأخصائي الاجتماعي العامل بالتنمية والمساعدين له من فريق العمل، وكذلك من المهنيين في التخصصات الأخرى (مهندس زراعي– طبيب– مدرس ... الخ).

أن يعتبروا أن واجبهم الأساسي ومسئولياتهم الرئيسية تتمثل في تلبية الاحتياجات للسكان بالمجتمع المحلي، ورفع مستوى معيشتهم والتخطيط الواعي العلمي لتحقيق ذلك، كما يجب على فريق

العمل بقيادة الأخصائي أن يتفهم الظروف والأوضاع التى أوجدت هذه الاحتياجات وأن يسعوا نحو التأثير في مثل هذه الظروف بقدر الإمكان ولقد أكد "تريكر" على ضرورة ربط الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع بمعنى أن الأخصائي هنا سيكون مشاركاً بفاعلية في عملية تنمية المجتمع الذي يوجد فيه المنظمة، وكذلك في كافة عمليات التخطيط للتنمية.

٦- الحركة:

على الأخصائي الاجتماعي في هذا المبدأ أن يسير بالعمل عند تنفيذ الخطط التنموية بالسرعة التى يحتملها المجتمع، فلا يسرع في اتخاذ إجراءات العمل التنموي حتى يترك له أهالي المجتمع المسئولية ولا يبطئ عنهم فيفتقدون حماسهم للعمل وينفضون عن المشروع، على أنه ليس من اليسير التأكد من سرعة التقدم الواجبة في عمليات التنمية، وخاصة في المجتمع المصري حيث يتضخم الفرق بين آمال المواطنين من ناحية وقدرتهم على العمل والتنفيذ من ناحية أخرى، فالناس في المجتمع المصري يأملون إصلاح سريع ويتمنون تغيير الأوضاع في يوم وليلة فإذا ما بدءوا في العمل اكتشفوا أن التغيير ليس بالسهولة التى ظنوها.

فإذا قام الأخصائي الاجتماعي بالعمل بطريقة تتناسب مع قدرات الأهالي احتج المواطنون واتهموا الأخصائي الاجتماعي بالتكاسل والتراخي وإذا أسرع الأخصائي في خطواته وجد في الميدان يتحول الأهالي إلى متفرجين، لا هم لهم إلا النقد والتجريح.

٧- **الاستعداد:**

على الأخصائي الاجتماعي أن يراعي البدء في أي مشروع تنموي التأكد من قدرة الأهالي على تنفيذه ومن ثم عليه أن يدرس إمكانياتهم المادية والإنسانية والنفسية حتى يطمئن إلى نجاحهم وعليه أن يبصر الجماعة القائمة بالمشروع إلى نواحي القوة والضعف واحتمالات النجاح والفشل.

٨- **الاستثارة:**

وهنا على الأخصائي الاجتماعي أن يبدأ عملية استثارة المواطنين للبدء في عمليات التخطيط للتنمية من داخل المجتمع أو من خارجه أي أنها قد تبدأ كنتيجة للشعور بعدم الارتياح والرغبة في الإصلاح من جانب بعض المواطنين المحليين، كما أنها قد تبدأ كنتيجة لتدخل بعض المواطنين الخارجين عن المجتمع بغرض استثارة اهتمام المواطنين للبدء في الإصلاح، وهنا لن تبدأ عجلة التخطيط للتنمية في السير إلا إذا توفر شرطان أساسيان هما:

أ - شعور عدد كاف من المواطنين بعدم الرضا عن الأحوال الموجودة ورغبتهم في تغيير الأوضاع.

ب- قدرة هؤلاء المواطنين على تنظيم صفوفهم للعمل، وعدم الاكتفاء بإظهار السخط بالنقد والكلام السلبي.

تذكر أن

التخطيط الاجتماعي يعني:

عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث تغيير مرغوب فيه ويقوم على المنهج العلمي، ويتم وفق أيدولوجية المجتمع، من أجل إحداث نوع من الموائمة بين الموارد والاحتياجات، للإسهام في حل مشكلات المجتمع من خلال استثمار الطاقات والموارد المختلفة معتمداً على المشاركة الشعبية وكذلك مشاركة المؤسسات المجتمعية.

أهمية التخطيط تتمثل في:

١- توفير الوقت والجهد والمال.
٢- تحقيق التفكير المنظم.
٣- تحقيق المشاركة الفعالة.
٤- تحديد الأولويات.
٥- تقدير الاحتياجات.
٦- التوقعات المستقبلية.
٧- تجنب الارتجال والعشوائية.
٨- ضروري لإحداث التغيير.
٩- دراسة المشكلات المجتمعية.
١٠- اقتراح الحلول للمشكلات.
١١- تحقيق الأهداف القومية.
١٢- النهوض بالمجتمع.

أهداف التخطيط الاجتماعي:

١- الاستثمار الأمثل للموارد والمختلفة.
٢- التقليل الفاقد في الزمن والجهد المال.
٣- تحديد الأولويات المجتمعية.
٤- تحديد المسئوليات بين الجهات المعنية.
٥- تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة المشروعات.
٦- الحد من المشكلات التى تواجه عملية التنفيذ.

الأيدولوجية والتخطيط :

يتم التخطيط وفق مدخلين أساسيين:

١- الاتجاه المؤسسي التحليلي.

٢- الاتجاه العلاجي الفردي.

مراحل التخطيط :

١- مرحلة تحديد الأهداف.

٢- مرحلة إعداد الخطة.

٣- مرحلة وضع الخطة.

٤- مرحلة التنفيذ.

٥- مرحلة المتابعة.

٦- مرحلة التقييم.

مبادئ التخطيط:

يعتمد التخطيط على مجموعة من المبادئ منها:

١- الشمول.

٢- التكامل.

٣- التوازن.

٤- الاستثارة.

٥- الديناميكية.

٦- مراعاة السياق المجتمعي.

٧- الواقعية

٨- الموضوعية.

٩- المرونة

١٠-الاستعداد

فكر معي : ناقش مفهوم التخطيط الاجتماعي في ضوء المداخل الايديولوجية المختلفة موضحاً أهمية وأهداف ومبادئ التخطيط الاجتماعي؟

المراجع المستخدمة في الفصل

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، ج٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص١٤٩.

(2) مجمع اللغة العربية؛ **المعجم الوسيط**، ج٢، القاهرة، د.ت، ص٢٤٤.

(3) وفيق أشرف جسونة: **محاضرات في سيوسيولوجية التنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية، رقم ٢٩٥، فبراير ١٩٧٣، ص٤٢.

(4) أحمد كمال أحمد: **التخطيط الاجتماعي**، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٠.

(5) أمام محمد سليم: **تخطيط التنمية الاجتماعية – تعاريفه، ميادينه– أساليبه**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية رقم ١١٣٠، ديسمبر ١٩٧٥، ص٩٠.

(6) مصطفى الخشاب: **علم الاجتماع ومدارسه**، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص٤١٥.

(7) Alfred J. Kahn: **Theory and Practice of Social Planning Russell Sage Foundation,** N.Y., 1969, p.17.

(8) صلاح العبد: **علم الاجتماع التطبيقي**، دار التعاون، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٣١.

(9) عاطف محمد عبيد: **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط٨، ١٩٧٩، ص٤٨٧.

(10) علي السلمي: **السلوك التنظيمي**، مطبعة الكتـاب الجـامعي، القاهرة، ١٩٨٠، ص١١.

(11) أحمد صقر عاشور: **الإدارة العامة مدخل بيئي مقـارن**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص٢٨١.

(12) محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعرفة الجامعيـة، الإسـكندرية، ١٩٨٢، ص ص ١٥٥-١٥٦.

(13) عبد العزيز مختار، الفاروق بسيوني: **التخطيط الاجتمـاعي**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلـوان، القـاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٤٥-٤٦.

(14) محمد حسن يس، مدني عبد القادر علاني: **وظـائف الإدارة**، مكتبة الانجلو المـصرية، القـاهرة، ط٣، ١٩٨٣، ص١٨١.

(15) محمد صنوح الأخرس: **تصميم وتنفيذ البحوث في مـضمار التنمية الاجتماعية**، المركـز العربـي للدراسـات الأمنية والتدريب، الرياض، ج٣، الدورة التدريبيـة (٣-٨ ديسمبر)، ١٩٨٣، ص٢١٣.

(16) عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **الاتجاهات المعاصرة في التخطيط لمهنة الخدمة الاجتماعيـة**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلـوان، القـاهرة، ١٩٨٥، ص٦١.

(17) أحمد شفيق السكري، محمود محمد محمود: **أساليب التخطيط للتنمية**، مكتبة اليسر، الفيوم ١٩٩٧، ص٣٥.

(18) ماهر أبو المعاطي علي: **الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية (أسس نظرية وممارسات ميدانية)**، الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ١٩٩٧، ص٣٦.

(19) عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٣٥.

(20) محمد عبد السميع عثمان: **اتجاهات التحديث في التخطيط الاجتماعي**، بل برنت للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧٦.

(21) أحمد شفيق السكري، محمود محمود عرفان: **الأساليب المعاصرة في التخطيط لتنمية المجتمع**، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ٢٠٠٠، ص٢٧٨.

(22) أحمد شفيق السكري: **المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات الحضرية والريفية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٥.

(23) أحمد شفيق السكري: **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٤٩٦.

(24) المرجع السابق، ص٤٩٦.

(25) عبد العزيز عبد الله مختار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣١-٣٢*.

(26) حسن عيد: **دراسات في التنمية والتخطيط**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص١٨١.

(27) محمد عبد السميع عثمان: **اتجاهات التحديث في التخطيط الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

(28) ماهر أبو المعاطي علي: **التخطيط الاجتماعية ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري**، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ١٩٩٩، ص ص ٣٠-٣١.

(29) أحمد شفيق السكري: **المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية**، مرجع سبق ذكره،ص١٩.

(30) إقبال الأمير السمالوطي: **مدخل التخطيط الاجتماعي**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٣٦٨-٣٦٩.

(31) إقبال الأمير السمالوطي: **مدخل التخطيط الاجتماعي**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٧٢، ٧٣.

(32) منى عويس، عبله الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٤.

(33) أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ٢٧١- ٢٧٢.

(34) محمد شمس الدين أحمد: **العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية**، مطبعة إلكيلاني، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٤.

(35) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٣٢٨.

(36) أحمد كمال أحمد: **تنظيم المجتمع**، ج١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢٨.

(37) عبد الحليم رضا، أحمد وفاء زيتون: **تنظيم المجتمع – أسس ومبادئ**، توت للدعاية، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٠٢.

(38) عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية**، دار النهضة العربية، ١٩٨٤؛ ص ص ٥٣– ٥٧.

(39)Alfred J. Kahn: **Theory and Practice of Social Planning Russell Sage Foundation,** Op. Cit., p.52.

(40) فايز زكي قنديل وآخرون: **الأسس النظرية للتخطيط الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية**، مطبعة الموسكي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٣٠– ٣١.

(41) عبدالباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، ط٤، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١٢– ١٣.

(42) عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **الاتجاهات المعاصرة في التخطيط لمهنة الخدمة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

(43) منى عويس، عليه الأفندي: **التخطيط الاجتماعية والسياسة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٣.

(44) نادية زغلول سعيد وآخرون: **التخطيط الاجتماعي**، مطبعة الموسكي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٨٣.

(45) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٤٠.

(46) عبد الهادي الجوهري: **مدخل دراسة المجتمع**، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٥٩.

(47) رياض أمني حمزاوي: **محاضرات في التخطيط للخدمة الاجتماعية**، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٥٩.

(48) محمد حسين إسماعيل، الفاروق بسيوني: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٨، ص١٥٣.

(49) أحمد شفيق السكري: **المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية**، مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

(50) عبد العزيز عبد الله مختار: **السياسات الاجتماعية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية**، دار الحكيم للطباعة والنشر، والقاهرة، ١٩٩١، ص ص ٤٨-٥٢.

(51) عبد العزيز عبد الله مختار: **سياسات الرعاية الاجتماعية المجتمع العربي السعودي**، مركز البحوث، كلية

الآداب، جامعة الملـك سـعود، المملكـة العربيـة السعودية، ١٩٩٤، ص٣٣.

(52) Neil Gilbert and Harry Specht: **Planning for Social Welfare,** Issue Models, and Tasks, Prentice Hall, Ince, N,Y., 1977, p.1.

(53) Alfred J. Kahn: **Theory and Practice of Social Planning,** OP. Cit., p.17.

(54) عبد العزيز عبد الله مختار: **محاضرات عن نماذج التخطـيط من أجل التنمية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعـة حلوان، القاهرة، ١٩٨١، ص١٥.

(55) عبد العزيز عبد الله مختار: **محاضرات عن نماذج التخطـيط من أجل التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

(56) Robert Perlman and Arnald Gurin: **Community Organization and Social Planning,** Wiely, N.Y., 1972, p.49.

(57) عبد العزيز عبد الله مختار: **محاطرات عن نماذج التخطـيط من أجل التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(58) Neil Gilbert, Haeey Specht: **Planning for Social Welfare Issues,** Models and Tasks, Op. Cit., p.79.

(59) عبد العزيز عبد الله مختار، الفـاروق بـسيوني: **التخطـيط الاجتماعي**، دار الحكيم للطباعة والنشر، القـاهرة، ١٩٩١، ص١٣.

(60) أحمد كمال أحمد: **التخطـيط الاجتمـاعي**، مكتبـة الانجلـو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ١٢١- ١٢٣.

(61) منى عويس، عبه الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٩- ٨٠.

(62) Cloudia . Cotulton et al: **Social Planning,** in Ecy of social work, Vol.2, N.A.S.W, Maryland, N.Y., 1987, p.83.

(63) Davis Dooly: **Social Reasarch Methods,** Prentice, Holl, Inc, New Gersey, 1984, p.308.

(64) منى عويس، علية الأفندي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٠-٨١.

(65) عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط لتنمية المجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

(66) رضا سلامة علي: دارسة **تقويمية لدور القيادات الشعبية في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي الحصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص٩٤.

(67) Alan Booghand Dauglas Higins: **Human Service Planning and Evaluation for Hard times,** Chorles, Thomas Publisher, **N.Y., 1984, p.4.**

(68) محمد عبد السميع عثمان: **اتجاهات التحديث في التخطيط الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص١٦٩.

(69) رضا سلامة علي: **مرجع سبق ذكره**، ص٩٥.

(70) عبد العزيز عبد الله مختار: **مرجع سبق ذكره**، ص٢٥١.

(71) منى عويس، علبه الأفندي: **مرجع سبق ذكره**، ص٨٣.

(72) Gohnl. Taylor and Darid G. Williams: **Urban Planning Practice in Development**

Countries, Pregman Press, Oxford, N.Y., 1982, p.352.

(73) حسين عمر: **التنمية والتخطيط الاقتــصادي**، دار الــشروق، جدة، ١٩٧٨، ص٢٠٤.

(74) وزارة الشئون الاجتماعية: **دليل المخطــط الاجتمــاعي فــي وزارة الشئون الاجتماعية وأجهزتها**، هيئة بحــث تحــسين الأســاليب التخطيطيــة، مطبعــة يــوم المستشفيات، القاهرة، ١٩٨٦، ص٨٩.

(75) عبد العزيز عبد الله مختار: **مرجع سبق ذكره**، ص٢٥١.

(76) عبد العزيز عبد اله مختار: **المتابعة والتقييم فــي مجــالات العمل مــع الــشباب**، المــؤتمر الــدولي الــسابع للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، ٢٧مارس -١١ أبريل ١٩٨٢، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٤٧.

(77) عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط لتنمية المجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص٢٥١.

(78) رضا سلامة علي: **مرجع سبق ذكره**، ص٩٦.

(79) إلهام حلمي عبد المجيد: **تخطيط الرعاية الاجتماعية البديلة**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعــة حلوان، ١٩٩٠، ص ص ٦١: ٦٣.

(80) محمود محمد محمود؛ محمود عرفان: **التخطيط للتنمية رؤية معاصرة**، مكتبة زهراء الشرق، القــاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٣١-٣٦.

الفصل الثاني

الأولويات كعملية من عمليات التخطيط(*)

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بمفهوم تحديد الأولويات وأهميتها ومراحلها وصعوباتها من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم تحديد الأولويات.

ثانياً: أهمية عملية تحديد الأولويات.

ثالثاً: مصادر ومعايير تحديد الأولويات.

رابعاً: عوامل تحديد الأولويات.

خامساً: مراحل تحديد الأولويات.

سادساً: أساليب تحديد الأولويات.

سابعاً: الاعتبارات التى يجب مراعاتها لنجاح عملية تحديد الأولويات.

ثامناً: الصعوبات التى تواجه عملية تحديد الأولويات.

تاسعاً: دور القيادات التنفيذية والمهنية في تحديد أولويات المشروعات التنموية.

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور/ محمود محمد محمود – أستاذ التنمية والتخطيط وعميد كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الفصل الثاني

الأولويات كعملية من عمليات التخطيط(*)

أولاً: مفهوم تحديد الأولويات:

تناول العديد من المتخصصين تحديد الأولويات بالدراسة والبحث وسوف يعرض الباحث بعض من هذه المفهومات ثم ينهي بتعريف إجرائي من وجهة نظره الخاصة.

إن عملية تحديد الأولويات من أهم عمليات التخطيط الاجتماعي حيث تمكن من اتخاذ مجموعة من القرارات خاصة ببرامج ومشروعات تحقق للمجتمع تنميته وتقدمه، وتعني عملية تحديد الأولويات "تحديد درجة الأسبقية أو درجة الأفضلية" لأهمية برامج أو مشروع معين على برامج أو مشروعات أخرى لمقابلة الاحتياجات الملحة في حدود الإمكانات المتاحة، فهي عمليات تحتاج إلى صبر وخبرة بجانب الأسلوب العلمي.

كما يراها البعض بأنها العملية التى تسمح لمختلف مستويات الإدارة بترتيب المشروعات وفقاً لمجموعة معايير موضوعية، فهي عملية ضرورية نظراً لكون الموارد مجدودة دائماً، وبالتالي يتم اختيار المشروعات التى تفي بأشد الحاجات إلحاحاً بأفضل السبل وأقلها تكلفة.

ويرى البعض أن عملية تحديد الأولويات تحتاج إلى أسس علمية ودراسات وتحليلات ومهارة وخبرة في استخدام التفكير الجماعي والتعاون بين المتخصصين والخبراء فهي عملية جماعية وجهد شاق للوصول إلى القرارات النهائية المعبرة عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع بما يتناسب مع ظروفه.

(*) أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور/ محمود محمد محمود – أستاذ التنمية والتخطيط وعميد كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

فعملية تحديد الأولويات من العمليات التى تهدف إلى الوصول إلى قرارات موضوعية لتحقيق الأهداف وأن تكون هذه القرارات واضحة أو معلنة وأن تحقق التوازن بين الحاجات والموارد والإمكانيات. ولهذا فإن تحديد الأولويات يعتبر من أهم الأسس الضرورية لعملية التنمية ولا يكفي أن تقوم بهذا التحديد على مستوى المشروعات بل يجب أن يحدد أيضاً على مستوى البرامج ولهذا فإن تحديد الأولويات عمليات جماعية تتم على مراحل منطقية ويستخدم فيها أسلوب التفكير الجماعي، وهذه المراحل تؤدي إلى ما يليها من مراحل حتى تصل إلى درجة القرار (الرشيد) ولاشك أن ذلك من مسئولية السلطة السياسية في المجتمع صاحبة الحق في إصدار هذه القرارات.

كما يعرفها البعض الآخر بأنها تعني ترتيب الاحتياجات أو الخدمات القائمة في المجتمع على مراتب بعضها فوق بعضها في نظام الأسبقية يقوم على أسس مدروسة تضمن وضع الأمور في نصابها أو وضع الخدمة المناسبة في مكانها المناسب في إطار الرعاية الاجتماعية.

كما ينظر لتحديد الأولويات على أنه الاختيار المقنن لمشروع دون آخر يحقق إشباع حاجات المجتمع الملحة في إطار الميسر والمتاح من الموارد والإمكانيات.

لذلك يجب أن يكون تحديد الأولويات في الخطة القومية الشاملة واضحة وصريحة ومتفقاً عليها بين القيادات السياسية المسئولة عن ذلك وبين الخبراء والقيادات الشعبية المستفيدة من الخطة والبرامج والمشروعات، ولا يتم هذا إلا بعد عديد من الدراسات التحليلية للأوضاع الفعلية الموجودة ويتداخل في ذلك اعتبارات مختلفة سياسية

واقتصادية واجتماعية، ولهذا تتضمن عملية تحديد الأولويـــات تحقيـــق موائمة مستمرة بين جوانب وأبعاد رئيسية هي:

أ - الحاجات والمشكلات من حيث:

١- مدى إلحاح الحاجات.

٢- مدى خطورة وأهمية المشكلات.

٣- الإمكانات والموارد المتاحة من حيث:

١- مدى إتاحتها.

٢- مدى كفايتها.

٣- مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها.

٤- مدى إمكانية الحصول عليها.

هذا ويمكن أن نقول "أنه من المتفق عليـــه الآن بـــين رجـــال التخطيط الاجتماعي أن عمليات تحديد الأولويات تعتمد علـــى أســـلوب علمي أساسي هو أسلوب التفكير الجماعي، وكذا تعتمد على الطريقـــة العلمية التى تقدم اللجان أدق المعلومات والبيانات وتقوم بالتقييم الـــسليم لمدى أهمية الحاجات وفاعلية الخدمات التى تشبع الحاجات.

ولابد أن يكون المخططين الاجتماعيين على بينه بالمعلومـــات الأساسية اللازمة للمشروعات المختلفة حتى يمكنهم اتخاذ قرار بـــشأن الاختيار المفاضل في ذلك ثم يأتي في النهاية حكم أصحاب الحق فـــي إصدار القرارات وهم القيادات السياسية للمجتمع.

ويجب أن نفرق بين تحديد الأولويات التى تـــتم عـــن طريـــق الخبراء وتحديد الأولويات التى تتم عن طريق الشعب، فالأول يعتمـــد

على اختبارات موضوعية العائد وتكلفته على أساس أقل تكلفة وأكبر عائد، والثاني يعتمد على اعتبارات أخرى (الإحساس بحاجة هذا المشروع دون الآخر) ولذا فتحديد الأولويات يكون أمراً صعباً ويتوقف نجاح الخطة على الموائمة بين الحاجات والرغبات وبين الموارد المحددة.

ولا يتم تحديد الأولويات مرة واحدة كما سبق أن أشرنا وإنما يتم على مراحل متعاقبة وهذه المراحل (الخطوة) لها صفة الاستمرارية وذلك لأن الحياة الإنسانية نفسها متعددة والحاجات متغيرة وهذا يدعوا إلى إحداث التغير والتعديل في الأولويات.

ومن خلال ما سبق عرضه من مفاهيم للأولويات يحدد الباحث مفهومها إجرائياً لها في النقاط التالية:

١- عملية يقوم بمقتضاها القادة المحليين بتحديد المشروعات التى يتأثر بها أكبر عدد من السكان.

٢- يتم من خلاله قيام القادة المحليين بتحديد درجة وحدة المشروع وأثره على سكان المجتمع.

٣- يتولى القادة المحليين تحديد الموارد والإمكانات المتاحة بالمجتمع لتنفيذ هذه المشروعات.

٤- يقوم من خلالها القادة المحليين بالموائمة بين الإمكانات المتوفرة والمشروعات الملحة لتحقيق التنمية.

٥- يستعين القادة المحليين خلال هذه العملية بالخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة.

٦- يراعي القادة المحليين خلال تلك العملية القيم والثقافية السائدة في

المجتمع.

٧- تستلزم هذه العملية توافر العديد من البيانات والمعلومات عن جميع نواحي الحياة في المجتمع.

٨- يستخدم القادة المحليين خلال هذه العملية العديد من الاستراتيجيات والأدوات.

كما أن هناك فلسفة تحكم عملهم في تلك المرحلة ألا وهي إشباع حاجات المجتمع وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة.

ثانياً: أهمية عملية تحديد الأولويات:

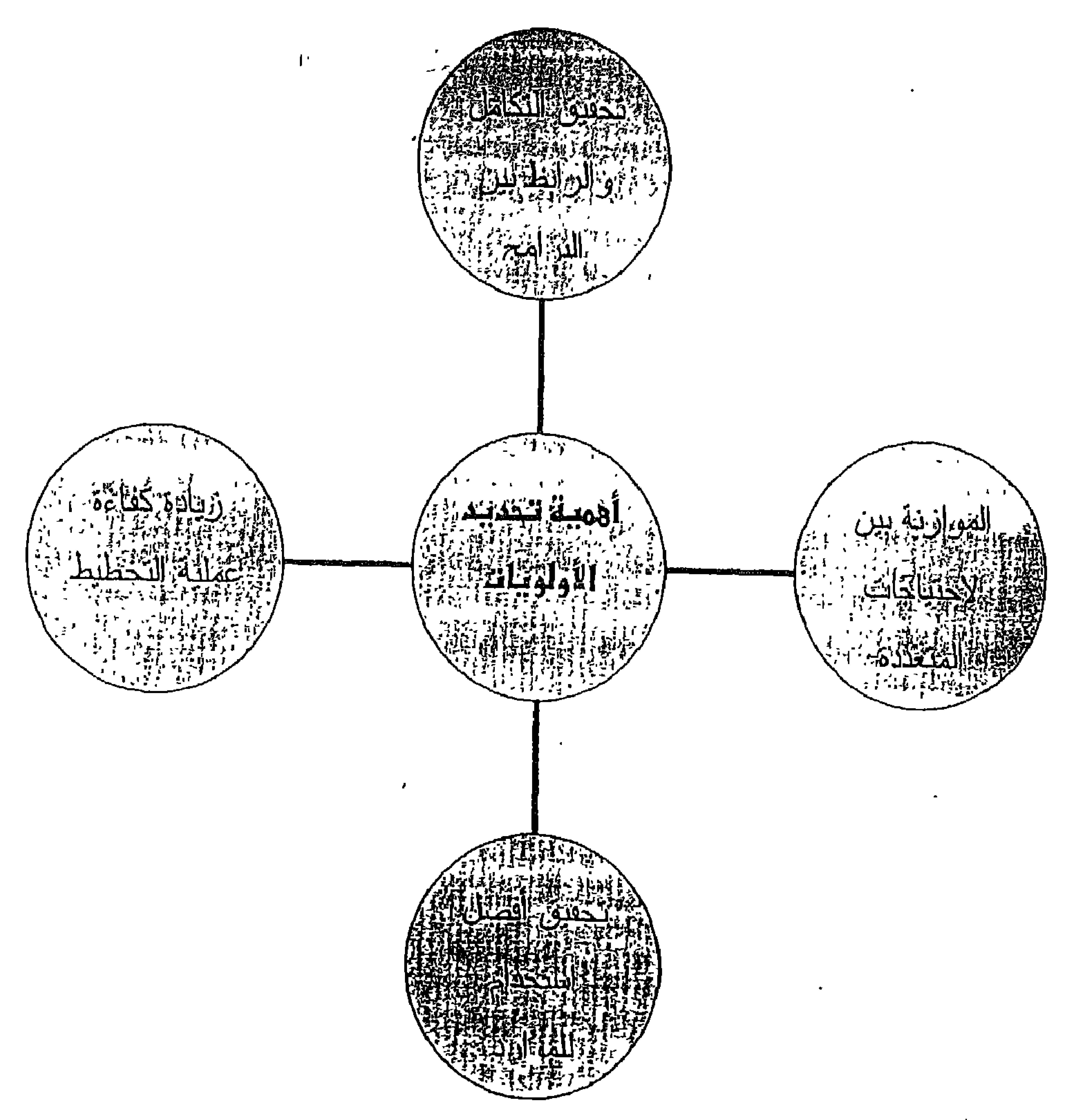
ترجع أهمية تحديد الأولويات إلى:

أ - الموازنة بين الاحتياجات المتعددة لأهالي المجتمع والإمكانات المحدودة عن طريق ترتيب البرامج أو المشروعات حسب أهميتها للمجتمع ويتطلب ذلك استخدام أساليب علمية، ومعايير موضوعية يتم في ضوئها تحديد درجة الأفضلية للبرامج والمشروعات بما يتفق مع....

ب- تحقيق أفضل استخدام للإمكانات والموارد المتاحة بالمجتمع لإشباع الحاجات وتنفيذ المشروعات ومواجهة المشكلات المجتمعية.

ج- تحقيق التكامل والترابط بين برامج ومشروعات التنمية على المستوى المحلي.

د- زيادة كفاءة وفاعلية العملية التخطيط بالنسبة لتحقيق الأهداف وصولاً للتنمية المتكاملة.



ثالثاً: مصادر ومعايير تحديد الأولويات:

هناك العديد من المصادر والمعايير التى تلعب دوراً هاماً في تحديد الأولويات يمكن عن طريقها تبادل المعلومات وتناول المعلومات كل من وجهة نظره نعرضها.

لقد حدد البعض قائمة من المصادر لابد الاعتماد عليها عند وضع الأولويات هي:

أ - تحليل السوق.

ب- تحليل الرأي العام.

ج- المسموح الأنثروبولوجية.

د- الاجتماعات العامة.

هـ- المقابلات مع القيادات غير الرسمية.

و- تحليل محتوى السجلات والجرائد.

ز- دراسات القانون والسلوك الإداري.

وأضاف آخرون ثلاث أساليب يمكن للخبراء الاستعانة بها عند وضع الأولويات وهي:

أ- **الأسلوب المباشر:** وهو يستخدم عندما تكون الأولويات لم تكن قد حصرت قبل اتخاذ قرارات التخصيص ولكن تكون واضحة من التوزيع النسبي للموارد.

ب- **أسلوب الإجماع العام:** ويتم خلال هذا الأسلوب ترتيب العناصر من خلال حلقة مناقشة للمشاركين ومن خلال عملية التفاعل الجماعية ومناقشة الاحتياجات يتم الوصول إلى اتفاق جماعي تجاه الأولويات.

ج- **الأسلوب الكمي:** وهو الأسلوب الأكثر ديمقراطية حيث يتم تحديد الأولويات من خلال عملية التصويت لكل الأفراد.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن القيادات المحلية لابد أن ترجع للعديد من المصادر عن تحديد الأولويات منها:

١- جلسات الاستماع.

٢- الندوات.

٣- الاجتماعات خاصة في المناسبات الاجتماعية.

٤- المناقشات.

٥- الدراسات والبحوث التى يمكن أن يطلع عليه.

٦- المقابلات مع أهالي المجتمع.

٧- الزيارات المنزلية للأهالي.

المعايير التى يتم بمقتضاها وضع الأولويات:

هناك العديد من المعايير بناءاً عليها يتم وضع الأولويات حددها البعض في:

أ - درجة وحدة المشكلة.

ب- مدى تأثير المشكلة على العلاقات الاجتماعية.

ج- مدى إحساس سكان المجتمع للعمل على حل المشكلة.

د- مدى توفر الإمكانات والموارد اللازمة لحل المشكلة.

و- الوقت الذي يستلزم جل المشكلة.

وأضاف آخزون ثلاثة محكات رئيسية يتم من خلالها وضع الأولويات وهي:

أ - مدى الحاجة إلى ايجاد حل أمثل وحلول وبدائل أخرى بموقف أو مواقف اجتماعية معينة.

ب- مدى توفر موارد وإمكانات بشرية وتنظيمية متاحة وإمكانية استخدامها واستثمارها والاستفادة منها وتنميتها لإشباع احتياجات أفراد المجتمع.

ج- مدى فاعلية واستعداد وكفاءة الأجهزة المسئولة عن تحديد الأولويات ومدى قدرة هذه الأجهزة على استخدام الأسلوب العلمي والقيام بالدراسات والبحوث واستيعاب التكنولوجيا.

رابعاً: عوامل تحديد الأولويات:

عند الحديث عن العوامل المؤثرة في تحديد الأولويات لابد أن نقف قليلاً عند الآراء المتعددة التى تناولت العوامل المؤثرة في تحديد الأولويات ثم يستخلص الباحث منها بعض العوامل التى لها تأثير في تحديد الأولويات عند التخطيط للتنمية من خلال الأتي:

تعددت وجهات النظر التى عرضت هذه العوامل بشكل عام فهناك من يرى أن العوامل تكمن في:

١- عوامل سياسية.

٢- عوامل سكانية.

٣- عوامل اقتصادية.

وهناك من يرى أن العوامل تكمن في:

١- عوامل ثقافية وسوسيولوجية.

٢- مستوى المعيشة.

٣- التنمية السياسية والاجتماعية.

٤- الموارد المتاحة.

وسوف يناقش الباحث هنا وجهة النظر الأولى بالتفصيل فيما يلي:

١ – العوامل السياسية:

تختلف من مجتمع إلى آخر، فالمجتمعات الديمقراطية تكون مستقرة إلى حد كبير فلا يتأثر التخطيط للتنمية تأثيراً كبيراً، أما في المجتمعات التي يسودها الحكم الشمولي فدائماً ما تتعرض العملية التخطيطية لأهواء القيادات السياسية ولا تكون معبرة عن مجموع الشعب، وفي هذه المجتمعات يكون اختيار المشروع ووضعه في الأولويات محققاً للأهداف السياسية العامة للحكام.

إذا كانت العوامل السياسية تؤثر في تحديد أولويات تحديد المشروعات وتخضع لأهواء السياسيين فإننا نشير هنا إلى ضرورة أن تتبع أولويات تحديد المشروعات إلى مدى احتياج الجماهير ومدى إشباع المشروع لفئات عريضة من أفراد المجتمع كما لابد أن تكون للقادة المحليين رأي مسموع أمام السلطات المسئولة عند تحديد مشروع من المشروعات وعموماً لابد أن تأخذ آراء الخبراء والمتخصصين عند تحديد الأولويات حتى لو كانت هذه القرارات التي سوف يتم اتخاذها لا تتواكب مع الأهداف التي تسعى إليها الجهات الحاكمة.

وهذا من شأنه حماية البلاد من مشروعات قد تؤثر على الصالح العام وتؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية.

٢ – عوامل سكانية (ديموجرافية):

تلعب العوامل السكانية دوراً هاماً في تحديد الأولويات حيث ترتبط تحديد الأولويات بالسياسة العامة للدولة وباتجاهات النظام القائم

وأهدافه وقيمه ومعاييره، ولكنه يرتبط كذلك بالعوامل السكانية وهي تتحدد على أساس عدد السكان ونوعهم أو معدلات مواليدهم ووفياتهم كما يتحدد أيضاً بالهجرة الداخلية والخارجية وتوزيع السكان على الريف والحضر وكثافتهم وعدد الذكور والإناث المشتغلين، وكذلك عدد الأطفال والعاملين، والقوى المنتجة في الزراعة والصناعة أي على مدى توفر العنصر البشري من حيث الكفاءة والمهارة والعدد، كما أن تحديد الأولويات يجب أن يرتبط بذلك كله.

٣- عوامل اقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في تحديد الأولويات حيث يتم تحديد الأولويات على أساس عديد من المعايير ذات الوجه الاقتصادي ويمكن إجمالها في الآتي:

أ - التكاليف.

ب- مدى توفر العملة الحرة.

ج- الزمن .

د- قدرة المشروع على استخدام الموارد المحلية.

هـ- الحاجة إلى الفنيين.

و- المدى المتاح من الوسائل التكنولوجية.

ويمكن إلقاء الضوء على بعض العوامل فيما يلي:

(أ) التكاليف:

لا يمكن أن تنفذ الدول النامية أي برنامج استثماري دفعة واحدة بل لابد من تنفيذه على مراحل مختلفة، ومن ثم لابد أن تعطي

الأولويات للمشروعات المختلفة التي تم دراستها من واقع التكلفة الفعلية التي سوف تتحملها في سبيل إنجازها، وهذا ما يهدف إليه التخطيط باعتباره يسعى إلى الاختيار الأمثل للمشروعات داخل كل قطاع، والتي تساهم أكبر مساهمة في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الشاملة ومن هنا يجب العناية بالمال كأحد العوامل المؤثرة على عملية ترتيب الأولويات.

ب- الزمن:

تلعب السلطة التخطيطية دوراً كبيراً في تحديد إطار الخطة وتحديد ما تتطلبه أهدافها وبرامجها خلال فترة زمنية، فالزمن يعتبر جانباً هاماً عند تحديد أولوية مشروع أو برنامج، فمن الجديد أن مجدد تاريخ البدء وكذلك تاريخ تقريبي وتفضيله عن مشروع يستغرق وقتاً أول، وكذلك يجب ترتيب الأولويات ترتيباً زمنياً فهذا يحدد للمخطط أسلوب خططه ويجعله قادراً على التنبؤ.

ج- تواجه الدول النامية صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على العملة الحرة وخصوصاً وهي في مرحلة التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي لذلك فإن المشروعات التي يمكن أن تعتمد العملة المحلية (العملة السهلة) أعلى ستعطي أعلى وزن في التقدير عن غيرها من المشروعات التي تحتاج إلى العملة الحرة.

د- قدرة المشروع على استخدام الموارد المحلية:

لاشك أن هذا المعيار يرتبط بما سبق حيث لابد من أن تعطي الأولوية للمشروع الذي يعتمد على موارد محدودة الاستخدام فالمشروعات التي تتوافر لها موارد وإمكانيات أكثر يكون لها الأفضلية والأولوية على مشروعاً آخر لا توفر مثل هذه الإمكانيات والموارد.

هـ- الحاجة إلى الفنيين:

لا يوجد في الدول النامية العدد الكافي من الفنيين لقيادة عملية التنمية، وبناءاً على هذه الندرة فإن اختيار المشروعات يقاس على أساس الكمية التى سوف تعتمد عليها هذه المشروعات من الفنيين وعلى أساس المستوى المطلوب بين المهارة فيهم لهذا نجد أن المشروع الذي يحتاج إلى عدد قليل من الفنيين يحوز أكبر وزن عند الاختيار لاعتبارات اقتصادية ولكن بالدراسة المتعمقة بعدد أكبر من الفنيين لأن ذلك يعتبر من وجهة النظر الاقتصادية أوفر وفي هذه الحالة يعطى البرنامج التخصص أولوية في الاختيار.

و- مدى المتاح من الوسائل التكنولوجية:

لاشك أن المشروعات والعوامل التى تعتمد على وسائل تكنولوجية متطورة ومتوفرة تنال وزناً عالياً عند تحديد الأولويات على المشروعات التى تعتمد على وسائل غير متطورة وغير موجودة أو متوفرة ومشكوك فيها.

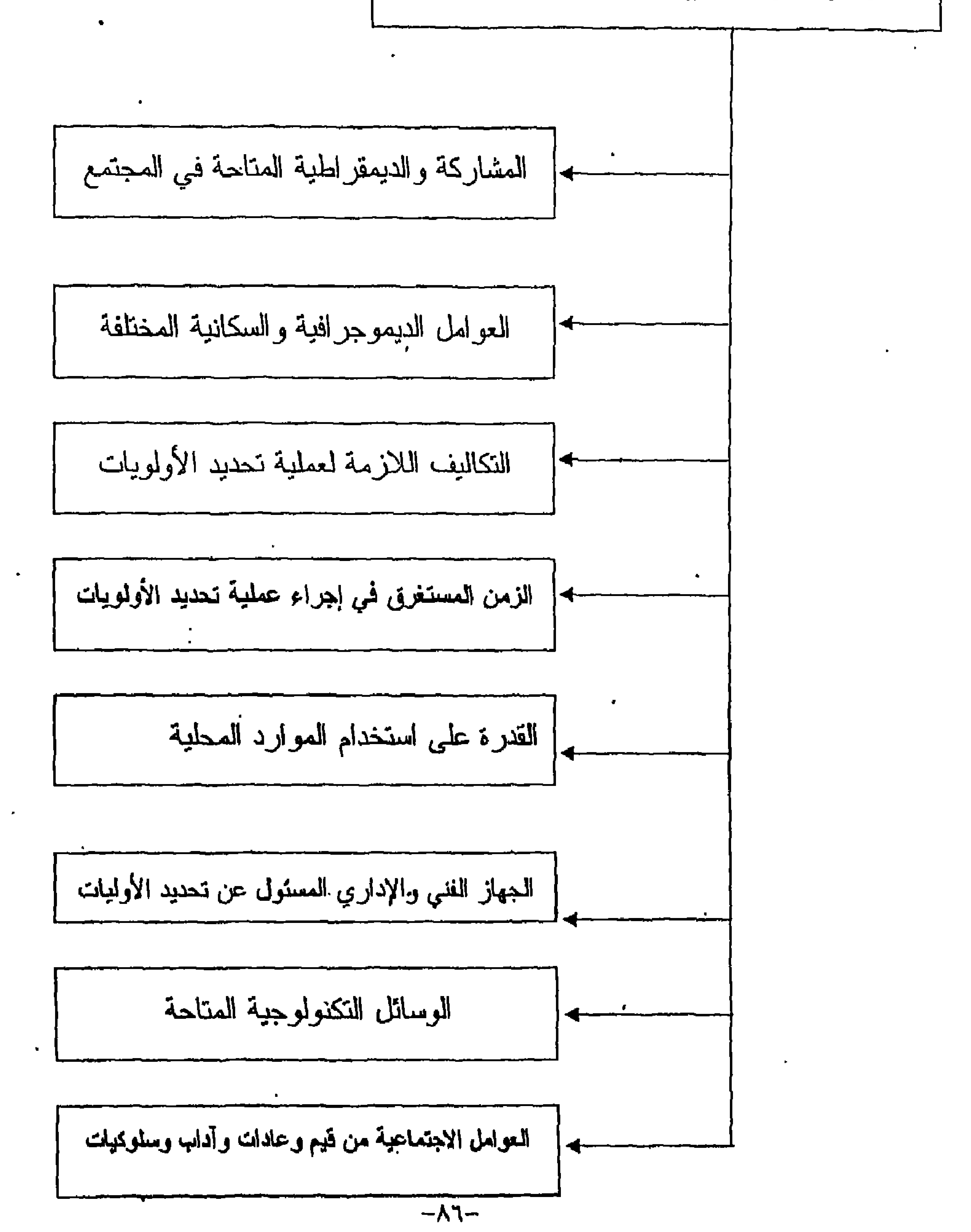
هناك بعض العوامل الاجتماعية التى تلعب دوراً هاماً في تحديد الأولويات التى يمكن إيجازها فيما يلي:

أ - عدد المتأثرين بمشكلة يلعب دوراً هاماً في تحديد زيادة درجة أولوية تلك المشكلة عن غيرها.

ب- زيادة الاهتمام من قبل الناس بمشكلة معينة عن غيرها يساعد على التفضيل بين المشكلة وغيرها ومن المشكلات التى لم تحظ بنفس الاهتمام.

ج- توافر الموارد الإجمالية كالأداب والسلوك الاجتماعي والقيم الإنسانية والروحية والعلاقات الاجتماعية بين المواطنين في مختلف المستويات.

د- المشكلات الاجتماعية ذات الحلول والبرامج المضمونة النجاح أكثر تفضيلاً وأولوية من المشكلات ذات البرامج والحلول الأمثل ضماناً ونجاحاً.



ومن خلال العرض السابق يمكن للباحث أن يحدد مجموعة من العوامل التى تؤثر على تحديد الأولويات لمشروعات التنمية الريفية المتكاملة وتتواكب مع مجتمعنا الريفي، وعلى القادة المحليين مراعاتها عند تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية المتكاملة.

١- بمعنى ضرورة أن يتواكب المشروع مع العادات والتقاليد والأغراض السائدة في المجتمع حتى يكتب له النجاح، وهذا لا يعني أن يتواكب المشروع مع بعض العادات السلبية مثل المبالاة والتواكل وعدم احترام الوقت وكل ما هو من شأنه يحد من تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

٢- الظروف السياسية: السائدة ويعني الباحث هنا أن يراعى القادة المحليين الحالة السياسية السائدة في المجتمع عند قيامهم بوضع أولويات المشروعات به، بمعنى إقناع السلطات السياسية بالمشروع ما دام ملحاً ومشبعاً لأكبر عدد ممكن من الأهالي، وهذا قد يدفع القادة لاستخدام العديد من التكنيكات والأدوات والأساليب.

٣- الظروف الاقتصادية: هناك بعض الظروف الاقتصادية التى تلعب دوراً هاماً في تحديد الأولويات مثل توافر الموارد الاقتصادية للمشروع سواء كانت موارد مادية أو بشرية وكذلك التكلفة والعائد.

خامساً: مراحل تحديد الأولويات:

١- مرحلة الإحساس بالحاجة وهي التى تبدأ من الأهالي عندما يشعرون بالحاجة لمشروع معين تحقيقاً لإشباع حاجتهم أو لحل

مشكلاتهم في مجال معين (إيجاد حل للموقف الاجتماعي) ويتوقف السبب في مدى الحاجة إلى ايجاد حل للموقف الاجتماعي الذي يواجه المجتمع على عوامل كثيرة قومية واقتصادية وإنسانية ومادية وهي تختلف من مجتمع إلى آخر.

٢- مرحلة الاختيار بين المشروعات المقدمة وهي غالباً من مهام الأجهزة المتخصصة على المستوى القومي.

٣- مرحلة اتخاذ قرارات بتحديد الأولويات وهي مهمة الأجهزة السياسية المتخصصة في ذلك مجلس الوزراء لجنة الخطة القومية ومجلس الشعب ورئاسة الجمهورية.

٤- مرحلة التنفيذ وهي مهمة الوزارات المختلفة والإدارات والوحدات التابعة لها كما ينظر- البعض إلى **مراحل عملية تحديد الأولويات على النحو التالي:**

١- تحديد احتياجات ومشكلات المجتمع.

٢- حصر الإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة ودراسة كيفية تنميتها إلى أقصى قدر مستطاع.

٣- تحديد المحكات التى يرتضيها المجتمع والتى في ضوءها تتم عملية تحديد الأسبقية أو تحديد الأهمية بالنسبة لأفضلية مشروع أو برنامج معين على برامج مشروعات أخرى.

٤- وضع جداول أولويات توضح كيفية استخدام المحكات في تقدير درجة أهمية برامج ومشروعات التنمية وتستخدم فكرة إعطاء أوزان عند استخدام هذه الجداول.

٥- تقدير مدى أهمية كل برنامج وكل مشروع من برامج ومشروعات التنمية الريفية وتوضع خطة التنمية على هذا الأساس.

سادساً: أساليب تحديد الأولويات:

تعتمد عملية تحديد الأولويات على أساس عمليـة موضـوعية تتضمن مجموعة من الأساليب والاتجاهات الملزمة أو المعـايير التـى توصل إلى هذه العملية كنتيجة منطقية لاستخدام الأسس العلمية.

وفيما يلي عرض لبعض الأساليب المستخدمة فـي عمليـة تحديد الأولويات:

١ - الأسلوب الأول في تحديد الأولويات:

ويتضمن محكات أساسية تساهم في اتخاذ قرارات ناجحة فـي تحديد درجة أسبقية برنامج أو مشروع عن آخر وتحدد هذه المحكـات في ثلاث هي:

١- مدى الحاجة للخدمة.

٢- مدى وفرة الموارد.

٣- مدى فاعلية وكفاءة جهاز تحديد الأولويات.

٢ - الأسلوب الثاني فـي تحديـد الأولويـات (جـداول تحديـد الأولويات):

وتضمن أربعة أنواع من الجداول كل منها له مجموعـة مـن المعايير يتم على أساسها تحديد درجة أفضلية مشروع على آخر وهذه الجداول هي:

أ ـ طبيعة المجتمع (صناعي- ريفي- حضري- صحراوي).

ب- فئات سكان مجتمع (طفولة- شباب- عاملون- مسنون).

ج- أهمية الاحتياجات- وترتبط بالنسبة الكبرى من عدد السكان.

د- تكلفة الخدمة (رخيص جداً - متوسطة - عالية- عالية جداً).

٣- *الأسلوب الثالث لتحديد الأولويات:*

يشتمل هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ العامة التى تعاون المسئولين أو المخططين الاجتماعيين أثناء إجراء مهام عملية تحديد الأولويات وهذه المبادئ تم استنتاجها من تجارب وخبرات العاملين في مجال التخطيط وتحديد الأولويات وهذه المبادئ هي:

أ - أن تتم عملية تحديد الأولويات في لجان تضم (متخصصون خبراء+ قادة سياسيين وشعبين).

ب- وجود أساس تمويلي مستقر ومضمون للمشروعات والبرامج.

ج- أن تلقى قرارات هذه اللجان التأكيد والتقبل من جانب غالبية الشعب.

د- تقوم اللجنة بتحديد الأولويات على أساس علمي ومنطقي وواقعي يتصف بالمرونة.

هـ- الاهتمام بالوسائل الوقائية أكثر من العلاجية.

و- الاهتمام بالمشروعات الاجتماعية التى لها أثر فعال على التنمية الاقتصادية والإدارية والتى تخدم بفاعلية لفترات طويلة.

ز- الاهتمام بالمجموعات الكبيرة من السكان.

ح- التركيز على فئات المجتمع على النحو التالي: (طفولة- شباب- عاملون منتجون- ثم الشيوخ).

ط- الاهتمام بالمشروعات الاجتماعية التى تعالج وتمنع مستقبلاً الأمراض الاجتماعية السائدة في الدول النامية مثل عدم المشاركة السلبية والغرور.

ك- الاهتمام بالمشروعات التى تحدث تغييراً اجتماعياً في السلوك الإنساني أكثر من تلك التى تقدم خدمات مباشرة استهلاكية.

م- مراعاة رغبات وآمال وسيكولوجية الشعوب ووضع الخطط التى لا تتعارض معها ولا مع قيم المجتمع.

سابعاً: الاعتبارات التى يجب مراعاتها لنجاح عملية تحديد الأولويات:

هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها لنجاح عملية تحديد الأولويات هي:

أ - وجود جهاز متخصص أو لجان متخصصة بمهمة تحديد الأولويات.

ب- توفر الأساليب والمعايير العلمية المستخدمة في تحديد درجة أفضل مشروع على مشروع آخر.

ج- توافر البيانات والمعلومات الكافية الواقعية على احتياجات ومشكلات المجتمع وإمكانياته المتاحة والتى في ضوءها يتم التوصل إلى قرارات موضوعية بشأن تحديد الأولويات.

د- توافر المخططين والخبراء والمتخصصين في القيام بمهام تحديد الاولويات مع الوضع في الاعتبار آراء ومقترحات أفراد المجتمع التمثيل عملية المشاركة والتعاون.

هـ- إجراء البحوث والدراسات والمسموح الاجتماعي اللازم كأدوات أساسية تساهم في اتخاذ القرارات النهائية بدقة.

و- بذل الجهد الكافي للقيام بهذه المهمة الشاقة.

ز- توفير الوقت اللازم للقيام بمهام تحديد الأولويات.

ح- اتخاذ القرارات النهائية في تحديد أولويات المشاريع والبرامج بما يتفق واحتياجات المجتمع في إطار سياسته الاجتماعية والأيديولوجية السائدة في المجتمع.

ثامناً: الصعوبات التي تواجه عملية تحديد الأولويات:

هناك مجموعة من الصعوبات تواجه عملية تحديد الأولويات والتي يمكن أن تؤثر بصورة بالغة في خطر سير وتنفيذ خطط التنمية ويمكن سردها فيما يلي:

أ - صعوبة توفير المعايير والمحكات التي يتم بناءاً عليها اتخاذ القرار فيما يتعلق بتحديد درجة أسبقية المشروع.

ب- صعوبة تحديد الأهداف عند إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات في ضوء الموارد والإمكانات.

ج- عدم توفر الإحصاءات والبيانات الدقيقة والكافية اللازمة لإجراء عملية المفاضلة.

د- عدم مراعاة مبادئ التخطيط في تحديد الأولويات.

هـ- عدم توافر العدد المناسب من الخبراء والمتخصصين للقيام بتلك العملية.

و- عدم توافر المشاركة الشعبية في عملية تحديد الأولويات والتي بها تكون الاحتياجات معبرة عن السكان.

ز- عدم مراعاة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية عند تحديد أفضلية المشروعات.

ح- وجود معوقات إدارية وتنظيمية التى تؤثر على اتخاذ الإجـراءات المطلوبة لتحديد الأولويات.

ط- عدم وجود مقاييس إنتاج المشروعات والبرامج.

تاسعاً: دور القيادات المحلية في تحديد أولويـة مشروعات التنـمية المتكاملة:

احتلت عملية التخطيط للتنمية مكاناً بارزاً في العصر الجديـد وذلك في ضوء التغيرات المتلاحقة التى حدثت في المجتمع الأمر الذي جعل مهمة الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الحشد مـن المتطلبات تنطوي غلى مصاعب كثيـرة، ويعتبـر التخطـيط لتنميـة المجتمعات حاجة ملحة خاصة في البلدان النامية التـى شـهدت منـذ خمسينات هذه القرن معدلات نمو في مختلف المجالات.

ومن هنا ظهرت أهمية الاهتمام بعملية تنمية المجتمعات التـى شهدت تغيرات متلاحقة تنمية اجتماعية واقتصادية يكون الهدف النهائي لها إشباع حاجات سكان المجتمع معتمدة علـى المـوارد والإمكانـات المحلية لهذا المجتمع.

وحتى يمكن إشباع الاحتياجات بأسلوب علمي لابد من القيـام بإجراء الدراسات الميدانية للتعرف على الواقع الفعلي لتلك الاحتياجات الحقيقية وتحديد أولوياتها من وجهة نظر السكان ومدى مساهمتهم فـي التخطيط لإشباعها.

ودراسة الاحتياجات وتحديد أولوياتها من وجهة نظر السكان تساعدنا في التعرف على الأهداف الممكنة لتنمية الخدمات الاجتماعية وتساعد صانعي القرارات في تحديد الخدمات والمشروعات اللازمة لمقابلة تلك الاحتياجات.

كما أن تحديد الاحتياجات وترتيبها يستلزم مشاركة القاعدة الشعبية، ومن هنا نضمن سلامة استخدام الموارد في إشباع المزيد من الاحتياجات بكفاءة أفضل كما نضمن التأييد والمؤازرة من المواطنين للمشروعات والخطط التى ستنفذ تلك الاحتياجات.

ولما كان من الصعب مشاركة المجتمع بكل طوائفه وكل أفراده في تحديد احتياجاته وترتيب أولوياتها ظهرت أهمية القيادة المحلية لتنوب عن سكان المجتمع للقيام بعمليات التخطيط التى منها عملية تحديد الأولويات لمشروعات التنمية المتكاملة أو التى تهدف إلى تنمية المجتمع تنمية شاملة وصولاً إلى إشباع احتياجات سكان هذا المجتمع.

ولهذا يجب أن يتحول تركيز القيادات المحلية إلى النهوض بإدارة كافة موارد المجتمع وتعبئة المزيد من ثروات الريف لفائدة المجتمع بأكمله أما التحدي الذي يواجه المعنيين بتخطيط المناطق وواضعي السياسات والخطط في البلدان النامية خلال التسعينات فهو تحديد الأولويات للمشروعات التنموية بالريف وتنفيذ مشروعات مبتكرة لمواجهة **أربع قضايا هامة وهي:**

أ – تحقيق لا مركزية السلطة والموارد بنقلها من المركزية إلى المحليات.

ب– تعبئة دخل المحليات من مواردها المحلية بالمشاركة النشطة من القطاع الخاص وتنظيمات الحكم المحلي.

ج- تأكيد أهمية الاستراتيجيات التى تمكن من توفير المشروعات التى توفر المأوى والمرافق الأساسية مع توجيه مساعدات خاصة إلى الفئات الضعيفة.

د- تحسين نوعية البيئة ولاسيما بالنسبة للغالبية العظمى من السكان ولما كان الهدف من مشاركة القيادات المحلية في مشروعات التنمية المتكاملة تقديم الخدمات للمواطنين حسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية، وحسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية، وحسب ما يتفق وظروف المجتمع الذي يعيشون فيه من ناحية أخرى.

وللقيادات المحلية العامة في مجال تنمية المجتمع المحلي دوراً ضرورياً قبل وضع البرامج وتنفيذ المشروعات المختلفة ويتحدد دورهم في تحديد الحاجات الضرورية لسكان المجتمع وترتيب تلك الحاجات حسب أولوياتها وأهميتها والعمل على إثارة حماس سكان المجتمع لإشباع تلك الحاجات.

وعندما يشارك القيادات المحلية في تحديد الأولويات للعملية التخطيطية لابد وأن يراعوا بعض الاعتبارات منها:

١- توافر البيانات والإحصاءات.

٢- توافر عدد كاف من خبراء التخطيط.

٣- تطوير القوانين واللوائح المالية وإعادة تنظيمها.

٤- الاستفادة من تجارب المجتمعات المشابهة.

ويمكن للباحث أن يحدد دور القيادات المحلية في عملية التخطيط لتحديد أولوياتهم منها:

١- التعرف على الحاجات والمشكلات الموجودة بالمجتمع.

٢- صياغة الحاجات والمشكلات في مشروعات محدودة.

٣- مناقشة ودراسة المشروعات المقترحة.

٤- الاختيار المتقن للمشروعات بعد المفاضلة بينها.

٥- متابعة تنفيذ المشروعات وتشغيلها.

كما تفاضل القيادات المحلية بين المشروعات على أساس:

١- أسلوب المشروعات حسب القطاعات.

٢- المشروعات على أساس الترابط والتكامل.

٣- مشروعات في ضوء الاحتياجات والمشكلات.

٤- مشروعات على أساس الموارد والإمكانيات المتاحة.

٥- مشروعات على أسس سياسية واستراتيجية.

وتراعي القيادات المحلية عند تحديد الأولويات لمشروعات التنمية المتكاملة ما يلي"

١- تحديد أولوية المشكلات: ويجب أن تحدد القيادات المحلية أولوية المشكلات بناءاً على مجموعة المحكات التالي:

أ - درجة حدة المشكلة.

ب- مدى إحساس تأثير المشكلة على العلاقات الاجتماعية.

ج- مدى تأثر سكان المجتمع بالمشكلة.

٢- تحديد أولوية الأهداف: ويجب أن يحدد القادة المحليين أولوية الأهداف على الأسس التالية:

أ - مدى ديناميةالهدف وقيمته كنقطة انطلاق لتحقيق أهداف أخرى.

ب- مدى قيمة الهدف في توفير خدمات ملموسة ومحسوسة من سكان المجتمع.

ج- مدى ما يتطلبه الهدف من عمل تعاوني مشترك من سكان المجتمع.

د- درجة الهدف من حيث العضوية والسهولة.

هـ- يجب أن يتفق الهدف مع الأهداف العامة لخطة التنمية القومية.

تذكر أن

- تحديد الأولويات تعني عملية ترتيب احتياجات السكان والمجتمع وفق العدد المتأثر في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة مع مراعاة أيدولوجية المجتمع وتستلزم توافر جهاز معلوماتي جيد.
- ترجع أهمية تحديد الأولويات إلى:
  - الموائمة بين الاحتياجات المتعددة للأهالي.
  - تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة.
  - زيادة كفاءة وفاعلية العملية التخطيطية.
  - تحقيق التكامل والترابط بين البرامج والمشروعات التنموية.
- تتعدد مصادر تحديد الأولويات مثل المسوح الجغرافية- والإحصائية والمقابلات والاجتماعات، تحليل محتوى السجلات والزيارات المنزلية.
- تتأثر عملية تحديد الأولويات بالعديد من العوامل منها:
  - العوامل السكانية.
  - العوامل السياسية.
  - العوامل الاقتصادية.
  - العوامل الاجتماعية.
  - العوامل التكنولوجية.

- تتم عملية تحديد الأولويات وفق مجموعة من المراحل وهي:
- تحديد احتياجات المجتمع.
- حصر الإمكانات والموارد المجتمعية.
- تحديد المعايير التي يتم في ضوءها ترتيب الأولويات.
- وضع جدول للأولويات.
- تحديد مدى أهمية كل برنامج ومشروع في عملية التنمية.
- هناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تحديد الأولويات منها:
- إجراء العديد من البحوث والدراسات العلمية.
- توافر فريق علمي متدرب على هذه العملية.
- توار جهاز معلوماتي كفء وجيد.
- توفير الوقت والجهد والمال اللازم لإجراء هذه العملية.
- اتخاذ القرارات النهائية لتحديد هذه الأولويات.
- تذكر أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه عملية تحديد الأولويات منها:
- عدم وجود معايير ومحكات واضحة يتم في ضوئها تحديد الأولويات.
- صعوبة تحديد الأهداف المراد الوصول إليها بدقة.
- عدم توافر الإحصاءات والبيانات اللازمة.
- قلة المشاركة الشعبية.
- وجود العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية والإدارية.
- القيادات المحلية لها دور هام وبارز في عملية تحديد الأولويات لأنها أكثر معرفة واحتكاكاً بأفراد المجتمع المحلي.

فكر معي: كيف يمكن تحديد الأولويات للحي أو القرية أو المدينة التي تقيم بها؟

المراجع المستخدمة في الفصل

١- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: **أساسيات تنظيم المجتمع**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

٢- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٢.

٣- أحمد شفيق السكري: **تقرير الاحتياجات والتخطيط في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار النشر والتوزيع، ١٩٨٩.

٤- أحمد شفيق السكري: **كيف تخطط للخدمات الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

٥- أحمد شفيق السكري: **مدخل في التخطيط الخدمات الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص ص ١٨٢.

٦- أحمد عبد الحارس: **دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلي**، بحث علمي منشور (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٨٩.

٧- أحمد كمال وآخرون: **طريقة تنظيم وتنمية المجتمع**، القاهرة، دار الجبل للطباعة، ١٩٧٠، ص ص ١٦١-١٦٢.

٨- إقبال الأمير السمالوطي: **تخطيط الخدمات الإنسانية المفاهيم والأدوات**، ترجمة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٢.

٩- إقبال الأمير السمالوطي: **تخطيط الخدمات الإنسانية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢.

١٠- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية: **برنامج الدورات المتقدمة للقيادات التنفيذية بالمحليات**، القاهرة، ١٩٩٢.

١١- السيد أحمد عبد الخالق: **مدخل إلى دراسة النظرية الاقتصادية في المجال الاجتماعي**، القاهرة، مؤسسة نبيل للطباعة، ١٩٩٧.

١٢- الفاروق زكي يونس: **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٨.

١٣- برنامج الأمم المتحدة الانتمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠**، نيويورك، ص١١٧.

١٤- جلال عبد الفتاح منصور: **أساليب تحديد الأولويات في تحقيق برامج الرعاية الاجتماعية في محافظة الدقهلية**، رسالة ماجستير "غير منشورة"، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢، ص ص ٤٤-٤٦.

١٥- حسن همام: **دراسات وتطبيقات علم الاجتماع العام**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

١٦- سامية فهمي وآخرون: **طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.

١٧- سامية محمد فهمي وآخرون: **طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.

١٨- سعد الدين إبراهيم: **نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

١٩- سميرة كامل محمد: **التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٢٠- سوسن عثمان عبد اللطيف: **تنظيم المجتمع أسس الممارسة المهنية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.

٢١- صلاح العبد: **علم الاجتماعي التطبيقي**، القاهرة، دار التعاون، ١٩٧٢.

٢٢- صورة يوسف الأيات من ٤٥ حتى ٤٨.

٢٣- طلعت حسن عبد الرحيم: **الأسس النفسية للنمو الإنساني**، بيروت، دار العلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

٢٤- طلعت منصور وآخرون: **أسس علم النفس العام**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩.

٢٥- عبد الحليم رضا عبد العال: **تنظيم المجتمع النظرية والتطبيقية**، القاهرة، الطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٦.

٢٦- عبد العزيز عبد الله مختار، الفاروق بسيوني: **التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢، ص ص ١٨٢- ١٨١.

٢٧- عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٨٤.

٢٨- عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **الاتجاهات المعاصرة في التخطيط لمهنة الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

٢٩- عبد العزيز عبد الله مختار، الفاروق إبراهيم بسيوني: **التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص٤٢.

٣٠- عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط للتنمية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ص ٢٥٢- ٢٥٤.

٣١- على أحمد علي: **سلوك الإنسان مقدمة في العلوم السلوكية والنفسية**، القاهرة، دار الجبل للطباعة، ١٩٧٢.

٣٢- على السلمي: **السلوك التنظيمي**، القاهرة، مطبعة الكتاب الجامعي، ١٩٨٠.

٣٣- ماهر أبو المعاطي علي: **التخطيط والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار تكنوماشين للطباعة، ١٩٨٨، ص٩٢.

٣٤- ماهر أبو المعاطي علي: **الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية**، الفيوم، الصفوة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

٣٥- محمد الكردي: **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧.

٣٦- محمد حسين إسماعيل: **التخطيط والسياسة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

٣٧- محمد دويدار: **اقتصاديات التخطيط الاشتراكي، دراسة المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادي في مصر**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط٢، ١٩٦٧، ص٢٨٦.

٣٨- محمد عبد السميع عثمان: **اتجاهات التحديث في التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، بل برنت للطباعة والنشر، ١٩٩٩.

٣٩- مختار حمزه: **التنمية والتخطيط التعليم الوظيفي في البلاد، سرس الليان، المركز الطبي للتعليم الوظيفي للكبار في الوطن العربي، ١٩١٢، ص٣٤.**

٤٠- **معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤.**

٤١- منى عويس، عبلة الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، **دار الفكر العربي، ١٩٩٤.**

الفصل الثالث

التخطيط وتقدير الاحتياجات المجتمعية (*)

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بمفهوم الحاجة وأنواعها وأهميتها وخصائصها المختلفة من خلال العناصر الآتية:

أولاً: تمهيد .

ثانياً: مفهوم الحاجة.

ثالثاً: الأهمية النسبية لتقدير الحاجات.

رابعاً: نظرية ماسلو في تصنيف الحاجات.

خامساً: تصنيف الحاجات الاجتماعية طبقاً لنظرية ماسلو.

سادساً: خصائص الاحتياجات الاجتماعية .

سابعاً: العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الحاجات.

ثامناً: مقاييس تقدير الحاجات .

تاسعاً: مشاكل تقدير الاحتياجات .

عاشراً: خاتمة.

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور/ محمود محمد محمود – أستاذ التنمية والتخطيط وعميد كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الفصل الثالث

التخطيط وتقدير الاحتياجات المجتمعية (*)

أولاً: تمهيد:

التخطيط في الخدمة الاجتماعية يهتم من خلال أنشطته المختلفة بتحسين أحوال الأفراد، حيث ينصب التخطيط للحاجات المجتمعية بوضوح على حاجات الأفراد والأسر والجماعات، ويركز على الفئات والمناطق السكانية الأكثر عرضة للمشكلات الاجتماعية عن غيرها، وبالطبع فإننا إذا بدأنا من هذه النقطة فإن مهمة المخططين تصبح ترجمة احتياجات الأفراد والأسر والمجموعات إلى خدمات.

والتخطيط يهتم بتحديد مدى انتشار وتوزيع الحاجات المجتمعية بين مختلف فئات السكان، ثم بتحديد الموارد المجتمعية المتاحة ووضع أولويات يتفق عليها في ضوء الأهمية النسبية للحاجات وبالتالي يعتبر الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة بعملية التخطيط عنصراً رئيسياً لتقدير الحاجات.

ثانياً: مفهوم الحاجة:

في البداية نشير إلى اختلاف العلماء في تحديد مفهوم الحاجات واختلفوا أيضاً بين الرغبة في الحصول عليها وبين إشباعها لمجرد الإحساس بالاحتياجات إلى حاجة معينة.

ولهذا فعرفت بأنها حالة عدم توازن يشعر بها الفرد أو الجماعة أو المجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه إلى توافر ظروف وإمكانات أو موارد معينة.

وهناك من يعرفها بأنها مجموعة المطالب التي يحسها الشخص، ويكافح من أجل غاية معينة أو يوائم نفسة مع نموذج معين من أجل الحصول عليها.

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور/ محمود محمد محمود – أستاذ التنمية والتخطيط وعميد كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم.

وهناك من يرى الحاجة بأنها ضرورة أو حالة من الإحساس بالنقص في شئ ما يكون مطلوباً أو الرغبة في العثور على وسائل البقاء والمعيشة.

ويحددها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها كل ما يتطلبه الإنسان وما هو ضروري له من رغبات أو لتوفير ما هو مفيد لتطويره ونموه.

ويحددها عبد العزيز مختار بأنها رغبة لدى الإنسان أو لدى المجتمع يمكن تحقيقها عن طريق إحداث تغيير بنائي أو وظيفي مادي أو معنوي بحيث يؤدي حدوث هذا التغيير إلى إعادة حالة التوازن والاستمرار والبقاء والتفاعل السوي.

وتشير بعض التعريفات إلى الربط بين الحاجة والمشكلة وتشير إلى أن الحاجة تعني مصطلح يستخدم ليشير إلى المشكلات التي يعاني منها سكان المجتمع والتي يتم تحديدها لتحقيق المساعدة ويراها البعض الآخر بأنها عملية إجرائية محدودة ومستمرة تتم باستخدام أساليب علمية لتوليد معلومات عن الاحتياجات المختلفة للأفراد والجماعات والمجتمعات ضمن مستويات جغرافية مختلفة يتم بعد ذلك ترتيبها حسب أولويتها وتخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الموجهة لتلبية تلك الاحتياجات.

وهناك من يرى أن مصطلح الحاجة يشير إلى شيئين هما:

١- مجموعة المتطلبات الأساسية للأسرة مثل الغذاء والمسكن والملبس والأثاث.

٢- الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، المواصلات، الصرف الصحي، التعليم.

ومن منطلق الخدمة الاجتماعية تعرف الحاجات بأنها متطلبات جسمية ونفسية واجتماعية لتحقيق الرفاهية والإنجاز، وتهتم الخدمة الاجتماعية بعملية تقدير الحاجات وهي عملية تحديد إحصائية أو كمية يقوم بها الممارس لتحديد الحاجات والموارد والحلول المطروحة وهي كعملية لها عائد مستقبلي على الممارس والبحوث.

ومن هذه التعريفات يتضح أن الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة وأن عدم إشباعها يؤدي لمشكلات.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الحاجة طبقاً للمحددات التالية:

١- أنها مطالب مجتمعية وليست فردية.

٢- أن هذه المطالب ملحة وتحتاج إلى الإشباع.

٣- عدم إشباع هذه المطالب ينتج عنه العديد من المشكلات.

٤- إشباع هذه المطالب ضرورة للمجتمع لأنها تؤدي لتطويره وتنميته.

٥- هذه المطالب مهما أشبعت فأنها لا تزول تماماً لأنها نسبية.

٦- هذه المطالب في تطور مستمر فهي لا تقف عند حد معين.

٧- تتعدد وتتنوع المطالب فتشمل مطالب اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها.

٨- تتمثل المطالب في الحاجات المدركة أو الشعور بها والحاجات المعيارية.

رابعاً: الأهمية النسبية لتقدير الاحتياجات:

تتمثل المهمة الأولى لأي مجتمع يسعى لتحقيق التنمية في إشباع الحاجات المختلفة لسكانه سواء الحاجات الاجتماعية أو التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو غيرها من الحاجات وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

وهذا يتطلب تحديد الحاجات المجتمعية للسكان وترتيب هذه الحاجات في سلم الأهمية النسبية وهي ما تسمى بعملية تحديد الأولويات.

ويقصد بتحديد الأولويات تحديد درجة الأسبقية أو درجة الأفضلية لبرنامج أو مشروع معين على باقي البرامج والمشروعات لمقابلة وإشباع حاجات أو لمواجهة وحل مشكلات في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة خلال فترة زمنية محددة وهي عملية يشترك في القيام بها الخبراء والفنيون وقادة المجتمع والمواطنون أنفسهم، كما تستلزم بالضرورة الاتفاق على المحكات والمعايير التي ينبغي الاعتماد عليها عند المفاضلة والاختيار، حيث أن هناك حاجات ذات أولوية ملحة غير أن تكلفة إشباعها عملية نسبية ومثل هذه الحاجات رغم ثقلها المادي إلا أنها تطفو فوق غيرها من الحاجات الأقل أولوية والأقل تكلفة وتصبح أكثر جاذبية بأن يعمل المجتمع من أجل مواجهتها. من هنا يأتي دور المهنيين فعليهم مساعدة المجتمع على وضع عبء التكلفة المادية موضع الاعتبار عند اختيار الأولويات فعملية تحديد الأولويات لابد أن تتضمن تحقيق الموائمة المستمرة بين أربع جوانب أساسية:

١- الحاجات والمشكلات الاجتماعية من حيث درجة الإلحاح وما تمثله من أهمية لدى سكان المجتمع.

٢- الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع.

٣- التوقيت الزمني لتنفيذ الخطة المقترحة لتحقيق الأهداف المبتغاه.

٤- الأجهزة والمؤسسات الموجودة بالمجتمع من حيث الفاعلية والكفاءة الفنية.

خامساً: نظرية ماسلو في تصنيف الحاجات:

لقد حظيت دراسة الحاجات والدوافع البيولوجية والسيكولوجية باهتمام العديد من علماء النفس وقد اهتم بهذا الموضوع عالم النفس الشهير إبراهام ماسلوا Maslow وقد أطلق على نظريته "التنظيم الهيراركي في الحاجات" حيث أوضح أن الإنسان يولد ولديه خمسة مستويات من الحاجات مرتبة في شكل هرمي متدرج وقد أطلق ماسلو على الحاجات الفسيولوجية اصطلاح الحاجات القاعدية وأوضح أن الفرد كائن مطلبي فإذا ما حقق حاجته البيولوجية سعى إلى تحقيق حاجة أخرى سيكولوجية وهكذا.

١- الحاجات الفسيولوجية: وهي حاجات طبيعية بيولوجية وتتمثل في السعي إلى الطعام والماء والهواء والدفء والإشباع الجنسي وهكذا، وعدم إشباعها يضعف أولاً تحقيق إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية التى اعتمدت عليها في البناء.

٢- الحاجة إلى الأمن: هي حاجة الإنسان إلى الشعور بالأمن البدني والاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي فالأمن يعني تجنب الأخطار الخارجية أو أي شيء قد يؤذي الفرد.

٣- الحاجة إلى الإنتماء "حاجات التقبل".

٤- الحاجة إلى التقدير والاحترام: وهي الحاجات التى ترتبط بإقامة علاقات مشبعة مع الذات ومع الآخرين، وتتمثل في أن يكون الفرد متمتعاً بالتقبل والتقدير كشخص يحظى باحترام الذات وأن يكون محترماً وله مكانه وأن يتجنب الرفض أو النبذ أو عدم الاستحسان.

٥- الحاجة إلى تحقيق الذات: وترتبط بالتحصيل والإنجاز والتعبير عن الذات وأن يكون مبدعاً أو منتجاً وأن يقوم بأفعال وتصرفات تكون مفيدة وذات قيمة للآخرين ويكشف هذا التدرج الهرمي عن الفئات العريضة للحاجات الشخصية تتلوها الحاجات الاجتماعية، ثم تأتي في أعلى السلم الهرمي ونهايته الحاجات العقلية أو الفكرية.

ويعنى هذا أن الحاجة ذات المستوى الأرقى لا تظهر حتى يتم إشباع حاجة أخرى لذا يؤدي إشباع حاجة من الحاجات إلى إطلاق الفرد ليحاول إشباع حاجات أخرى.

ويجب أن يحدث إشباع ولو جزئياً عند أي مستوى قبل أن يصبح المستوى التالي ذات أهمية بالنسبة للفرد، ويرى الأخصائي النفسي الذي يتبع هذه النظرية أن تحقيق الذات هو الهدف النهائي لكل شخص.

سادساً: تصنيف الحاجات الاجتماعية طبقاً لنظرية ماسلو:

مستوى الحاجات	الوصف الخاص بها
المستوى الأول (الحاجات الفسيولوجية)	وهي الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة وتشمل "الغذاء، الماء، النوم، الدفء"
المستوى الثاني	وتشمل الحاجة إلى "الدفاع عن النفس، المسكن، الأرض، التأمين، وقوانين تحمى

(الحاجة إلى الأمن والاطمئنان)	الإنسان وتصونه".
المستوى الثالث (الحاجات الاجتماعية)	الحاجة إلى "الصداقة، الإنتماء للجماعة، القبول، الشعور بالحب، العشرة، المساندة، وتدعيم من الآخرين".
المستوى الرابع (إثبات واحترام الذات)	الحاجة إلى أنْ يكون الإنسان محل تقدير بين الآخرين. وتشمل "الإحساس بالاحترام والتقدير والمكانة".
المستوى الخامس (حاجات تحقيق الذات)	الحاجة إلى استخدام الفرد كافة مهاراته وقدراته وتشمل القدرة على الإنجاز".

وبالرغم مما لاقته "نظرية ماسلو" من قبول بين العلماء، إلا أنها لم تخلو من النقد والتحليل نظراً لاحتوائها على مجموعة من المقولات اعتبرها ماسلو من المسلمات، إلا أنها قابلة للنقد والتحليل كما أنها تتصف بالعمومية، فالحاجات التى طرحها ماسلو في نظريته فهي متدرجة، فقد يأكل الإنسان ويشبع حاجاته الفسيولوجية ويتعلم. وينتمي للآخرين في نفس الوقت وقد يفضل الإنسان إشباع حاجاته للإنتماء وتقدير الآخرين والشعور بالاحترام أولاً ثم يشبع حاجاته الفسيولوجية بشكل كاف، فليس بالضرورة أن تسير الحاجات الإنسانية طبقاً للشكل الهرمي الذي طرحه ماسلو.

كما يجب أن نؤمن بأن اشباع الحاجات الأساسية للإنسان مثل حاجات الطعام والكساء، المأوى، التعليم، الرعاية الصحية والنقل

والمواصلات، يتم إشباعها معاً وليس إخضاعها لسلم الأولويات أياً كان ترتيبها.

كما صنف "عبد العزيز مختار" و "رياض أمين حمزاوي" الحاجات الأساسية إلى:

١- من حيث نطاقها إلى حاجات فردية، جماعية، مجتمعية.

٢- من حيث طبيعتها إلى حاجات مشبعة، حاجات غير مشبعة.

٣- من حيث نوع النشاط إلى حاجات نفسية وجسمية وعقلية.

ومن الملاحظ تطور احتياجات الإنسان على مر العصور من احتياجات للطعام والكساء والمأوى في أضيق الحدود إلى احتياجات مختلفة ومتنوعة ومعقدة أدت بالضرورة إلى تطور النظم لتقابل الاحتياجات في شكلين رئيسيين للخدمات هما:

١- **خدمات عامة**: كخدمات الإسكان والنقل والمواصلات والمرافق. ونظراً لأن الإنسان يقطع في مجال الطموح والتقدم شوطاً كبيراً ومتجدداً لأنه لا يقنع عادة بمستوى معين من تلك الخدمات أي أنه لا يمكن الوصول إلى حد الإشباع في مجال الخدمات كلما توفرت لهما أساليب النهوض والتقدم. وبعد عرض وجهة نظر ماسلو في تصنيف الحاجات نلاحظ اختلاف العلماء في تحديد أنواع الحاجة ونعرض ذلك فيما يلي:

أ- الحاجات الفسيولوجية:

وهي دوافع بيولوجية إشباعها لازم للإبقاء على حياة الفرد ونوعه والمحافظة على حالة توازنه وأن عدم إشباعها يحدث نوعاً من اختلال الاتزان الذي يتطلب التوافق.

والسلوك المتصل بالحاجات الفسيولوجية أمر معقد في تنظيمه بالحاجات تؤدي إلى الباعث والحاجات الفسيولوجية هي حاجات أولية يشترك فيها الإنسان مع بقية الكائنات الحية، ويختلف أسلوب إشباعها من كائن لآخر باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية واختلاف البلاد.

ب- الحاجات النفسية والاجتماعية:

وهذه الحاجات مكتسبة بطبيعتها وتختلف درجتها باختلاف الثقافات والبيئات ومن بين هذه الحاجة إلى الأمن والنجاح والتقدير والانتماء والضبط والتوجيه والحرية.

وتشتق من هذه الحاجات حاجات فرعية كثيرة تكون وسائل لإرضائها وتختلف هذه الحاجات المشتقة من حضارة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وكلما تعقد المجتمع ازدادت هذه الحاجات نوعاً وعدداً وإلحاحاً فحاجات الريفي دون حاجات ساكن المدن، وحاجات البدوي غير حاجات الحضري، وحاجاتنا اليوم أكثر من حاجتنا بالأمس القريب.

هذا ويختلف الباحثون فيما بينهم في تحديد عدد هذه الحاجات المشتقة فبينما حددها توماس Tomas بأربع حاجات هي الأمن والتقدير والاستجابة والحاجة إلى خبرات جديدة تجد البعض الآخر مثل موري

Murray ذكر ثمان وعشرين حاجة أما هلجارد Hilgard فإنه يفضل تقسيم الحاجات إلى حاجات انتمائية وحاجات تتعلق بالمراكز، وهذا التقسيم في رأيه يسمح بمقارنة هذه الحاجات في الثقافات المختلفة.

ويصنف بعض الباحثين الحاجات وفقاً لمجموعة مؤشرات هي:

١ – من حيث نطاق الحاجة:

أ – حاجة فردية: مثل حاجة الفرد للمعونة المالية والاستشارة في الأوقات العصبية في حالة الكوارث.

ب– حاجة جماعية: يتأثر بها مجموعة من الأفراد مثل حاجات الجماعة للاعتراف بها والالتفاف حولها.

ج– حاجة مجتمعية: وهي التى تتعلق بمجتمع أو أكثر (مجتمع– منظمة– جغرافي– وظيفي) مثل حاجة المجتمع لأعمدة إنارة جديدة.

٢ – من حيث طبيعة الحاجة:

أ – قد تكون الحاجة مشبعة تماماً.

ب– قد تكون الحاجة مشبعة جزئياً.

ج– قد تكون الحاجة غير مشبعة تماماً.

٣ – من حيث نوع النشاط:

أ – حاجة نفسية (انفعالية).

ب– حاجة جسمية.

ج– حاجة عقلية.

٤- من حيث مؤسسات المجتمع:

أ – حاجة صحية.

ب- حاجة صحية.

ج- حاجة اقتصادية.

د- حاجة اجتماعية.

هـ- الحاجة إلى توافر الأمن.

و- الحاجة إلى توافر مسكن ملائم وغير ذلك.

٥- في حين قسمها "حمدي عبد الحارس" من حيث إحساس أهالي:

١- حاجات ملموسة: تتمثل في العديد من الحاجات الاقتصادية مثل: الحدائق، الأماكن جيدة التهوية، المجارى، المياه، الأمن الغذائي، رفع مستوى المعيشة.

٢- حاجات غير ملموسة: تتمثل في الحاجات ذات الطابع الاجتماعي مثل: النظافة العامة، التوعية الصحية، تنظيم الأسرة شغل أوقات الفراغ، الشعور بالولاء والإنتماء، تقوية الروابط بين الناس والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي.

في حين يقدم "حامد عمار" تحليلاً جديراً بالاهتمام لتقسيم الحاجات الإنسانية حيث يقسمها إلى حاجات أساسية وحاجات عليا قائلاً أن إشباع المادية من تغذية وصحة ومأوى وتعليم وثقافة وعمل باعتبارها حاجات أساسية وما عدا ذلك يدخل في نطاق الحاجات العليا "Higher Needs" مثل الحاجة إلى المشاركة في الحياة العامة أو التمتع بحقوق الإنسان والحريات العامة وإشباع الحاجات المعنوية.

سابعاً: خصائص الاحتياجات الاجتماعية:

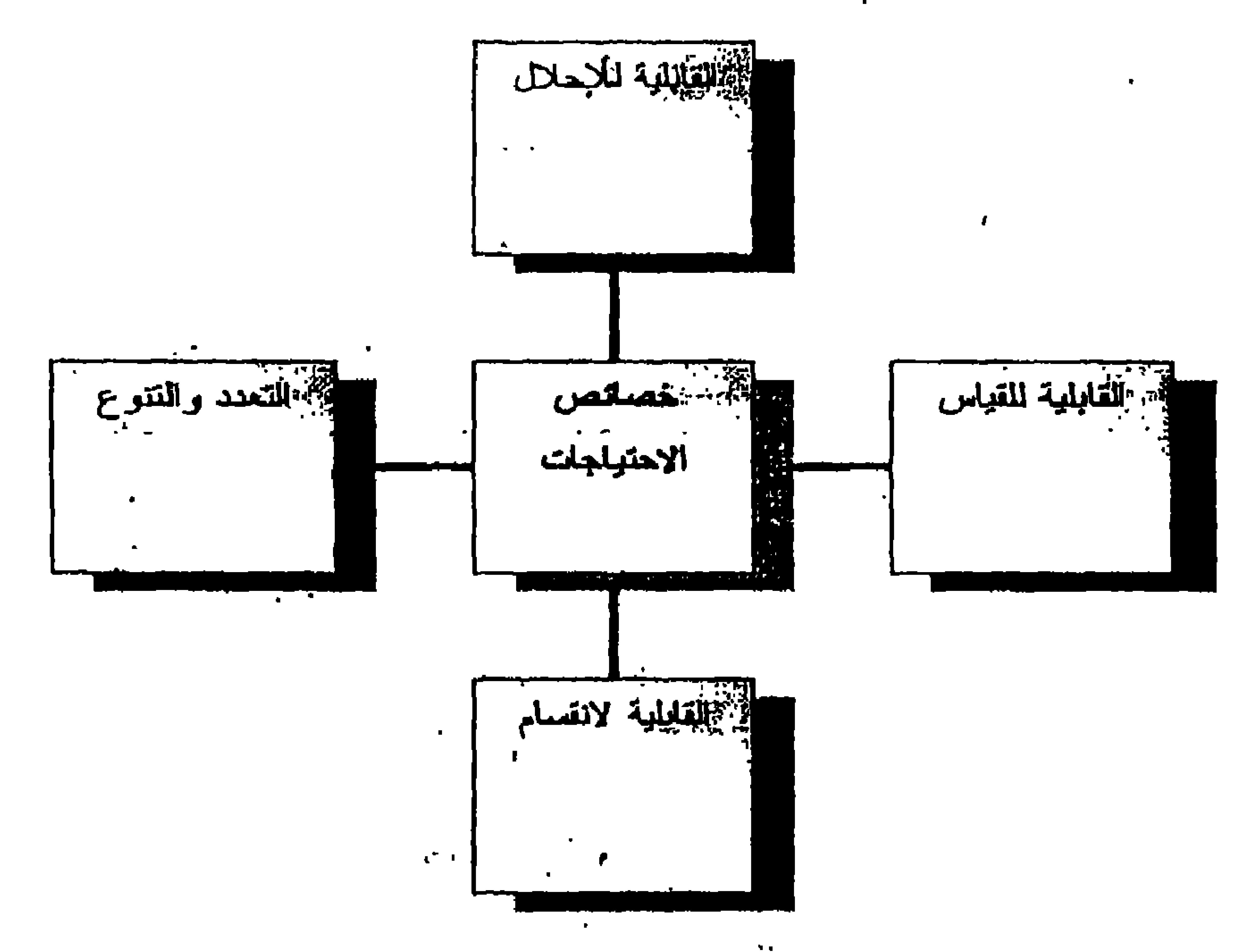
تتسم الحاجات الإنسانية بالعديد من الخصائص التي تتفق وطبيعتها كرغبة إنسانية تحركها بواعث داخلية وخارجية ومن أهم هذه الخصائص:

١- **القابلية للقياس:** بمعنى أن الإنسان لديه القدرة على قياس حاجته إلى الطعام في الوقت الحالي بحاجته إليه قبل وقت مضى، ويقول إنها أشد أو أقل على هذا يستطيع الإنسان أن يرتب حاجاته حسب أهميتها والأولويات التي تحتلها على سلم تفضيلاته، والمنافع التي يحصل عليها منها، إذ أن ذلك بعد عملية شخصية فيما يتعلق بالفرد الواحد، كما يوجد بعض الحاجات ذات الدلالات الموضوعية التي يمكن معرفتها بظواهر موضوعية ذات مضامين عضوية مثل الحاجة إلى العلاج، فالطبيب قد يكون أجدر على قياس حاجة المريض للعلاج من عدمه، ويسلم للمريض عادة بذلك كذلك الحاجة إلى التعليم ... الخ.

٢- **القابلية للإحلال "التنافس":** تتنافس الحاجات البشرية فيما بينها من أجل الحصول على الموارد النادرة وذات الاستعمالات البديلة لتحقيق الإشباع، وهذا هو ما يملي ضرورة الاختيار أي اختيار الحاجات التي يتم إشباعها وتلك التي يضحى بها ويتم تأجيلها، إلا أن التضحية ليست حتمية إذا يمكن أن تحل محل أخرى، وتتوقف القابلية للإحلال على نوعية الحاجة فمثلاً شرب المياه الغازية يمكن أن يحل مكان شرب المياه العادية، أو قد يتعذر ذلك بين بعض الحاجات لعدم التجانس والتباعد في المصدر.

٣- **القابلية للانقسام**: الواقع أن هذه الخاصية مستمدة من القابلية للإشباع إذا كلما استخدم جزءاً من المال في إشباع الحاجة كلما خفت حدتها ومن ثم فهي قابلة للإشباع على نحو تدريجي- حسب الظروف- باستخدام المال لتحقيق ذلك، فالحاجة إلى الملبس قد تتم تجزئتها وتقسيمها بحيث تشبع على مراحل وليس على مرحلة واحدة.

٤- **التعدد والتنوع**: حيث أن هناك ألوفاً متعددة من الاحتياجات البيولوجية والنفسية والاجتماعية، كما أنها تتميز بالتجدد بمعنى أن إشباع أي من تلك الاحتياجات مرة واحدة لا يكفي لإشباعها للأبد، ولكن سرعان ما تتجدد الحاجة بعد فترة من الزمن طالت أو قصرت، فالإنسان يشبع حاجاته للطعام والآن ولكنه سرعان ما يشعر بالحاجة للطعام بعد بضعة ساعات وهكذا.



سابعاً: العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الحاجات:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الحاجات المجتمعية لسكان المجتمع بعضها يرجع إلى الإمكانات والأوضاع المادية والبشرية للمجتمع كالموارد المتاحة والخبرات والمهارات المتوافرة لأفراد المجتمع، وبعضها يرجع إلى المعايير السائدة في ذلك المجتمع لعل أهمها:

١- مستوى المعيشة الذى يتمتع به المجتمع المحلي.

٢- الفترة الزمنية من منظور سياسي اجتماعي.

٣- أهمية اشتراك المجتمع المحلي في الموقف المتعلق بإشباع الحاجة وغيرها من الحاجات الهامة.

٤- مستوى الوعي الاجتماعي للمواطنين عامة وهؤلاء الذين في منصب يسمح لهم بالتأثير أو بإحداث تغيرات اجتماعية.

٥- الأفعال اللازمة لتمويل البرامج الموصى بها.

وهناك ثلاثة عوامل ترتبط بالمعرفة المهنية الحالية بحاجات المجتمع المحلي والخدمات التى تلائمه تتمثل في الآتي:

(أ) مستوى المعرفة المهنية التى تتيح استخدام طرق ملائمة لتحقيق المشكلة.

(ب) القدرة على تحديد هؤلاء الذين تتعلق حاجاتهم بالناحية الصحية وبخدمات الرفاهية لخدمات.

(ج) المهارة في تقدير طبيعة الحاجة الملحة، حتى يمكن للباحث إثبات ما يبرر للقيام ببحثه في نظر المجتمع المحلي.

كما حدد بعض الباحثين تلك العوامل فيما يلي:

١-مستوى المعيشة:

يختلف مستوى المعيشة باختلاف المكان والزمان حيث ما كان يعتبر مسكناً مناسباً منذ مائة عام قد ينظر إليه الآن على أنه أقل من المستوى فالمسكن نفسه، لم يتغير ولكن التوقعات هي التى تغيرت.

مثال آخر لهذا التحول: هو التحديد الرسمي للفقر، فقد وضع مولياً أو شانسكي (M. or Shansky) السلسلة من التصورات القائمة على مستويات معينة حيث تقوم بعمل مخصصات للاحتياجات المختلفة للأسر بأعداد متفاوتة من البالغين والأطفال وقد حدد ١٢٤ شكل من مختلف الأسر وربط خط الفقر بكمية النقود التى تحتاجها الأسر للضروريات الأساسية، وبالطبع فعلى طول السنوات الماضية قد تغيرت المستويات التى استخدمت للتحديد، حيث أن مستويات المعيشة إذا ارتفعت أو زادت تكون مصحوبة بارتفاع في تكاليف المعيشة، وبالتالي فإن خط الفقر المرتبط بكمية النقود التى تحتاجها الأسرة يرتفع ويختلف.

٢- الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة:

ذلك لأن الاتجاهات والتوقعات تتغير باستمرار، فمثلاً في الماضي كانت فكرة جعل دور الحضانة متاحة للأمهات مرفوضة من معظم الناس، حيث مسئولية الأم هي البقاء في المنزل وتربية الأطفال أما اليوم تغيرت الاتجاهات تغيراً ملحوظاً وأصبح هناك فئات كثيرة تفضل وضع الطفل في دار الحضانة وهذا التغير بلا شك يرجع لعوامل التغير الاجتماعي والثقافي التى طرأت على المجتمع.

٣- مدى توافر الموارد والمهارات الفنية الضرورية:

تقدير الحاجة هو محاولة لتحديد ما هو مطلوب لمساعدة السكان على أن يكونوا قادرين على القيام بوظائفهم بمستوى مقبول في مختلف نواحي حياتهم، ولذلك تبرز هنا أهمية الحاجة لدى السكان والمستوى المطلوب من الخدمة وأهمية تحديد جماعة السكان ذات الحاجة.

مقاييس تقدير الحاجات:

على الرغم من توسع العالم في وضع مقاييس تجريبية لتقييم إشباع الحاجة إلا أن قياس الحاجة يعتبر من المجالات الجديدة التى مازالت في أشد الحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، وحتى الآن يرجع الذين يعملون في المجالات الاجتماعية إلى مقاييس واضحة ومحددة تقيس بدقة حجم الحاجة، تلك لا ينفي وجود بعض المقاييس التى استخدمت بالفعل في هذا المجال ولكن ما يلاحظ على هذه المقاييس المستخدمة حتى الآن هو أنها بصفة عامة مقاييس نسبية وتنعكس هذه النسبة بطبيعة الحال على مدى كفاءتها في تقدير الحاجة تقديراً دقيقاً.

وتختلف الحاجات حسب تقدير المهنيين المتخصصين، كما تختلف الحاجات المحسوسة حسب شدة شعور أصحاب الحاجة أنفسهم، بينما تختلف القنوات التى من خلالها يعبر أصحاب الحاجة عن حاجتهم الملموسة.

وقد تسيب الاختلاف في تقدير الحاجات المعبر عنها هذا وتختلف الحاجات النسبية من منطقة لأخرى باختلاف الخصائص الاجتماعية والطبيعية والجغرافية والبيئية لكل منطقة والتى يجب أن تأخذ في الاعتبار قياس الحاجة.

ومن الطرق التى استخدمت لقياس الحاجات المجتمعية ما قامت بها هاريس سنة ١٩٨٨ لقياس احتياجات ٤ وحدات محلية بانجلترا من الخدمات وقامت باتباع الوسائل التالية:

- سؤال المسئولين عن الخدمات "الخبراء".
- دراسة الوثائق والسجلات المتعلقة بالخدمات والمتعلقة بالسكان في قائمة انتظار الخدمات.
- مقابلة عدد من ذوي الحاجة للتعرف على احتياجاتهم.

وباستخدام الطرق الثلاث السابقة استطاعت قياس الاحتياجات من الخدمات ويمكن تقسيم المقاييس التى تقيس.

حاجات السكان المجتمعية إلى ما يلي:

١- مقاييس على مستوى المجتمع ككل.

٢- مقاييس على أساس نمط الخدمة.

٣- مقاييس على أساس التقدير المهني.

وسوف نعطي نبذة مختصرة عن كل نوع فيما يلي:

١- مقاييس الحاجات على مستوى المجتمع:

من الوسائل المستخدمة في قياس الحاجات على مستوى المجتمع المسح الاجتماعي ودليل الحاجات الاجتماعية.

والمسح الاجتماعي سواء كان شاملاً أو مسح عن طريق العينة، فهو طريقة منظمة لجمع البيانات من أفراد مجتمع معين أو عينة من هؤلاء الناس باستخدام وسائل جمع البيانات المعروفة كالمقابلة والاستبار والملاحظة وغيرها.

ودليل الحاجات الاجتماعية عبارة عن عملية تجميع العوامل المغينة وبطريقة خاصة بحيث يفترض في هذه العوامل أن تكون دليلاً على الحاجات في المجتمع، ويتم بعد تقدير هذه الغوامل تقديراً كمياً

يقيس مدى ظهور وانتشار الحاجات في المجتمع ويحتاج الدليل إلى وفرة من المعلومات وموضوعية من الباحثين، الأمر الذي يجعل من تطبيقه أمراً محفوظاً بالمخاطر ويمثل صعوبة في تطبيقه.

٢ - نمط الخدمة كأساس لقياس الحاجات:

ينظر بعض العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية إلى طلب الناس للخدمات التى تقدمها المؤسسات الاجتماعية على أنها مقياس لطبيعة حاجات الناس في المجتمع، ويختلف استخدام هذا المنهج بالنسبة لطبيعة الخدمات ذاتها فهناك نوعين من الخدمات:

(أ) خدمات قائمة بالفعل. (ب) خدمات مستحدثة.

وبالنسبة للخدمات القائمة فقد جرت العادة على تقدير حجم الحاجة لمثل هذه الخدمات باستخدام ثلاث مؤشرات هي:

(أ) طلبات العملاء.

(ب) قوائم الانتظار.

(ج) الاستفادة الفعلية من الخدمة.

أما فيما يتعلق بالخدمات المستحدثة فالتمتع في هذه الحالة أن يقوم المجتمع أو إحدى مؤسساته بإنشاء خدمة جديدة حتى يمكن تقرير أي حد سيقبل أفراد المجتمع على الاستعانة بهذه الخدمة في إشباع حاجاتهم وعلاج مشكلاتهم فإذا أقبل الناس عليها اعتبر ذلك دليلاً على وجود لمثل هذه الخدمة في المجتمع.

٣- التقدير المهني كمقياس للحاجات:

ويعتمد هذا المقياس على تقدير المتخصصين بناءاً على خبراتهم المهنية، وهو في نفس الوقت أكثر حداثة من المناهج السابقة ويقوم في جوهره على الاستعانة برأي الخبراء من الأخصائيين في تقدير الحاجات.

وأيضاً هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تقدير الحاجات ومنها:

١- المسموح الرسمية "الاستفادة" من المسموح السابقة: وباحثوا المسموح أحياناً ما تكون لديهم خلفيات في علم النفس وأبحاث الرأي والاتجاه مباشرة إلى الناس لسؤالهم عما يحتاجونه ويريدونه.

٢- جمع الآراء والأحكام أي استخدام آراء وخبراء وتشمل: معلومات رئيسية من أفراد وخبراء على معرفة جيدة.

- منتديات النقاش الخاصة بالمجتمع المحلي "اجتماعات للمناقشة لأي مجموعة من أفراد المجتمع".
- جلسات الاستماع العامة "مع أي مجموعة من الشهود والخبراء غير المتخصصين.
- قادة المجتمع والقادة السياسيين.
- العمليات الجماعية.

٣- استخدام إحصاءات الخدمات:

- بيانات ومعدلات الانتفاع والاستفادة من الخدمات.
- بيانات ومعدلات الحالات ومقدار الجهد.

- بيانات الاستياء والشكوى.

- استخدام قائمة الانتظار.

٤- دراسة علم الأوبئة: وهي دراسة منظمة عن أصل المشكلات وخاصة الصحية.

٥- دراسة عن مدى حدوث المشكلة وانتشارها.

٦- المؤشرات الاجتماعية استخدام المقاييس أو المعايير للمتغيرات مثل البطالة، الجريمة، الالتحاق بالمدارس، الدخل، الأسعار، الإسكان ... الخ.

٧- المسوح وإجراء اجتماعات لتحديد الحاجات كما يدركها سكان المجتمع.

- مسوح رسمية لعينة سكانية عامة من مجتمع أصلي عام "القيام به من خلال استبيان مباشر أو بالتليفون أو البريد".

- المسح الرسمي لعينة متفرغة من المجتمع الأصلي "مثل تلك الخاصة بالموقع أو المجموعة العمرية أو المجتمع الأصلي للخدمات".

- مقابلات خاصة مختارة مع عملاء الخدمة والمستفيدين بالخدمة والممارسين والموظفين الرسميين.

٨- تحليل ثانوي لدراسات موجودة أو مجموعة من البيانات المنظمة.

ومن الملاحظ أن هذه الطرق تهتم فقط بوصف الحاجات وليس تفسيراً لماذا أو كيف تنشأ هذه الحاجات وما الذي يمكن فعله حيالها لإشباعها.

تاسعاً: مشاكل تقدير الاحتياجات:

إن قياس الحاجة في أى مجتمع سكاني يتطلب تصنيف تلك الحاجة إلى (تعليمية- صحية- اجتماعية- اقتصادية وغيرها) وتحديد الجماعة السكانية، وتحديد كمية ومستوى الحاجة لهذه الجماعة المعينة وهذا يتطلب معلومات وبيانات، وكذا وصف الظروف التى يمر بها السكان ومن المشاكل التى تواجه المخطط ما يلي:

١- مدى إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات:

فالبيانات الكاملة غالباً ما تكون غير متاحة للإجابة على أسئلة عديدة فمصادر البيانات العامة كالتعداد العام لا يمكن أن تصمم لكي يسأل كل الأسئلة اللازمة والضرورية لتقدير كل حاجة كما أن البيانات التى تثبت بالدليل حجم الحاجة ونوعها ليست متاحة في كل المواقف، وأيضاً البيانات الموجودة مثل إحصائيات الخدمات تكون منفذة لأنها لا توضح الحاجات غير المقابلة بخدمات،وأن حاجات الناس تغيرت أو أنها أعدت بطريقة لا تخدم القضية التخطيطية أو أنها ليست النوع الصحيح من البيانات الموجودة مثل إحصائيات الخدمات تكون منفذة لأنها لا توضح الحاجات غير المقابلة بخدمات، وأن حاجات الناي تغيرت أو أنها أعدت بطريقة لا تخدم القضية التخطيطية أو أنها ليست النوع الصحيح من البيانات.

٢- مشكلة الصحة والثقة "أي مشكلة صحة البيانات والثقة فيها":

ويعني ذلك درجة الإنفاق على الحاجات كما هي موجودة فعلاً وتحديدها عملياً فإحدى معوقات البحوث في الخدمات الاجتماعية هو

التأكيد على عدد الأفراد الذين يجب أن يحصلوا على الخدمات "الانتشار الكامل للحاجة".

أما الثقة في البيانات فهي مطابقة كل مصادر البيانات ومدى الثبات والمنطقية فيها فمثلاً هل يمكن لاثنين من المجيبين أن يعطوا نفس التقييم لنفس الظاهرة في سؤال معين في استمارة أسئلة.

هل ممكن للمجيب أن يجيب بموافقة قوية لنفس السؤال في أوقات مختلفة؟ فإذا كانت الإجابة بلا فإن الثقة هي الأداة المستخدمة سوف تكون موضع تساؤل.

٣- الطرق المستخدمة:

فهي مفيدة للوصول لتقدير الحاجة وليس قياسها ولكن صانعي القرار غالباً ما يريدون أكثر من حقيقة أو يقين، كما أم توقعات كبيرة للحصول على وضبوح وتفاصيل أكثر ولذلك فإن أي غموض ربما يسبب إخفاق لصانعي القرار.

عاشراً: خاتمة:

- تعتمد تنمية المجتمع بصفة خاصة على تحديد حاجات الرعاية الاجتماعية للسكان.

فلقد ربط كل كم رامس وجوهن جوس Ramas Pondy John E.J ما بين التنمية وسياسة المجتمع في التعرف على الاحتياجات المجتمعية. حيث يرون أن التنمية عبارة عن عملية يمكن من خلالها إحداث تغيير مخطط وهادف في المجتمع ومؤسساته واحتياجاته، وأنها عملية يمكن من خلالها التوصل إلى أحسن الطرق والوسائل التى تشبع الاحتياجات. وأنها عملية يمكن من خلالها التنسيق ما بين الاحتياجات السياسية والاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية.

تذكر أن

مفهوم الحاجة يتمثل في:

- مطالب مجتمعية وليست فردية ينتج عن عدم إشباعها العديد من المشكلات وهذه المطالب في تطور مستمر وهذه الحاجات متنوعة.

أنواع الحاجات:

* حاجات فردية . * حاجات جماعية. * حاجات مجتمعية.
* حاجات مشبعة. * حاجات غير مشبعة.
* حاجات نفسية. * حاجات جسمية. * حاجات عقلية.
* حاجات تعليمية. * حاجات صحية. * حاجات اقتصادية.
* حاجات اجتماعية * حاجات خاصة بالأمن. * حاجات خاصة بالمسكن

العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الحاجات:

* مستوى المعيشة. * الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة.
* مدى توافر الموارد والإمكانات.

مقاييس تقدير الحاجات:

- مقاييس على مستوى المجتمع ككل.
- مقاييس على أساس نمط الخدمة.
- مقاييس على أساس التقدير المهني.

* **مشكلات تقدير الاحتياجات:**

- مدى إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات.
- مشكلة الصدق والثقة (صحة البيانات والمعلومات).

الطرق المستخدمة في تقدير الحاجات.

المراجع المستخدمة في الفصل

١- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: **أساسيات تنظيم المجتمع**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

٢- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٢.

٣- أحمد شفيق السكري: **تقدير الاحتياجات والتخطيط في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار النشر والتوزيع، ١٩٨٩.

٤- أحمد شفيق السكري: **كيف تخطط للخدمات الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

٥- أحمد شفيق السكري: **مدخل في التخطيط الخدمات الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص ص ١٨٢.

٦- أحمد عبد الحارس: **دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلي**، بحث علمي منشور (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٨٩.

٧- أحمد كمال وآخرون: **طريقة تنظيم وتنمية المجتمع**، القاهرة، دار الجيل للطباعة، ١٩٧٠، ص ص ١٦١-١٦٢.

٨- إقبال الأمير السمالوطي: **تخطيط الخدمات الإنسانية المفاهيم والأدوات**، ترجمة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٢.

٩- إقبال الأمير السمالوطي: **تخطيط الخدمات الإنسانية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢.

١٠- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية: **برنامج الدورات المتقدمة للقيادات التنفيذية بالمحليات**، القاهرة، ١٩٩٢.

١١- السيد أحمد عبد الخالق: **مدخل إلى دراسة النظرية الاقتصادية في المجال الاجتماعي**، القاهرة، مؤسسة نبيل للطباعة، ١٩٩٧.

١٢- الفاروق زكي يونس: **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٨.

١٣- برنامج الأمم المتحدة الانتمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠**، نيويورك، ص١١٧.

١٤- جلال عبد الفتاح منصور: **أساليب تحديد الأولويات في تحقيق برامج الرعايا الاجتماعية في محافظة الدقهلية**، رسالة ماجستير "غير منشورة"، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢، ص ص ٤٤-٤٦.

١٥- حسن همام: **دراسات وتطبيقات علم الاجتماع العام**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

١٦- سامية فهمي وآخرون: **طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.

١٧- سامية محمد فهمي وآخرون: **طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.

١٨- سعد الدين إبراهيم: **نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

١٩- سميرة كامل محمد: **التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٢٠- سوسن عثمان عبد اللطيف: **تنظيم المجتمع أسس الممارسة المهنية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.

٢١- صلاح العبد: **علم الاجتماعي التطبيقي**، القاهرة، دار التعاون، ١٩٧٢.

٢٢- صورة يوسف الآيات من ٤٥ حتى ٤٨.

٢٣- طلعت حسن عبد الرحيم: **الأسس النفسية للنمو الإنساني**، بيروت، دار العلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

٢٤- طلعت منصور وآخرون: **أسس علم النفس العام**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩.

٢٥- عبد الحليم رضا عبد العال: **تنظيم المجتمع النظرية والتطبيقية**، القاهرة، الطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٦.

٢٦- عبد العزيز عبد الله مختار، الفاروق بسيوني: **التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢، ص ص ١٨٢- ١٨١.

٢٧- عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٨٤.

٢٨- عبد العزيز عبد الله مختار، رياض أمين حمزاوي: **الاتجاهات المعاصرة في التخطيط لمهنة الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

٢٩- عبد العزيز عبد الله مختار، الفاروق إبراهيم بسيوني: **التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص٤٢.

٣٠- عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط للتنمية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ص ٢٥٢- ٢٥٤.

٣١- على أحمد علي: **سلوك الإنسان مقدمة في العلوم السلوكية والنفسية**، القاهرة، دار الجبل للطباعة، ١٩٧٢.

٣٢- على السلمي: **السلوك التنظيمي**، القاهرة، مطبعة الكتاب الجامعي، ١٩٨٠.

٣٣- ماهر أبو المعاطي علي: **التخطيط والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار تكنوماشين للطباعة، ١٩٨٨، ص٩٢.

٣٤- ماهر أبو المعاطي علي: **الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية**، الفيوم، الصفوة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

٣٥- محمد الكردي: **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧.

٣٦- مجمد حسين إسماعيل: **التخطيط والسياسة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

٣٧- محمد دويدار: اقتصاديات **التخطيط الاشتراكي**، دراسة **المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادي في مصر**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط٢، ١٩٦٧، ص٢٨٦.

٣٨- محمد عبد السميع عثمان: **اتجاهات التحديث في التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، بل برنت للطباعة والنشر، ١٩٩٩.

٣٩- مختار حمزه: **التنمية والتخطيط التعليم الوظيفي في البلاد**، سرس الليان، المركز الطبي للتعليم الوظيفي للكبار في الوطن العربي، ١٩١٢، ص٣٤.

٤٠- معهد التخطيط القومي: **تقرير التنمية البشرية**، ١٩٩٤.

٤١- منى عويس، عبلة الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٤.

٤٢- نجلاء محمد داود هدية: **تقدير حاجات سكان المناطق العشوائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الفيوم، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٦.

٤٣- وزارة الشئون الاجتماعية: **دليل المخطط الاجتماعي في وزارة الشئون الاجتماعية وأجهزته**، القاهرة، هيئة بحث تحسين الأساليب التخطيطية، ١٩٨٦.

٤٤- يحيي حسن درويش: **مقدمة في التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٨٥.

45- Amitai Etzioni. Modern Organization, New Jersey Prentice Hall, Imc, 1964, PH2.

46- Dimbab Ngidang: Interagency Communication A Case Study of Organization Interdependence in Sarawak, East Malaysia Rual Development, the University of Wuscnsin Madison, 1994, p. 198.

47- Yourk Reginaldo: Human Service Planning Concepts: Tools and Methods, Chapel: The University of North Carolina Press, 1982, p.64.

الفصل الرابع

التخطيط الاستراتيجي "المفهوم والمضمون"(*)

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بأحد أنواع التخطيط وهو التخطيط الاستراتيجي وما يتعلق بـه مـن مفـاهيم مختلفـة وأهميته ومراحله وخصائصه وذلك من خلال العناصر الآتية:

تمهيد.

أولاً:مفهوم التخطيط الاستراتيجي.

ثانياً:أهمية التخطيط الاستراتيجي.

ثالثاً:أهداف التخطيط الاستراتيجي

رابعاً:مزايا التخطيط الاستراتيجي.

خامساً:خصائص التخطيط الاستراتيجي الفعال.

سادساً:فلسفة التخطيط الاستراتيجي.

سابعاً:مراحل التخطيط الاستراتيجي.

ثامناً:معوقات التخطيط الاستراتيجي

تاسعاً:الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط الاستراتيجي.

عاشراً:مقومات نجاح التخطيط الاستراتيجي.

* أعد هذا الفصل الدكتور/ ماهر مرعي ماهر- المدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الفصل الرابع

التخطيط الاستراتيجي "المفهوم والمضمون"(*)

تمهيد:

هناك العديد من المتغيرات التى طرأت على المجتمع بصفة عامة، هذه المتغيرات ليست منعزلة عن العالم الذى نعيش فيه مثل الخصخصة، العولمة، الكوكبة ، الكونية، ... الخ من المؤثرات الداخلية والخارجية، وهذا بدوره يجعل الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها دائماً فى محل نظر من حيث إعادة صياغتها أو تعديلها بما يتلائم مع طبيعة هذا التغير، وهذا لا يتم فى فراغ حيث يبرز دور التخطيط بصفة عامة والتخطيط الاجتماعى بصفة خاصة والتخطيط الاستراتيجى على وجه الخصوص فى السعى نحو تحقيق الأهداف المنوطة، والتخطيط إنما هو أداة المجتمع ووسيلته لكى يستطيع التحكم فى موارده وإمكانياته بما يتلاءم مع سكان هذا المجتمع لتحقيق مصالحهم وتلبية ما أمكن من احتياجاتهم.

وعلى هذا الأساس أصبح التخطيط الاجتماعى بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجى بصفة خاصة ضرورة لا غنى عنها لجميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية لتحقيق أهدافها.

وفى هذا الفصل نحاول إلقاء الضوء على التخطيط الاجتماعى عموماً ويركز الحديث حول التخطيط الاستراتيجى من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والمزايا والمشكلات وكذلك الاعتبارات الواجب توافرها فى التخطيط الاستراتيجى ومراحله المختلفة وأخيراً ما أهم المقومات التى تساعد فى أن يكون التخطيط الاستراتيجى ناجحاً وفعالاً.

أولاً: مفهوم التخطيط الاستراتيجى:

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات التى تناولت التخطيط الاستراتيجى يمكن للباحث أن يعرض جانباً منها فيما يلى:

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ هاشم مرعي هاشم- المدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

التخطيط الاستراتيجى هو عملية اختيار الأهداف وتقرير التغييرات فى تلك الأهداف والمنابع التى يمكن أن تستقى منها هذه الأهداف والسياسات التى تحكم استيعاب واستخدام أو استبعاد هذه المنابع وتحديد أكفأ أساليب تحقيق تلك الأهداف(١).

والتعريف السابق يوضح أن التخطيط الاستراتيجى يقوم على أنه يوجد مجموعة من الأهداف ويتم الاختيار فيما بينها وتحديد ما هى أهم التغييرات التى يمكن أن تحدث فى تلك الأهداف مع تحديد المصدر الأساسى لانتقاء هذه الأهداف، وأن التخطيط الاستراتيجى لا يتم فى فراغ ولكنه يتم فى ضوء سياسة أو مجموعة سياسات محددة وكذلك أيدولوجية المجتمع مع إعطاء أولوية للأساليب ذات الفاعلية فى تحقيق الأهداف المبتغاة.

كما يعرف التخطيط الاستراتيجى على أنه عملية تحديد الأهداف أو تغييرها واتخاذ قرارات بشأن الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف والسياسات التى تحكم الحصول عليها والتصرف فيها(٢).

ويتفق هذا الرأى مع التعريف السابق فى كون التخطيط الاستراتيجى يتضمن عملية تحديد الأهداف ويتم وفق سياسة محددة يمكن من خلالها توضيح كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف، وأضاف إلى ذلك أن التخطيط الاستراتيجى يساعد فى اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

ويرى آخرون أن التخطيط الاستراتيجى هو العملية التى تتضمن اتخاذ القرارات التى تربط بين الأهداف الرئيسية للمنشأة والاستراتيجيات التى تمكن من تحقيقها، وذلك عن طريق وضع البدائل واختيار أنسبها ووضع الخطط المناسبة للاستفادة منها(٣).

ويشتمل التخطيط الاستراتيجى على القرارات التى تتعلق بنمو المنظمة وربحيتها فى الأجل الطويل وتحقيق تكيف المنظمة مع البيئة

المحيطة بها[٤]. كما يتضمن التخطيط الاستراتيجى عدداً من الخطوات تشمل وضع الأهداف، وصياغة رسالة المنشأة وتشخيص الموقف المالى الداخلى والخارجى وتكوين البدائل الاستراتيجية ومعرفة أثرها على الأداء المستقبلى للمنشأة[٥]. ويؤكد على ما سبق وجهة النظر التى ترى أن التخطيط الاستراتيجى هو سلسلة من عمليات متشابكة يعمل خلالها الأفراد والجماعات بشكل جماعى للوقوف على كل من الحاضر والمستقبل الأفضل، وتلك العمليات تركز على غد أفضل وتشجيع الآمال المرغوبة، وتتوافق مع القيم العامة والمشتركة، وتؤكد على النتائج الإيجابية، وتركز على توحيد الصف داخل الجماعة وإيجاد الحماسة والإثارة للعمل[٦]. كما يعرف التخطيط الاستراتيجى على أنه "مجموعة الجهود المنظمة التى تهدف الوصول إلى قرارات أو أفعال رئيسية التى تحدد أو تصيغ هوية أو مستقبل المنظمة كما تحدد ما يجب أن يكون وكيف يكون كما أنه عملية تحديد مقاصد وأهداف المنظمة وموقع المنظمة من البيئة المحيطة بها[٧].

وترى وجهة نظر آخرى أن التخطيط الاستراتيجى فى أبسط معانيه هو عملية تصمم من أجل إحداث تقدم أو نجاح طويل الأجل لمنظمة ما كما أنه يعتبر أداة لتضع مصيرنا فى أيدينا[٨].

ومن خلال عرض وجهات النظر السابقة حول مفهوم التخطيط الاستراتيجى تؤكد وجهة نظر بأن التخطيط الاستراتيجى بصورة أشمل وأوسع إنما يعنى عملية تطوير أو تنمية وضع المنظمة والمحافظة عليها بين المنظمات العاملة فى الميدان بهدف تقوية النقاط الإيجابية فى المنظمة والتقليل من النقاط السلبية وتعظيم فرص المنظمة فى الاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة وتحديد طرق ومواجهة تحديات البيئة الخارجية[٩].

وتعريف التخطيط الاستراتيجي أيضاً بأنه هو التنبؤ أو التوقع بما سيكون في المستقبل حول عناصر العمل اللازمة لتحقيق الهدف المطلوب، والاستعداد لمواجهة معوقات الأداء والعمل على حلها والاستفادة من الإيجابيات المتوقعة في المستقبل في إطار زمني محدد ومتابعة هذا الأمر وقت التنفيذ(١٠).

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات مختلفة حول مفهوم التخطيط الاستراتيجي يمكن القول بأن التخطيط الاستراتيجي يتضمن مجموعة من العناصر تكون في مجموعها مفهوماً إجرائياً للتخطيط الاستراتيجي.

١) التخطيط الاستراتيجي يشمل التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل.
٢) هو الاختيار المرتبط بمجموعة من الحقائق مع وضع وتكوين البدائل المقترحة التي تحقق النتائج المنشودة.
٣) يتضمن اتخاذ القرارات المناسبة للمواقف المختلفة في إطار زمني محدد.
٤) يسير التخطيط الاستراتيجي وفق خطوات مسلسلة ومترابطة ومتكاملة في ذات الوقت.
٥) ينطوي على تحديد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة الأهداف المحددة سلفاً.
٦) يتم هذا التخطيط في ضوء القدرات والإمكانات المتاحة ومراعاة الظروف البيئية المحيطة.

إضافة إلى ما سبق من عناصر التخطيط الاستراتيجي فتوجد مجموعة من العناصر الأخرى التي يتضمنها هذا النوع من التخطيط يمكن إجمالها فيما يلي(١١):

١- عملية تهدف للبحث عن مستقبل المنظمة.

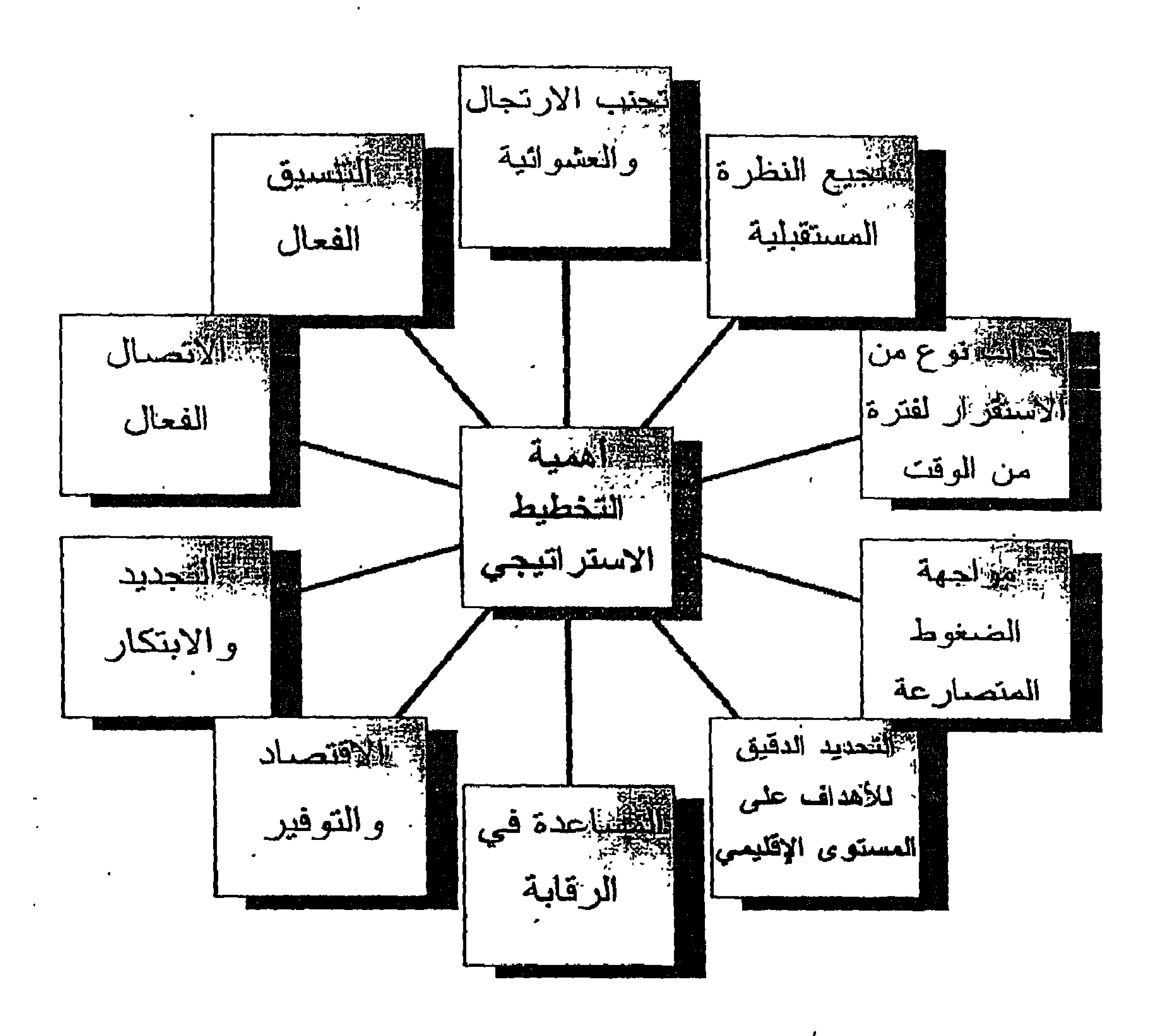
٢-عملية تقوم بها الإدارة العليا للمنظمة.
٣-يتقيد بموقف محدد.يشمل أنشطة إبداعية وبناءة بخلاف الاعتماد أحياناً على التقديرات الدقيقة.
٤-يعتمد على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة.
٥-يستلزم جهاز معلومات متطور ومتجدد.
٦-أن يكون القائمون عليه لديهم القدرة على التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية.
٧-يسعى لتنمية قدرات المنظمة التخطيطية، أى أن التخطيط الاستراتيجى يعتبر أحد أدوات الإدارة الاستراتيجية المعاصرة.
٨-أن يعتمد على استخدام التنمية العلمية المتطورة.
٩-أن يكون القائمون على التخطيط الاستراتيجى لديهم القدرة على توظيف البيانات والمعلومات المتاحة حالياً.

ثانياً: أهمية التخطيط الاستراتيجى:

يعتبر التخطيط الاستراتيجى أحد تكتيكات التخطيط بصفة عامة أياً كان نوعه ولهذا تظهر أهمية التخطيط الاجتماعى بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجى بصفة خاصة فى المجتمعات التى يكون فيها التغير الاجتماعى سريعاً فكلما ازدادت سرعة هذا التغير كلما تطلب ذلك مزيداً من أهمية التخطيط وتزداد تلك الأهمية فى المجتمعات التى تترجح فيها كفة الاحتياجات عن كفة الموارد المتاحة أو المستثمرة بالمجتمع، كما أنه يعد الوسيلة الوحيدة -من وجهة نظر الباحث- لتحقيق معدلات أكبر للتنمية.

وبصفة عامة فإن التخطيط الاستراتيجى ذو أهمية كبيرة فى تحقيق أهداف المنشأة وبدونه يصبح العمل فيها ارتجالياً وتصبح القرارات

دون أى معنى وتظهر الضرورة إلى مثل هذا النوع من التخطيط بسبب عدم التأكد من المستقبل وخضوع الظروف المؤثرة للتغيير المستمر(١٢).



ويتضح أن التخطيط الاستراتيجي له العديد من الفوائد التى بدورها تؤكد على أهميته داخل المنظمة يمكن الإشارة إلى بعضها على سبيل المثال(١٣):

١) **تشجيع النظرة المستقبلية:** والتنبؤ بما سيحدث بالظروف الداخلية للمنظمة وظروف البيئة المحيطة بها وبالتالى إعداد الخطط لمواجهة التغييرات التى قد تحدث.

٢) **تجنب الارتجال والعشوائية:** واتخاذ القرارات العاطفية وغير المعروفة مسبقاً نتائجها عند مواجهة التغيرات، وبالتالى يؤدى ذلك إلى تجنب الوقوع فى الأخطاء وتوفير الجهد والوقت، حيث يعمل على تضييق دائرة عدم التأكد من المستقبل.

٣) **التنسيق الفعال:** يساعد التخطيط الاستراتيجى على التنسيق بين نشاطات العديد من الأفراد الذين تكون أعمالهم مرتبطة بعضها ببعض حسب توقيت معين، إذ يساعد إعداد البرامج التفصيلية على توضيح النشاطات المطلوب القيام بها والأفراد الذين سيقومون بأدائها ومواعيد إتمامها.

٤) **الاتصال الفعال:** يساعد التخطيط الاستراتيجى على تسهيل الاتصال بين الأفراد الذين يعملون لتحقيق أهداف مشتركة إذ أن الخطط تساعد على توضيح هذه الأهداف وكيفية تحقيقها.

٥) **التجديد:** يساعد التخطيط على تشجيع التفكير المنظم وتحقيق المبادأة والقدرة على التجديد.

٦) **تحديد الأهداف: يساعد التخطيط على توجيه الاهتمام نحو أهداف** المنظمة التى تعتبر أهدافاً لجميع أوجه النشاط حيث أن عملية التخطيط بذاتها تؤدى إلى تركيز الانتباه على هذه الأهداف.

٧) **الاقتصاد:** التخطيط الاستراتيجى يعتبر نوعاً من الاقتصاد حيث من خلاله يتم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها فى المستقبل بوضوح، وتحديد الوسائل اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف، والطرق الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وهذا من شأنه أن يساعد على توفير

الوقت والجهد وبالتالى خفض التكاليف إلى أقل حد ممكن، ومحو الإسراف وحسن استخدام الموارد المتاحة المادية والبشرية.

٨) **المساعدة فى الرقابة**: يساعد التخطيط على القيام بالرقابة بطريقة فعالة، لأن التخطيط يؤدى إلى تحديد الأهداف والمعايير، وهذا التحديد إلى جانب الالتزام بكيف ومتى وأين ومن يقوم بتحقيق هذه الأهداف هو الدعامة اللازمة لتقييم الأداء وبهذا لا يمكن فصل الرقابة عن التخطيط(١٤).

٩) **إضافة إلى ما سبق** فإن التخطيط الاستراتيجى يعتبر الأساس المجتمعى الذى يعتمد على وجود جماعات المجتمع المحلى وسكانه وفى ضوئه يمكن للحكومات القيام بتحديد ما تريد تحقيقه على المستوى الإقليمى فى ضوء الخطط بعيدة المدى.

١٠) **التخطيط الاستراتيجى** يساعد المؤسسات -عندما تتزايد الاحتياجات وتتناقص الاعتمادات المالية وفى حالة عدم استقرار فى اللوائح والقوانين والنظم، عندئذ تكون توقعات الجمهور واهتماماته غير متحدة وغير متماسكة فى هذا الوقت- وبالتالى فالتخطيط الاستراتيجى يوجه المنظمة نحو إيجاد الاتجاه التى تعمل فيه المنظمة على مواجهة الضغوط المتصارعة(١٥).

ثالثاً: أهداف التخطيط الاستراتيجى:

من خلال عرض مفاهيم وأهمية التخطيط الاستراتيجى يتضح أنه فى مضمونه يهدف إلى الوصول إلى نتائج مطلوب تحقيقها فى المستقبل وبجهد جماعى وليس فردياً، ولذلك فتحديد الأهداف إنما يعتبر الركيزة الأساسية لبناء خطة ما، والهدف الاستراتيجى فى حدود علم الباحث هو مجموعة النتائج المراد تحقيقها والوصول إليها ولكنه ليس فى الحال بل فى المستقبل البعيد، وذلك يعنى أن الهدف الاستراتيجى يمكن أن يتضمن

بداخله مجموعة أهداف فرعية قريبة وبتحقيقها نصل إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى.

وفيما يلى أهم أهداف التخطيط الاستراتيجى والتى تتمثل فيما يلى[١٦]:

١- التخطيط الاستراتيجى يهدف إلى تحقيق الأهداف وتعظيمها لسنوات طويلة.

٢- يعمل التخطيط الاستراتيجى على توفير نظرة مستقبلية للمنظمة لمعرفة مستوى النمو الذى وصلت إليه.

٣- التخطيط الاستراتيجى يحدد الإطار المرشد والموجه للمنظمات على المدى الطويل.

٤- يسعى لتأمين الموارد المالية والعائد الذى يضمن بقاء واستمرار الأداء الفعال للمنظمة.

٥- يعمل على الاستفادة القصوى من الفرص المتوقعة.

٦- إن التخطيط الاستراتيجى يسعى إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المختلفة بما يحقق لها الأمان والاستقرار مع العمل على الاستخدام الأمثل لهذه الاستثمارات بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المنشودة[١٧].

ولتحقيق الأهداف السابقة فإنه توجد مجموعة من العمليات والإجراءات تسهم فى تحقيق هذه الأهداف والتى يمكن توضيحها فيما يلى[١٨]:

١- تحديد احتياجات ومتطلبات جماعات المجتمع المحلى والعمل الجاد نحو تحديد من هم الموظفين الذين سيشاركون فى الأعمال العامة والخاصة، وكذلك المتطوعين من المواطنين الذين يمكن أن يكون

لهم دور فاعل فى مراحل التخطيط المختلفة "تحديـد الاحتياجـات وفريق العمل".

٢- الاحتكاك مع جماعات المجتمع المحلي وذلك من خلال المراسلة أو لقاء الوجه للوجه أو المناقشة والمناظرة وذلك من أجل تحقيق:

(أ) جمع المعلومات عن جماعات المجتمع المحلي.

(ب)الاستفادة والتعلم من جماعات هذا المجتمع.

(جـ) تحديد الاهتمامات المشتركة.

٣- توفير المعلومات التى على أساسها يمكن القيام بعملية التقييم للخطة الاستراتيجية.

٤- يتم عرض هذه المعلومات للتأكد من كونها تساعد جماعات المجتمع المحلي، وذلك من خلال معرفة مدى توافق هذه المعلومـات مـع احتياجاتهم والرؤى العامة لجماعات هذا المجتمع.

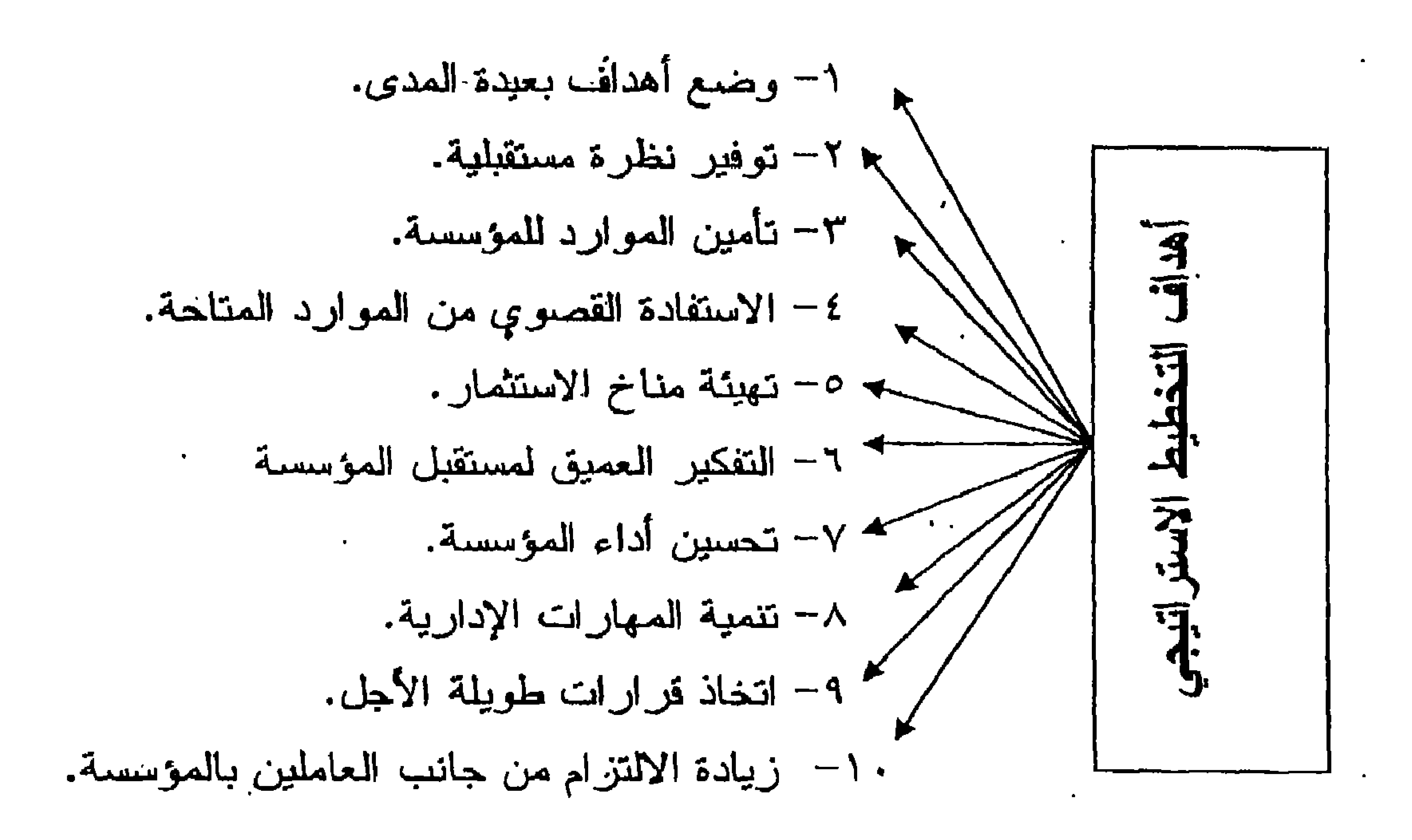
٥- تنمية بعض المهارات لدى جماعات المجتمع المحلي.

٦- التركيز على المنطقة محل الدراسة وذلك من خلال الإطار العـام التى تحدده المنظمات ورؤساء المجاورات والمحليات ... وذلك مما يؤدى إلى السهولة فى وضع الخطط والتوصل إلـى رؤى عامـة ووجهات نظر يمكن الاستفادة منها.

٧- تطبيق الخطة الاستراتيجية وذلك بهـدف زيـادة فاعليـة كفـاءة ومستوى الحى أو المجتمع المحلي والذى يمكن اعتبـاره نموذجـاً لتطبيق عمليات التخطيط الاستراتيجى.

ويمكن تحقيق ذلك كله من خلال الجهود المنظمة عن طريق الممارسة الميدانية والتواجد المستمر داخل اللجان الفرعية بالمنظمة بالاشتراك مع جماعات المجتمع المحلي.

٨- حيث أن التخطيط الاستراتيجي يساعد على إعادة تحديد أو تخصيص موارد المؤسسة الشبابية لتحقيق أهدافها المنوطة بها.



رابعاً: مزايا التخطيط الاستراتيجي:

التخطيط الاستراتيجي له مجموعة من المزايا يمكن إيجازها فيما يلي[١٩]:

١- التخطيط الاستراتيجي يسهم في تحديد أغراض وأهداف المنظمة في المستقبل.

٢- يكوّن الدافعية إلى التفكير العميق في مستقبل المنظمة.

٣- يساعد على تحسين أداء المنظمة.

٤- ينمي القدرات والمهارات الإدارية.

٥- يطور وينمي القدرة على اتخاذ القرارات الهامة.

٦- يعمل على اتخاذ القرارات طويلة الأجل بالنسبة للمنظمة.
٧- يعمل على تحديد الأولويات بكفاءة تامة.
٨- يساعد فى تحديد البدائل اللازمة لعمل المنظمة.
٩- يزيد من درجة الاستجابة للتغيرات الحادثة فى احتياجات المجتمع.
١٠-يزيد من درجة التزام العاملين بالمنظمة.
١١-يساهم في تقدير قدرات الأفراد العاملين فى المنظمة ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب.
١٢-يعمل على الاستفادة القصوى من الإمكانات والجهود الموجودة بالمنظمة.
١٣-يعمل على تقوية أوضاع المنظمة بالنسبة للمنظمات الموجودة فى المجتمع وللمستفيدين من خدماتها.
١٤-يسهم فى زيادة فرص المنظمة للاستفادة من الموارد المتاحة فى المجتمع.
١٥-يقدم آلية لتعليم وتدريب العاملين على كل ما يتعلق بالمنظمة.

خامساً: خصائص التخطيط الاستراتيجى الفعال:

من المعلوم أن التخطيط الاستراتيجى إنما يسعى لتحقيق أهداف بعيدة المدى مثل زيادة حساسية المنظمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتعليمية مع تقوية الإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع، وتحسين مقدرة المنظمة على تقديم السلع والخدمات للمستفيدين كما يؤكد على توفير الظروف الملائمة للنمو فى الداخل والخارج(٢٠).

ولهذا فالتخطيط الاستراتيجى إنما يركز على ميدان واحد من ميادين العمل فى وقت محدد بينما التخطيط بعيد المدى يركز على ميادين النشاط فى المنظمة ومن هنا يتضح أن التخطيط الاستراتيجى أكثر عمومية وغير محدد فى هيكله بعكس التخطيط طويل المدى الذى

يميل إلى تحديد الأدوار المختلفة لكل وحدات المنظمة ويشترك في التخطيط الاستراتيجي رجال الإدارة العليا[٢١].

ويتسم التخطيط الاستراتيجي أيضاً بأنه عمل مستقبلي وأنه عملية مستمرة وليست عملاً وقتياً، كما أنه ليس منفصلاً عن عمليات صنع القرار، وأيضاً يوجه نمو المؤسسة نحو تحقيق الأهداف بالوسائل المأمولة، كما أنه يرتبط بالوسائل والغايات [٢٢].

ويعتبر التخطيط الاستراتيجي عملية ديناميكية أي أنه كلما تغيرت الظروف والعوامل التي تؤثر على المشروع المخطط له فإن ذلك، يستدعي النظر في الخطة مرة أخرى، ومن هنا فإن التنبؤ بالمستقبل القائم على الدراسة العلمية يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر التخطيط الاستراتيجي كما أنه يستدعي تحديداً مسبقاً للخطوات التي توصل إلى تحقيق الأهداف، هذه الأهداف لابد من ترجمتها في شكل برامج وجداول زمنية، ولا يمكن إهمال الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل[٢٣].

ومن خلال ما سبق عرضه لبعض سمات التخطيط الاستراتيجي فمن الضروري على القائمين بوضع الخطط الاستراتيجية مراعاة هذه الخصائص والسمات لكي يؤتي التخطيط ثماره المرجوة منه.

سادساً: فلسفة التخطيط الاستراتيجي:

لكل نوع من التخطيط فلسفته التي توجهه نحو العمل حيث أنها تختلف من مجتمع إلى آخر وعلى هذا فترى وجهة نظر أن فلسفة التخطيط الاستراتيجي يقوم على مجموعة الحقائق التالية[٢٤]:

١- إن الإنسان في مواجهته لقوى الطبيعة والمجتمع يجد نفسه في موقف يضطره لبذل مجهود واعٍ لإشباع حاجاته والإبقاء على كيانه ووجوده حيث أنه كائن اجتماعي مخطط.

٢- إن وظيفة أى مجتمع هى إشباع احتياجات أفراده باستخدام الموارد المتاحة، ولكن يلاحظ أن الاحتياجات تزيد عن الموارد.

٣- ونتيجة لأن الاحتياجات تزيد عن الموارد فإن المجتمعات تحاول باستخدام منهج التخطيط أن توازن بين الموارد والاحتياجات، وتستخدم الإمكانيات بأقصى طاقاتها وعلى أحسن وجه لتحقيق أهداف المجتمع.

٤- لم تعد مشكلة التخطيط تتمثل فى هل نخطط أم لا؟ ولكن المشكلة أصبحت كيف نخطط بطريقة أكثر كفاءة؟

٥- أصبح التخطيط حقيقة واقعة فى كل المجتمعات، وهو فى جوهره جهود موجهة نحو إيجاد التكامل بين نظم العمل فى المجتمع المحلى مع المجتمع الخارجى.

إضافة إلى ما سبق من حقائق يقوم عليها التخطيط الاستراتيجى توجد مجموعة أخرى من هذه الحقائق تتمثل فيما يلى[٢٥]:

- أن التخطيط الاستراتيجى لابد أن يكون من أجل المجموع لا من أجل قلة مسيطرة.
- أن يخضع التخطيط الاستراتيجى لتيار القوى الاجتماعية فى المجتمع.
- أن يعتمد التخطيط الاستراتيجى على الحاجات الاجتماعية.
- قيام التخطيط الاستراتيجى على أساس الاستثمار الأمثل للموارد.
- تحديد مستوى الطموح فى تقدير المجال الزمنى للخطة.
- الاستعانة بالحلول التجريبية وتحديد البدائل.

كما أن التخطيط الاستراتيجى يوازن بين مصلحة المجتمع ومصلحة أفراده فإنه لا يتعارض مع الحرية والديمقراطية إلا إذا كان

أسلوب تطبيقه غير سليم،أما إذا كان سليماً فإنه يصبح وسيلة للدفاع عن الديمقراطية[٢٦].

سابعاً: مراحل التخطيط الاستراتيجي:

لقد تعددت وجهات النظر حول مراحل التخطيط بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجى بصفة خاصة حيث يرى البعض أنها تتضمن ست مراحل رئيسية هى تقصى الحقائق، وتوضيح الحقائق وتحليلها، ثم تحديد المهام التخطيطية، ثم تكوين السياسات، ثم تنفيذ البرامج والمشروعات وأخيراً التقييم والتغذية العكسية[٢٧].

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن مراحل التخطيط تتضمن تحديد الهدف أو الأهداف المطلوبة ثم بناء الجهاز التخطيطى، ثم ترتيب الأهداف وفق محكات ومعايير لتحديد الأولويات، ووضع وتنفيذ خطة العمل من البرامج والمشروعات، ثم تنفيذ الخطة فى المدى الزمنى المحدد، ثم متابعة التنفيذ، وأخيراً التقييم للبرامج والمشروعات التى تتضمنها الخطة وقياس عائدها الاجتماعى والاقتصادى[٢٨].

وهناك من يرى أن المراحل الرئيسية للتخطيط الاستراتيجى تتمثل فى الخطوات التالية[٢٩]:

١- تحديد الرسالة المراد توصيلها. ٢-تحليل البيئة الداخلية والخارجية (نقاط القوة والضعف).

٣-تحديد الأهداف المستقبلية فى ضوء البيئة الحالية والمتوقعة فى المستقبل.

٤-تحديد البدائل الإستراتيجية واختيار البديل الأمثل الذى يتناسب مع طبيعة المشروع والموارد والإمكانيات.

٥-إعداد سياسات وخطط متوسطة وقصيرة الأجل فى إطار البديل الذى تم اختياره.

٦-تقييم الاستراتيجية وتحديد النتائج والتغذية العكسية للبدء فى خطة جديدة.

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن مراحل التخطيط الاستراتيجى تتضمن أربع خطوات أساسية وهى[٣٠]:

١- مرحلة إعداد البيانات اللازمة للتخطيط.

٢-مرحلة إعداد الخطة الاستراتيجية.

٣-مرحلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٤-مرحلة المتابعة والتقييم.

وتؤكد وجهة نظر أخرى أن عملية التخطيط الاستراتيجى إنما تعكس ثقافة أو شكل أو نمط التخطيط السائد فى المنظمة وترى أن ***خطوات التخطيط الاستراتيجى تتمثل فيما يلى[٣١]:***

١- صياغة وتحديد مهام المنظمة.

٢-تحليل نقاط القوة والضعف داخل المنظمة.

٣-التعرف على القضايا الاستراتيجية.

٤-تطوير البدائل لانتقاء الاستراتيجيات.

٥-تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

والمدقق النظر فيما سبق من مراحل التخطيط الاجتماعى يجد أنهما إن كان هناك اختلاف فهو اختلاف ظاهرى فقط بمعنى أنه اختلاف من حيث الشكل وعدد المراحل بينما يوجد اتفاق بيّن من حيث المضمون لهذه المراحل ويتفق المشتغلون بالتخطيط بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجى بصفة خاصة على أن التخطيط الاستراتيجى يتضمن المراحل الآتية[٣٢]:

١- اختيار الأهداف.

٢-تحليل العوامل والمؤثرات البيئية.

٣-التعبير عن الأهداف فى شكل كمى.

٤-وضع الخطط الخاصة بالوحدات الفرعية.

٥-مقارنة خطط الإدارات والوحدات الفرعية بالخطة الاستراتيجية.

٦-إعادة النظر فى بعض أجزاء الخطة الاستراتيجية.

٧-اختيار أنسب البدائل.

٨-تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٩-القياس والرقابة على تطبيق الخطة ومدى ما تحقق منها.

١٠-معرفة العائد من نتائج التنفيذ "التغذية العكسية".

ويتبنى الباحث وجهة النظر السابقة مباشرة حيث أنها أنسب وجهات النظر -من وجهة نظر الباحث- للخدمة الاجتماعية وكذلك بما يتفق مع موضوع الدراسة الحالية -خطة الرعاية الاجتماعية للشباب- وإمكانية تطبيقها على مضمون خطة الرعاية الاجتماعية للشباب والتى سوف يتحدث عنها الباحث فى فصل قادم.

وفيما يلى يمكن للباحث مناقشة المراحل السابقة كل على حدة

١- اختيار الأهداف:

تتم ترجمة الأهداف الاستراتيجية فى السياسة الاجتماعية إلى أهداف تفصيلية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقومات السائدة فى المجتمع سواء كانت سكانية، أو اجتماعية أو اقتصادية ... الخ مع الأخذ فى الاعتبار مراحل التغيير الاجتماعى، ومراعاة جميع احتمالات وتوقعات المستقبل حيث يتم خلال هذه المرحلة دراسة شاملة للمجتمع باستخدام المسوح الاجتماعية وأساليب البحث العلمى(٣٢).

وباعتبار أن التخطيط عملية عقلية لاستخدام المهارات فى خطوات تحديد المشكلة وتحديد الأهداف الواقعية، وخاصة تلك التى يمكن تحقيقها

بالموارد المتاحة فى إطار زمنى محدد، وتصميم برامج جديدة وتوظيف برامج قائمة لتحقيق تلك الأهداف[٣٤].

ويرى الباحث أن الأهداف المراد اختيارها هنا هى تلك الأهداف التى يعمل الجميع لبلوغها، كما أنها توجه إليها جميع الموارد والإمكانات المتاحة ويتم اختيار هذه الأهداف فى ضوء مجموعة البدائل المقترحة واختيار أنسب هذه البدائل لظروف المنظمة. واختيار الأهداف المراد تحقيقها إنما يرتبط بالأهداف النهائية للمنظمة حيث أن هذه الأهداف لابد أن تكون متناسقة بعضها مع بعض، وكذلك مراعاة أيدولوجية الإدارة فى المنظمة وكذلك مراعاة نواحي القوة والضعف فى المنشأة.

والأهداف المراد تحقيقها هنا هى أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب وهى تلك الأهداف التى تسعى جميع المؤسسات المسئولة عن رعاية الشباب نحو تحقيقها وتوجه إليها جميع الموارد والإمكانات المتاحة من قبل الجهات المعنية أو التبرعات أو من خلال مشروعات تقوم بها المؤسسة المسئولة عن رعاية الشباب كتأجير سيارات النادى أو اشتراكات الأعضاء أو تأجير نزل الشباب أو تأجير الأدوات والملاعب ... الخ مما يدر دخلاً لهذه الجهة يمكن استخدامه فى زيادة موارد هذه المؤسسة الشبابية بما يساعد على تحقيق الأهداف المنوطة ، وهذه الأهداف إنما يتم اختيارها فى ضوء مجموعة من البدائل المقترحة واختيار أنسب هذه البدائل بما يتناسب مع الظروف العامة لمؤسسات رعاية الشباب وكذلك الأهداف العامة للمجتمع المصرى مع مراعاة أن تكون أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب متناسقة مع بعضها البعض ومستمدة في ضوء أيدولوجية المجتمع المصرى من شرائع وتشريعات وقيم وأخلاقيات ومبادئ متفق عليها.

وهذه الأهداف يمكن مراجعتها فى الفصل الخامس من هذه الدراسة.

٢- تحليل العوامل والمؤثرات البيئية:

إن استطلاع الظروف والعوامل والمؤثرات البيئية من العمليات ذات الأهمية بمكان عند التخطيط بصفة عامة -والتخطيط الاستراتيجى بصفة خاصة- حيث إن معرفة هذه الظروف والمؤثرات وتحليلها يساعد القائمين على أمر التخطيط أن يجعلوا خطتهم متأقلمة مع هذه الظروف بما يضمن البقاء والاستمرار للمنظمة(٣٥).

وعند تحليل هذه العوامل والظروف البيئية لابد من مراعاة الأطر العامة للسياسة الاجتماعية التى يتم فى ضوئها عملية التخطيط وكذلك مراعاة السياق الاجتماعى للمجتمع وهذا التحليل لابد أن يكون قائماً على الأسلوب والمنهج العلمى حيث أنه فى ضوء هذا التحليل يتم تحديد أهداف المستفيدين بالنسبة لبرامج الخدمات وما نوعية الخدمات التى يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف(٣٦).

وهذا يعنى أنه من الضرورى معرفة العوامل والقوى المؤثرة فى البيئة الخارجية للمنظمة التى يتم التخطيط من خلالها وتحديد العلاقة بين هذه القوى والأهداف المراد تحقيقها، ومعرفة ما إذا كانت هذه العوامل مشجعة على تحقيق الأهداف أم لا ووضع ذلك فى الحسبان عند التخطيط.

مع الوضع فى الاعتبار أن أى تغيير أو اضطراب فى الظروف البيئية المحيطة بالمنظمة إنما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأهداف التى تصبو المنظمة إلى تحقيقها، حيث أن معرفة هذه الأوضاع والظروف إنما يساعد على إتاحة الفرصة أمام المنظمة للتأقلم

وتكييف أوضاعها طبقاً لهذه التحديات والظروف حتى لا يمثل ذلك تهديداً أو خطورة على المنظمات فى المجتمع(٣٧).

والقائم بالتخطيط لرعاية الشباب لابد أن يكون على دراية تامة بالظروف والعوامل والمؤثرات البيئية التى تحيط به فى المجتمع حيث أن ذلك يساعده على وضع خطط تكون متأقلمة مع هذه الظروف من مشاكل خاصة بالشباب وقيم واحتياجات وخصائص لهذه الفئة حيث أن ذلك يضمن وضع خطة واقعية، كما أنه عليه أن يراعى عند التخطيط لرعاية الشباب الأطر العامة للسياسة العامة للمجتمع – ولا ينبغى أن يتم تحليل هذه العوامل والظروف المحيطة بالشباب بعيداً عن أيدولوجية المجتمع والسياق الاجتماعى له، وهذا التحليل لابد أن يكون فى ضوء منهج وأسلوب علمى حتى يتم وضع المعلومات والحقائق فى نصابها الصحيح، وهذا التحليل إنما يتم فى ضوئه تحديد الأهداف المراد تحقيقها للشباب وكذلك البرامج والخدمات التى تحقق هذه الأهداف (برامج وقائية – برامج إنمائية – برامج علاجية).

٣- التعبير عن الأغراض بشكل رقمى:

فى ضوء المعلومات والبيانات التى تم توفيرها من خلال الاتصال بالمجتمع والتحديد الأولى لمجموعة الأهداف المراد الوصول إليها، ولقد بات واضحاً أن التخطيط الاستراتيجى إنما يهدف إلى تحقيق العدالة للجميع مع الاحتفاظ بحق الخصوصية للعملاء وإتاحة الخدمات أمام جميع أفراد المجتمع إضافة إلى رفع الوعى لدى الجماهير(٣٨). ولا شك أن وضع هذه الأهداف المراد تحقيقها فى صورة كمية يمكن قياسها إنما يؤدى ذلك إلى سهولة الوصول لهذه الأهداف، كما أنه يعطى دافعية للعاملين فى الميدان نحو تحقيقها لأنهم يريدون أن يروا نتيجة جهدهم المبذول إضافة إلى ذلك المساعدة فى تحديد الموارد والإمكانات فى

ضوء هذه الأهداف والمعرفة الأولية للمدة أو الوقت الذى يمكن تحقيق الأهداف فيه.

والقائم بالتخطيط فى مجال الرعاية الاجتماعية للشباب عليه أن يدرك جيداً أهمية التعبير عن الأهداف والأغراض المراد الوصول إليها بشكل رقمى فى ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة لديه عن احتياجات ومشكلات وأوضاع الشباب، وهو بهذه الطريقة إنما يحاول تحقيق نوع من العدالة فى توزيع الخدمات والبرامج التى يحتاجها الشباب، كما أن ذلك يساعد أيضاً القائمين بعملية التخطيط لرعاية الشباب بسهولة تقييم ما تم إنجازه ومعرفة ما لم يتم إنجازه والعوامل والأسباب التى أدت إلى ذلك، على سبيل المثال فإنه يجب تحديد عدد مراكز الشباب المستهدف إنشاؤها خلال الخطة الخمسية ٩٢/٩٣ - ٩٦/١٩٩٧.

وكم عدد الشباب المتوقع استفادته من خدمات وبرامج رعاية الشباب. حيث كان المستهدف من عدد مراكز الشباب المراد إنشاؤها فى هذه الخطة (٥٠٠) مركز شباب على مستوى الجمهورية وذلك باعتماد ميزانية قدرها (٦٠) مليون جنيه[٣٩].

٤- وضع الخطط بالوحدات الفرعية:

إن أى منظمة إنما تهدف إلى تحقيق أهدافها وفى ضوء هذه الأهداف يتم وضع خطة استراتيجية طويلة المدى وخطة قصيرة المدى أو متوسطة، والمنظمة لا تعمل بذاتها فى فراغ إنما هى فى الأصل مكونة من مجموعة من الأنساق والوحدات الفرعية ولكل وحدة فرعية هدف أو مجموعة من الأهداف تكون فى مجملها الهدف العام المراد تحقيقه، وعلى هذا فلابد من وضع خطط فرعية خاصة بالوحدات المكونة لهذه المنظمة.

ومن ثم يتم وضع هذه الخطط فى ضوء مجموعة من المعايير المحددة للأولويات، هذه المعايير إنما تجيب على ثلاثة أسئلة هى[٤٠]:

١- ما الخدمات التى يحتاجها المكان أكثر؟

٢- ما المؤسسات التى تشبع هذه الاحتياجات وما مستوى كفاءتها ؟

٣ هل تعكس الخدمات القائمة فى الوقت الحالى الصورة الحقيقية لما يريده العملاء أم تحتاج إلى تطوير؟

وعلى هذا فإن القائم بعملية التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية للشباب عليه أن يضع فى اعتباره أن يكون هناك خطة عامة لرعاية الشباب على مستوى الجمهورية ثم بعد ذلك يتم إرسال هذه الخطة إلى مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، ويتم وضع خطة من قبل هذه المديريات كل على حدة حسب ظروف واحتياجات كل محافظة من خدمات الشباب والبرامج المختلفة، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل لابد على كل إدارة شبابية أن تضع خطة لرعاية الشباب فى ظروف مجموعة المراكز والأندية الشبابية التابعة لها ثم يتم تفصيل هذه الخطط لكل مركز ونادى على حدة بما يتفق وظروف العمل به. "يمكن الرجوع للأهداف العامة لخطة الرعاية الاجتماعية لشباب.

٥- مقارنة خطط الإدارات والوحدات الفرعية بالخطة الاستراتيجية:

فى هذه المرحلة بعد أن يتم تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الخطة ومعرفة العوامل والمؤثرات الخارجية والداخلية ومعرفة خطة كل وحدة من الوحدات الفرعية على حدة، يجب تجميع هذه الخطط ومقارنتها بالخطة العامة -الاستراتيجية للمنظمة- حتى يتم التنسيق والتكامل فيما بين هذه الخطط وذلك ما يحقق نوعاً من عدم التضارب والازدواجية أثناء التنفيذ، وذلك ما يجنبنا الإهدار المادى والبشرى والزمنى.

وعلى ذلك فإنه على وزارة الشباب أن تقوم بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن خطة الرعاية الاجتماعية للشباب في ضوء الخطط الفرعية التى يتم وضعها بمديريات الشباب والرياضة على مستوى المحافظات ويتم مقارنة هذه الخطط بالخطة العامة للوزارة والقيام بالتنسيق بين الخطط الفرعية للمديريات بالمحافظات وكذلك الخطة العامة لوزارة الشباب فى ضوء المعلومات والبيانات الواردة عن أعداد الشباب بالمحافظات عن طريق جهاز التعبئة العامة والإحصاء وعدد مراكز الشباب والأندية على مستوى كل محافظة وإمكاناتها المتوفرة لديها وكذلك تحديد ما حاجات ومشكلات الشباب التى يجب وضع خطة لمواجهاتها. وذلك ما يوفر الوقت والجهد والمال في التخطيط لرعاية الشباب.

٦- إعادة النظر فى بعض أجزاء الخطة الاستراتيجية وإقرارها:

وينتج عن هذه المرحلة فى ضوء المتغيرات والمؤثرات الخارجية بعض التعديلات التى تتناسب مع الإمكانات والموارد المتاحة وتضييق الفجوة بين الخطط الفرعية والخطة الاستراتيجية حتى يتم نوع من التناغم والتناسق بين مفردات الخطة ويمكن القول بأن هذه العملية هى عملية تقييم أولي للخطة.

وفى ضوء إقرار الوضع النهائى للخطة يتم وضع الميزانية اللازمة وتحديد الموارد المجتمعية اللازمة لتحقيق الأهداف وكذلك تحديد الإطار الزمنى اللازم لتنفيذ الخطة ليس ذلك فحسب بل يتم تحديد المتطلبات وتوزيع المسئوليات استعداداً للمرحلة القادمة وما بعدها[٤١].

وعلى هذا ففى ضوء الدراسة الحالية من المتوقع أن تقوم وزارة الشباب بدراسة المتغيرات والمؤثرات الخارجية التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التخطيط لرعاية الشباب .وعلى نتائج دراسة

هذه المتغيرات يسهل إجراء بعض التعديلات على الخطط المقترحة من قبل حتى تتناسب مع الإمكانات والموارد المتاحة حيث أن ذلك يساعد على تضييق الفجوة بين خطط رعاية الشباب على مستوى مديريات الشباب بالمحافظات وكذلك الإدارات الفرعية وبين الخطة الاستراتيجية التى تضعها وزارة الشباب، وفى ضوء ذلك التقييم الأولى يمكن إقرار الوضع النهائى لخطة الرعاية الاجتماعية للشباب فى ضوء القضايا والمشكلات المثارة والأهداف المراد تحقيقها، ووضع الميزانية اللازمة وتحديد أوجه الصرف فيها والإطار الزمنى اللازم لتحقيق أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب، وكذلك توزيع المسئوليات على أعضاء فريق العمل على مختلف المستويات الوظيفية والإدارية حتى يمكن متابعة ما تم إنجازه بسهولة.

٧- اختيار أنسب البدائل المتاحة:

عند وضع أى خطة لابد من وجود مجموعة من البدائل حيث إن ذلك يؤدى إلى أفضل البرامج التى تعطى نتائج بفاعلية وكفاءة ولتوجيه أنشطة البرامج نحو الهدف[٤٢].

وتخضع عملية تصميم البرنامج واختيار البدائل المناسبة للعمليات الآتية[٤٣]:

١- تحديد أغراض البرنامج.

٢-تحديد المعايير التقييمية للبرنامج.

٣-تحديد مجموعة العملاء.

٤-تحديد البدائل بالبحث عن أفكار وأساليب أخرى لحل المشكلة.

٥-تقدير تكلفة كل بديل.

٦-تقدير فاعلية كل بديل.

٧-وضع البدائل فى جداول تشمل أهداف وأغراض كل بديل وتكلفته حتى يسهل على صانع القرار الاختيار بين هذه البدائل.

٨- تنفيذ الخطة الاستراتيجية :

في هذه المرحلة يتم تنفيذ البرامج والمشروعات التى وضعت بإطار الخطة وفق المسئوليات والمستويات التى تم تحديدها من قبل وفق الإطار الزمنى المحدد لتنفيذ هذه الخطة.

ويراعى عند تنفيذ الخطة مجموعة من الاعتبارات وهى[٤٤]:

(أ)وجود علاقة مباشرة ولغة مشتركة وفهم متبادل بين أجهزة وضع الخطة والجهات التى تقوم بالتنفيذ.

(ب)ضرورة فهم خطة العمل قبل التنفيذ حتى نضمن لها النجاح بجميع الطرق ووسائل الاتصال المختلفة.

(ج)دراسة إجراءات تنفيذ الخطة على المستويات وفى القطاعات المختلفة.

(د)عدم التجاوز فى مرحلة التنفيذ عن التكلفة المادية التى تم تحديدها فى الإطار النهائى لوضع الخطة.

(هـ)تحديد المشروعات التى تنفذها الأجهزة المركزية وتلك التى تنفذها الأجهزة المحلية.

(و)مراعاة علاقة المشروع المراد تنفيذه فى الخطة بالمشروعات التى تم تنفيذها بناء على خطط سابقة.

(ز)تحديد الأولويات فى البرامج والمشروعات التى تتضمنها الخطة حيث أنه إذا تم تحديد هذه الأولويات بنجاح فإن ذلك يعنى نجاح العملية التخطيطية نفسها[٤٥].

وأيضاً من العوامل التى تساعد على تنفيذ الخطة بنجاح وجود سياسة تفاعلية جيدة، مع توافر إدارة ذات كفاءة، ليس ذلك فحسب بل لابد من وضوح المهام والمسئوليات وملاءمتها للإمكانيات مع مراعاة توافر نوع من المرونة فى التنفيذ[٤٦].

٩- معرفة العائد من نتائج التنفيذ "التغذية العكسية" (التقييم):

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأساسية التى تتضمنها العملية التخطيطية وتستهدف التعرف على إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف، ورأى المستفيدين من البرامج والمشروعات، والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات فى خطط العمل المستقبلية(٤٧).

وتعتبر هذه الخطوة أو المرحلة من الأهمية بمكان فى التخطيط الاستراتيجى حيث أنها تتيح الفرصة لاتخاذ بعض الإجراءات العلاجية لما قد يظهر من مشاكل ومحاولة التغلب عليها، وانطلاقاً من مبدأ المرونة فى التخطيط فإنه يمكن تعديل أو تغيير الخطة إذا ما ظهر عدم ملاءمتها وواقعيتها للأهداف المراد الوصول إليها.

ولا يمكن إغفال التحليل الدورى والمستمر على فترات زمنية للبيانات والمعلومات ذات الصلة بالبرامج والمشروعات الخاصة بالخطة، والوقوف باستمرار على معدل أداء الإدارة المسئولة ومعرفة ما تم إنجازه وما يجب إنجازه وعدم إهمال المشاركة الشعبية فى المتابعة والتقييم كل هذه العوامل تؤدى بشكل أو بآخر إلى نجاح عملية المتابعة والتقييم للخطة.

ويجب أن نضع فى الاعتبار أن هذه المرحلة ليست بمثابة المرحلة النهائية فى الخطة، حيث يعتبر تقييم الخطة فى حقيقة الأمر بمثابة الاستعداد والإعداد والتمهيد لخطة جديدة يستفاد عند وضعها من التوصيات والاقتراحات التى انتهت إليها عملية بتقييم الخطة السابقة(٤٨).

ثامناً: معوقات التخطيط الاستراتيجي:

على الرغم من المزايا والأهمية التي تتضح للتخطيط الاستراتيجي وكذلك الأهداف التي تبنى على الدراسة العلمية مستهدفة التنبؤ بما قد يحدث في المستقبل والاستعداد له، إلا أنه قد يعترض البعض على ذلك معللاً وجهة نظره بأنه لا جدوى من التنبؤ بالمستقبل حيث إنه عملية غير مضمونة وغير مأمونة العواقب خاصة في عالمنا الذي يتعولم في ضوء المتغيرات العالمية ومستجدات الأحداث(٤٩).

حيث أوضح البعض أنه توجد مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تقف حائلاً دون تحقيق التخطيط الاستراتيجي لأهدافه ومنها(٥٠):

١- نقص البيانات والمعلومات المتاحة للتخطيط.

٢-انخفاض دقة التقديرات المتعلقة بالمستقبل.

٣-ارتفاع تكاليف وأعباء التخطيط.

٤-الاتجاهات السلبية لبعض العاملين تجاه التخطيط.

٥-نقص القدرة على استيعاب الأساليب الحديثة في التخطيط.

٦-نقص التوافق والتكامل والانسجام بين الخطط الفرعية.

٧-تجاهل ردود أفعال الأطراف المتأثرة والمؤثرة في التخطيط.

٨-انفصال التخطيط عن التنفيذ وبالتالي إهمال الظروف العملية والواقعية للتنفيذ.

٩-نقص مرونة الخطط وصعوبة تعديلها عند الحاجة.

أضف إلى ما سبق من المعوقات والمشكلات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي مجموعة من العوامل الأخرى وهي مستقاه من خبرات وتجارب سابقة في مجال التخطيط الاستراتيجي ومن هذه الصعوبات ما يلي(٥١):

١٠-تدخل مستويات إدارية ومهنية أخرى في التفاوض بشأن الخطط الموضوعة.

١١-جاهل الاعتبارات السياسية، عند وضع وتنفيذ الخطط.

١٢-لفشل في الوصول إلى وضع خطة شاملة.

١٣-عدم تخصيص الوقت الكافي اللازم لوضع الخطة أو لتنفيذها.

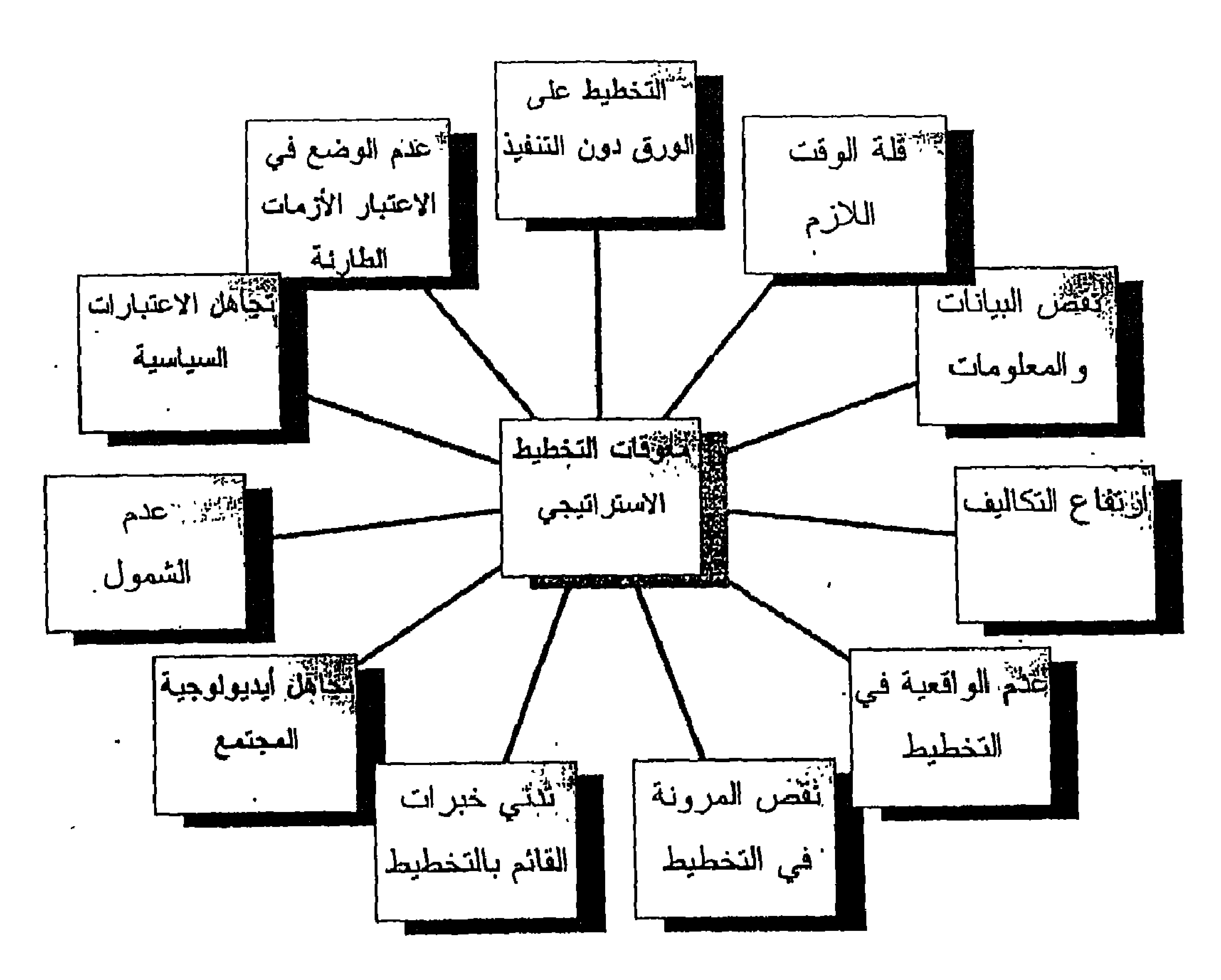
١٤-الفشل في وضع خطط لمواجهة الأزمات والطوارئ.

١٥-تجاوز الخطة للزمن المسموح به عند التنفيذ.

١٦-الاحتفاظ بالخطة على الورق دون التنفيذ .

١٧-شيوع النظرة التفاؤلية دون النظر إلى الإمكانيات الحقيقية للمنظمة.

لذلك فعلى القائمين على عملية التخطيط الاستراتيجي مراعاة الصعوبات السابقة حتى توضع في الاعتبار عند القيام بعملية التخطيط.



تاسعاً: الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط الاستراتيجي:

لكي يتم التخطيط الاستراتيجي على أكمل وجه ممكن لابد من توافر مجموعة من الاعتبارات حتى يكتب له النجاح وهي كالتالي[٥٢]:

١- ضرورة مراجعة الخطط والاستراتيجيات السابقة للاستفادة منها في الخطط المستقبلية في ضوء ما أسفرت عنه من نتائج سلبية كانت أو إيجابية.

٢- المرونة في التخطيط وعدم تعقيد الإجراءات مع الاعتماد على التخطيط اللامركزي.

٣- مراعاة التغير المستمر والمتغيرات المجتمعية الحديثة للأخذ في الاعتبار النماذج التخطيطية التي تتناسب مع هذه المتغيرات.

٤- توافر التنسيق والموائمة بين الموارد والاحتياجات حتى يمكن أن يؤتي التخطيط ثماره بصورة واقعية أكثر منها نظرية، كما أنه لابد من مشاركة المستفيدين في عملية التخطيط واحترام رغباتهم لأنهم أكثر من يعبر عن احتياجاتهم بفاعلية[٥٣].

إضافة إلى ما سبق يجب مراعاة مجموعة من الاعتبارات الأخرى والتي تتمثل فيما يأتي[٥٤]:

١- أن يكون للتخطيط هدف بعيد المدى وواضح ومحدد، تتركز نحوه كافة الأعمال والعمليات بحيث تنتهي إليه مهام تفرقت بها السبل أو اختلاف الأساليب فيما بينها.

٢- أن تتميز الخطط بالبساطة والوضوح والبعد عن التعقيد، فتقوم كافة مراحلها وأجزائها على أساس من التسلسل المنطقي الذي يقود العمليات بعضها إلى بعض.

٣- أن تكون الخطة واقعية وملائمة لظروف الموقف الذى تعالجه فينبغى البعد عن عوامل التشاؤم التى لا أساس لها، وكذلك عوامل التفاؤل الزائد عن الحد أو القائم على الوهم.

٤- أن يتحرى المخطط الحصول على بيانات دقيقة وكافية حول الموضوع الذى يريد التخطيط له، لأنه فى حالة ما إذا كانت البيانات والمعلومات غير دقيقة وكافية فإن الخطة سوف تكون منافية للواقع ولا تتناسب مع احتياجات الأهالى.

٥- مراعاة مرونة الخطة حتى يمكن مواجهة المواقف الطارئة ولم تكن فى الحسبان عند التخطيط.

٦- يجب على المخطط أن يأخذ رأى أفراد المجتمع الذى يخطط له أى أنه يجب أن تتحرك الخطة عند وضعها من أسفل إلى أعلى.

٧- يجب وضع توقيتات زمنية محددة للخطة، حيث يعتبر التوقيت أحد العوامل الهامة والأساسية فى تكوين التخطيط الجيد، باعتباره وسيلة لتقويم ورقابة ومتابعة الخطة الموضوعة، والوقوف على سلبياتها وإيجابياتها ، لابد أن يشرح المخطط خطته على المعنيين بتنفيذها ويشرحها لهم شرحاً وافياً، ويوضح لهم السبيل الذى سوف يسلكونه بالتفصيل الممكن.

عاشراً: مقومات نجاح التخطيط الاستراتيجى:

لكى يكتب النجاح للتخطيط والحصول على أفضل النتائج الممكنة لابد من توافر مجموعة من المقومات التى تسهم بدورها فى إنجاح عملية التخطيط الإستراتيجى ويمكن إبراز أهم هذه المقومات فيما يلى[٥٥]:

١) وجود اتصالات فعالة ومستمرة بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ لضمان التعرف على مدى تحقيق الخطط لأهدافها والوقوف على المعوقات التى تواجه التنفيذ.

٢)الاستعانة بالخبراء في التخصصات المختلفة للإسهام في العمليات التخطيطية على أن يتقبل المخطط كل رأى يقدم له باهتمام فلا ينبغى أن يكون متعصباً لرأيه مهما كانت خبرته بأعمال التخطيط.

٣)مشاركة كافة الأجهزة الحكومية والشعبية فى اقتراح ومناقشة برامج ومشروعات الخطة بحيث تصبح صالحة للتنفيذ ومقبولة من كافة أفراد المجتمع، ويستلزم هذا أن يستخدم المخطط لأساليب وطرق الخدمة الإجتماعية مثل تكوين اللجان وعقد الندوات والمؤتمرات وإجراء المقابلات بما يضمن تحقيق المشاركة بطريقة سليمة.

٤)أن يقوم التخطيط الاستراتيجى على أساس طبيعة البناء الاجتماعى والتحليل الوظيفى لهذا البناء ووفقاً للاحتياجات الفعلية والموارد الحقيقية.

٥)أن يتم التخطيط الاستراتيجى فى ضوء السياسة الاجتماعية للدولة والتى تعبر عن أهداف المجتمع البعيدة، حيث توضح مجالات البرامج والخطط الاستراتيجية كما تحددها الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها.

٦)تحديد الأهداف المراد تحقيقها والالتزام بها حيث إن الهدف هو نقطة البداية لأى خطة وهو أيضاً الغاية التى ينتهى إليها.

٧)ضرورة تناسق السياسة التخطيطية من وجهتين بمعنى:

- أن يكون هناك تناسق وتوازن بين الهدف ووسائل تحقيق هذا الهدف.
- أن يكون هناك توازن بين المدخلات والمخرجات وهذا ما يطلق عليه التوافق الديناميكى.

٨) يجب الاهتمام بالعملية الاجتماعية فى التخطيط الاستراتيجى وليس بالجوانب الفنية فقط وإنما بالعملية الاجتماعية أيضاً.

٩) ينبغى الرجوع إلى التجارب والخبرات السابقة للانتفاع بها عند رسم الخطط الجديدة حتى يكون الجديد الذى نخطط له امتداداً لما

هو قائم أو تطويراً أو تحديثاً لطرقة وأساليبه، وهـذا لا يعنـي أن تكون برامج جديدة، بل ما نقصده ألا تكون هناك برامج ومشروعات متضاربه أو مكررة.

١٠) ألا يضع التخطيط الاستراتيجي لخدمات الرعاية الاجتماعية فـي حسبانه تحقيق أرباح بالخدمات التى يسعى لتحقيقها وتوفيرها فهى خدمات تغيير ضرورية للمجتمع والهدف من إيجادها ليس بهـدف الربح، فغالباً ما تتم مجاناً أو بمقابل ليس له علاقة بالتكلفة.

١١) مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية فليس من الحكمة أن نخطط فى ضوء احتياجات وأولويات ثم تعجز الموارد عن أن تحقق للتخطيط أهدافه.

١٢) ضرورة توفير التنظيم المسئول (الجهاز التخطيطى) عن التخطـيط والمزود بالإمكانيات المادية والكوادر الفنية المدربة حتى يتمكن من القيام بمسئولياته.

١٣) تحديد البدائل وتوضيح المدخلات والمخرجات عن طريق تحليـل التكلفة والعائد.

١٤) ضرورة وجود المتابعة والتقييم والتغذية العكسية.

١٥) أن يقوم التخطيط الاستراتيجى على أساس من البحـث والمناقـشة والاتفاق والعمل.

١٦) يجب أن يكون هناك اتفاق جماعى من فريق العمل القـائم علـى التخطيط الاستراتيجى للإجابة على التساؤلات الآتية أين موضـع المنظمة ؟ وأين نريد أن تكون هذه المنظمـة ؟ ومـا الكيفيـة أو الطريقة التي يمكن من خلالها الانتقال من الوضع الأول إلى الأخير الأكثر تقدماً ؟ وهذا من شأنه يتطلب تحديـد العوامـل الحاضـرة والمستقبلية التى تؤثر على نجـاح المنظمـة فـى أداء وظيفتهـا والوصول إلى الهدف المراد تحقيقه، كما يتطلب أيضاً توجيه أنشطة الخطة والمنظمة بما يدعم الأعمال والوظائف المختلفـة بعـضها البعض وتساهم فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية[٥٦].

تذكر أن

التخطيط الاستراتيجي:

- يبحث في مستقبل المنظمة.
- عملية تقوم بها الإدارة العليا.
- يعتمد على معلومات وبيانات كافية ودقيقة وحديثة.
- يعتمد على استخدام التنمية العلمية المتطورة.

أهمية التخطيط الاستراتيجي:

١- تشجيع النظرة المستقبلية.
٢- تجنب الارتجال والعشوائية.
٣- يحقق التنسيق الفعال.
٤- يحقق الاتصال الفعال.
٥- يساعد على التجديد والابتكار.
٦- يساعد على الاقتصاد في الموارد.
٧- يساعد في تحقيق الرقابة.

أهداف التخطيط الإستراتيجي:

١- تأمين موارد المنظمة.
٢- الاستفادة من الموارد أقصى استفادة ممكنة
٣- تهيئة مناخ الاستثمار.
٤- تنمية المهارات الإدارية.
٥- اتخاذ قرارات طويلة الأجل.
٦- تحسين أداء المؤسسة.

مراحل التخطيط الاستراتيجي:

١- اختيار الأهداف.
٢- تحليل العوامل البيئية.
٣- التعبير عن الأهجاف بشكل كمي.
٤- وضع الخطط بالوحدات الفرعية.
٥- مقارنة الخطط الفرعية بالخطة الاستراتيجية.
٦- إعادة النتظر في بعض أجزاء الخطة.
٧- اختيار أنسب البدائل.
٨- تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
٩- القياس والرقابة (المتابعة).
١٠- معرفة العائد (التقييم).

مقومات نجاح التخطيط الاستراتيجي:

- جهاز اتصالي جيد. - جهاز معلوماتي جيد. - الاستعانة بالخبراء.
- مشاركة كافة الأجهزة. - أن يتم في ضوء السياسة العامة للدولة.
- التنسيق الفعال. - الاستفادة من الخبرات السابقة.- المتابلعة والتقييم بشكل جيد

المراجع المستخدمة في الفصل:

(١) أحمد شفيق السكرى: *كيف تخطط للخدمات الاجتماعية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣١.

(٢) عبد العزيز عبد الله مختار: *التخطيط لتنمية المجتمع*، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٢.

(٣) Thomoson & A. Stricr kland: ***Strategy Formulation and Jmplemenation***, Business pulication Co., Dallas, 1980, p. 13.

(٤) عايدة سيد خطاب: الإدارة *والتخطيط الاستراتيجى فى قطاع الأعمال والخدمات*، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٩.

(٥) نبيل مرسى خليل: *التخطيط الاستراتيجى*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٤٤.

(٦) Joseph R. Steiner and Others: ***Strategic Planning in Non-Profits; Profit from it***, In Administration of Social Work, Vol. 18(2), The Haworth Press, Inc. N.Y; 1994, pp. 89-90.

(٧) John A. Yankey: Strategic Planning, Encyclopedia of Social Work, 19th Edition, Vol. 3, N.A.S.W., U.S.A, 1995, p.2321.

(٨) John M. Bryson: ***Strategic Planning for Public and Non-Profitorganization***, Jossey Bass Pub., San Francisco, 1998, p. I.

(٩) أحمد شفيق السكرى، محمود محمود عرفان: *الأساليب المعاصر فى التخطيط لتنمية المجتمع*، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ٢٠٠١، ص ص٢٦٤-٢٦٥.

(١٠) عبد الفتاح دياب، محمد محمد إبراهيم، *الأصول العلمية لإدارة الأعمال*، دار الولاء للطباعة والتوزيع، شبين الكوم، ١٩٩٢، ص١٩.

(11) *John A. Yankey: Op. Cit., p. 2321.*

* يمكن الرجوع إلى :

P. J. Burkhart & S. Reuss: ***Successful Strategic Planning***, Sage Publications, New Bury Park , 1993.

(12) على عبد المجيد عبده: ***الأصول العلمية للإدارة والتنظيم***، ط16، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص81.

(13) عبد الفتاح دياب حسن: ***التخطيط والرقابة – أساس نجاح الإدارة***، مطبعة النيل، القاهرة، 1998، ص ص23-24.

(14) على الشرقاوى: ***إدارة الأعمال العلمية والإدارية***، منشورات الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص204.

(15) Joseph R. Steiner and Others, Op. Cit., pp. 90-91.

(16) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص34.

(17) عبد الرازق محمد سالم: ***التخطيط والخدمات البريدية فى مصر حتى عام 2017***، كلية التجارة، جامعة حلوان، 1998، ص73.

(18) Burton Gummer: ***The Politics of Social Administration***,OP.Cit., p. 1.

(19) P. J. Btrkhart and S. Reuses: ***Successful strategic Planning***, Sage Publications, New Bury Park, 1991.

(20) على محمد منصور: ***مبادئ الإدارة – أسس ومفاهيم***، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999، ص131.

(21) إبراهيم عبد العزيز: ***الإدارة العامة والعملية الإدارية***، منشورات الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص208.

(22) سليم شعبان سليمان: ***التخطيط لمواجهة مشكلة الإسكان التعاونى بالقاهرة***، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1993، ص18.

(23) على محمد منصور: المرجع السابق، ص110.

(٢٤) مديحة مصطفى، ماهر أبـو المعـاطى: *التخطـيط الاجتمـاعى والسياسة الاجتماعية*، بل برنت للطباعة والتـصوير، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص٢٣-٢٤.

(٢٥) عبد الهادى الجوهرى: *أصول علم الاجتماع*، المكتبـة الجامعيـة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص٢٣١.

(٢٦) Alfred J. Kahn: Op. Cit., p. 52.

(٢٧) Neil Gilbert and Harry Specht, ***Planning for Social Welfar, Issues, Models and Tasks,*** Prentice Hall, Inc, N.Y., 1977, p. I

(٢٨) عبد العزيز عبد الله مختار، الفاروق بسيونى: *التخطيط الاجتماعى*، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص١٣.

(٢٩) Randall C. Smith: ***Eagle Scout Service Project Planning Guide,*** Arlington, U.S.A., 1999, pp. 1-10.

(٣٠) محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثى: *التنمية الاقتصادية – مفهومها – نظرياتها – سياستها*، الـدار الجامعيـة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسـكندرية، ٢٠٠٢، ص ص١٩٧-٢١٣.

(٣١) John A. Yankey: Op. Cit., p. 2322.

(٣٢) متولى السيد متولى وآخرون: *أصول الإدارة*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ١٩٩٧، ص ص٢٦٠-٢٦٤.

(٣٣) منى عويس، عبلة الأفنـدى: *التخطـيط الاجتمـاعى والـسياسة الاجتماعية*، دار الفكر العربى، القـاهرة، ١٩٩٤، ص ص٧٩-٨٠.

(٣٤) Cloudia J. Coulton and Others: ***Social Planning ,*** in Encyclopidia of Social Work, Vol. 2, N.A.S.W., Maryland, N.Y. 1987, p. 83.

(٣٥) حامد أحمد رمضان: *إدارة المنظمات – اتجاه شرطى*، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٨٥.

(36) David Dooly: ***Social Reasarch Methods***, Prentice, Hool, Inc., New Gersey, 1984 , p. 308.

(37) Lgor Ansoff: ***Implanting Strategic Management***, Engle Wood Cliffs, Prentice Hall, New Gersy, 1984, p. 112.

(38) ميتشوكاكو: ***رؤى مستقبلية – كيف يغير العلم حياتنا فى القرن الواحد والعشرين***، ترجمة سعد الدين خرفان، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد ٢٧٠، الكويت، يونيو ٢٠٠١، ص٣٣٦.

(39) المجلس الأعلى للشباب والرياضة، مركز المعلومات، ١٩٩٢.

(40) Alan Boogh and Dauglas Higins: ***Human Service Planning and Evaluation for Hard times***, Chorles Thomas Publisher, N.Y., 1994, p. 4.

(41) Gohn L. Taylor and David G. Willims: ***Urban Planning practice in Development Countries***, Programan Press, N.Y., 1982, p. 338.

(42) أحمد شفيق السكرى، محمود محمود عرفان: ***مدخل فى التخطيط للتنمية***، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ٢٠٠١، ص٣٠٩.

(43) أحمد شفيق السكرى، محمود محمود عرفان: ***التخطيط للتنمية***، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ١٩٩٩، ص٢٦٤.

(44) ماهر أبو المعاطى على: ***التخطيط الاجتماعى ونماذج من السياسة الاجتماعية فى الدول العربية الخليجية***، مكتبة الصفوة،الفيوم، ١٩٩٩، ص ص ٧١-٧٢.

(45) رياض أمين حمزاوى: ***تخطيط الخدمات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق***، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٤٨.

(46) Gohn L. Taylor and David C. Williams, Op. Cit., p. 352.

(٤٧) عبد العزيز عبد الله مختار: *المتابعة والتقييم فى مجالات العمل مع الشباب*، المؤتمر الدولى السابع للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ٢٧ مارس – ١١ إبريل ١٩٨٢، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٤٧.

(٤٨) عبد العزيز عبد الله مختار: *التخطيط لتنمية المجتمع*، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١.

(٤٩) باتريك سميث : *اليابان رؤية جديدة*، ترجمة سعد زهران، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١، ص٤٥١.

(٥٠) إبراهيم أبو النور الجارحي وآخرون: *الإدارة العامة والإصلاح الأقتصادى*، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٩.

(٥١) John A. Yankey: Op. Cit., pp. 2326-2327.

(٥٢) Cornelis A. Dekluyve : ***Strategic Thinking An. Executive Perspective***, Prentice Hall, New Jersey, 2000, p. 9.

(٥٣) Malcolm Payne: ***Social Work and Community Care,*** Macmillan, Press L.T.D, London, 1995, p. 108.

(٥٤) أحمد شفيق السكرى، محمود محمود عرفان: *الأساليب المعاصرة فى التخطيط للتنمية المجتمع*، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٦٢-٢٦٣.

(٥٥) إلهام حلمى عبد المجيد: *تخطيط الرعاية الاجتماعية البديلة*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص٦١-٦٣.

(٥٦) David A. Aaker: ***Developing Business Strategies,*** 5th Edition, John Wiley and Sons, Inc., N.Y., 1998, p. 199.

الفصل الخامس

التخطيط الاستراتيجي بين المشاركة واتخاذ القرار(*)

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بالعلاقة بين التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات والمشاركة في صنعها وتنفيذها وذلك من خلال العناصر الآتية:

تمهيد.

أولاً: مفهوم المشاركة.

ثانياً: مفهوم القرار.

ثالثاً: مفهوم القرار الاستراتيجى.

رابعاً: مراحل وخطوات اتخاذ القرار الاستراتيجي.

خامساً: العوامل المؤثرة فى صنع واتخاذ القرار.

سادساً: المشاركة واتخاذ القرار الاستراتيجى.

أ – أهمية المشاركة فى صنع واتخاذ القرار.

ب– الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند صنع واتخاذ القرار.

ج – القيم المؤثرة فى صنع واتخاذ القرار.

د – معوقات المشاركة فى صنع واتخاذ القرار الاستراتيجى.

سابعاً: الأيدلوجية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية.

– خاتمة.

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ ماهر مرعي ماهر– المدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الفصل الخامس

التخطيط الاستراتيجي بين المشاركة واتخاذ القرار(*).

تمهيد:

تعتبر المشاركة من الأهمية بمكان في عملية التخطيط الاستراتيجي وكذلك في عملية صنع واتخاذ القرار، وبقدر ما يكون هناك مشاركة إيجابية فعالة بقدر ما تتحقق مبادئ الديمقراطية في المجتمع، وتؤدي إلى تنمية روح التجديد والابتكار وعدم التقليدية في اتخاذ القرارات، كما أنها تتضمن تنفيذ هذه القرارات والخطط بجدية لأن المشاركين فيها يسعون جاهدين لتنفيذها بصورة فاعلة.

ولهذا فالباحث في هذا الفصل سيتناول عدة مفاهيم مثل المشاركة ومفهوم القرار بصفة عامة ومفهوم القرار الاستراتيجي بصفة خاصة ، وأي قرار نريد اتخاذه فلابد أن يمر بمجموعة من الخطوات والمراحل ابتداءاً من تحديد المشكلة المراد اتخاذ قرار بصددها حتى متابعة وتقييم نتائج هذا القرار، ولا يخفى على كل مسئول في موقع اتخاذ القرار أنه هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي عملية صنع واتخاذ القرار، ولهذا أوضح الباحث أهمية المشاركة في اتخاذ القرار وأهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند وضع واتخاذ القرار ، وهذه القرارات لا تتخذ بمنأى عند المجتمع وأفراده إذن فهي تتأثر بالعديد من القيم الموجودة في هذا المجتمع، سواء كانت قيم شخصية راجعة لمتخذ القرار نفسه أو قيم راجعة للمنظمة، أو قيم راجعة لعوامل مجتمعية محيطة بالمنظمة.

وفي ضوء ذلك لابد من معرفة المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة الجادة والفعالة في عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي، وهذه المشاركة وهذا القرار لا يتمان في فراغ بل في مجتمع له عاداته وتقاليده وقيمه وسياساته ومنهجيته التي يسير وفقاً لها

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ هاشم مرعي هاشم- المدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

وذلك ما يسمى بالأيدولوجية لهذا سوف نوضح فى هذا الفصل علاقة الأيدولوجية بالتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية.

أولاً : مفهوم المشاركة:

لقد تعددت المفاهيم التى تناولت المشاركة وتباينت وجهات النظر حولها ويمكن عرض مجموعة من هذه المفاهيم ثم وضع مفهوماً إجرائياً لها:

فهناك من يرى المشاركة على أنها المساهمة والتعاون فى وجه من أوجه النشاط[1].

وهذا التعريف لم يحدد طبيعة هذه المساهمة والتعاون وكذلك قد اقتصر بالمشاركة على أنها تتم في وجه واحد من أوجه النشاط ولم يحدد أهميتها وخطواتها ومن الذى يشارك ومتى يشارك.

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن المشاركة انخراط أو انغماس وارتباط أعضاء من عامة الجمهور المحتمل تأثرهم بالتغيير الحادث فى السياسة الاجتماعية والقانون فى ظل ظروف معينة فى عملية تخطيط وتنفيذ هذا التغيير[2]:

والمدقق النظر يرى أن هذا التعريف أكثر شمولاً وتوضيحاً – نوعاً ما– من التعريف السابق حيث أوضح الفئة التى يمكن أن تشارك وهى الفئة التى تتأثر بالتخطيط واتخاذ القرار فى مجال معين والذى قد ينتج عنه نوع من التغيير وتمارس هذه المشاركة فى ظل السياسة الاجتماعية التى ينتهجها المجتمع وكذلك القانون الذى يحكم هذا التغيير إذا ما حدث.

وعرفت المشاركة أيضاً بأنها العملية التي من خلالها يقوم الفرد بأداء عمل مشترك مع الآخرين بدلاً من أن يبقى الفرد كمتلق سلبى للخدمة أو المساعدة[3].

كما تعرف المشاركة من حيث كونها ذات ارتباط بالخدمة الاجتماعية بأنها المساهمة النشطة والتطوعية للأفراد والجماعات لتغيير الظروف التى أدت إلى حدوث المشكلة والتأثير على السياسات والبرامج التى تؤثر على نوعية حياتهم وحياة الآخرين (٤).وهذا التعريف أوضح أن المشاركة تتم عن طريق التطوع وليس الإجبار سواء كان للأفراد أو الجماعات وتستهدف إحداث تغيير مقصود فى طبيعة الظروف المحيطة التي تؤدى إلى حدوث مشكلات وتتم هذه المشاركة من خلال التأثير على البرامج والسياسات المجتمعية التى تستهدف حياة الأفراد فى هذا المجتمع. ويتفق مع هذا الرأى من يرى أن المشاركة هى مساهمة الجمهور فى عملية صنع القرار وفى تنفيذ البرامج وتقييمها، كما أنها عملية تتضمن تنمية قدرات الفئات المحرومة حتى يكونوا أكثر استقلالية واعتماداً على الذات بهدف رفع مستوى معيشة هؤلاء الأفراد ونمو شخصياتهم حتى لا يصبحوا مستقبلين فقط للخدمات والبرامج(٥).

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن المشاركة أكثر شمولاً واتساعاً مما سبق وخاصة إذا كانت مرتبطة بتنمية الموارد البشرية حيث أنها تؤكد على اشتراك الناس عن قناعة واهتمام فى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتى تؤثر فى حياتهم، وبهذا تكون المشاركة هى وسيلة وغاية على حدٍ سواء(٦). حيث تعتبر وسيلة فى كونها عملية يتعاون من خلالها الجمهور فى البرامج والمشروعات التنموية لتنمية قدراته. وتعتبر غاية أو هدف حيث أنها تساعد الجمهور على اكتساب المهارات، والمعرفة والخبرة حتى يمكنه تحمل مسئولية أكبر من أجل التنمية.

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد مفهوم المشاركة إجرائياً فيما يلى:

١- إسهام أفراد المجتمع فى صنع واتخاذ القرارات الخاصة بهم سواء كانت قرارات فردية أو جماعية.
٢- إسهام أفراد المجتمع فى وضع خطة الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.
٣- أن يشترك أفراد المجتمع فى تنفيذ خطة الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.
٤- أن يشترك الشباب فى متابعة وتقييم خطة الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.
٥- أن يتم هذا الإسهام بشكل إرادى يقوم على أساس رغبة أفراد المجتمع والتزامهم بهذا الإسهام .
٦- من خلال هذه المساهمة يتعلم كيف يحل ويواجه مشكلاته.
٧- تساعد هذه المساهمة على زيادة ونمو الوعى لدى المشاركين وتحمل المسئولية.

ثانياً: مفهوم القرار:

عرف القرار فى اللغة العربية بأنه الفصل أو القطع أو الاستقرار فى مسألة أو خلاف معين [٧].

كما ترى وجهة نظر بأن القرار هو خطة أو مرحلة من عملية مستمرة تتضمن تصميم عدة بدائل ترتبط بهدف أو أهداف، وتدفع توقعات إنسان ما فى هذه الخطة إلى تحديد طرق لحل معين، والتزام يوجهه إلى إعمال فكره وجهوده لتحقيق ذلك الهدف أو تلك الأهداف[٨].

بينما ترى وجهة نظر أخرى بأن القرار هو اختيار لطريقة أو سبيل تتخذه الإدارة للوصول إلى هدف مرغوب، وهو بهذا يعنى الانحياز إلى جانب نمط سلوكى محدد دون غيره، والأصل فى القرار أنه وسيلة لتحقيق الأهداف والمنافع التى تسعى إليها الإدارة أو تتجنب الأضرار التى تتوقعها[٩].

ويعرف أيضاً القرار بأنه الاختيار المدرك الواعى بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوباً بتحديد إجراءات التنفيذ [١٠].

ويمكن اعتبار القرار متسماً أو متصفاً ببعض الصفات الخاصة منها ما يلى [١١]:

١- القرار هو الاختيار بين البدائل.

٢- هناك عوامل تؤثر عليه مثل القيم والواقع.

٣- يسعى القرار لتحقيق هدف معين.

٤- يتبع القرار مجموعة من الإجراءات لتحقيق الهدف.

٥- قد لا يتصف القرار بالصفة القانونية حيث أنه من الممكن أن يكون هناك قرار مخالف للقانون.

وما يهمنا هنا فى هذا الفصل هو القرار الاستراتيجى لأهميته في التخطيط الاستراتيجى باعتباره تخطيط متوسط المدى وبالتالى يرتبط القرار بطبيعة التخطيط، وسوف يتم التركيز على هذا النوع من القرارات ويمكن عرض مجموعة من التعريفات التى تناولت مفهوم القرار الاستراتيجى فيما يلى:

ثالثاً: مفهوم القرار الاستراتيجى:

لا يوجد مفهوم محدد حول القرار الاستراتيجى تتفق عليه كل الآراء بل هناك تباين فى وجهات النظر التى تناولت هذا المفهوم حيث يعرف على أنه قرار غير روتيني وغير مهيكل ومعقد[١٢].

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن القرار الاستراتيجى ما هو إلا وسيلة لتحقيق غاية أو مجموعة من الغايات، وهذه الغايات أو الأهداف تتضمن تعريف نشاط المنظمة ومنتجاتها والأسواق التى يتم خدمتها

والوظائف التى يتم القيام بها، والسياسات الرئيسية التى تحتاج المنظمة إليها لكى تنفذ هذه القرارات حتى يمكن إنجاز الأهداف[١٣].

وعلى صعيد آخر تعرف القرارات الاستراتيجية بأنها تلك القرارات التى تتضمن عملية تحديد ما يجب أن تكون عليه الأهداف العامة للنظام وهذا النوع من القرارات يحاول الإجابة على سؤال رئيسى يتعلق بما هو غرض النظام وبمعنى آخر إلى أين يجب أن يسير هذا النظام[١٤] ؟

وفى تعريف آخر ينظر إلى القرار الاستراتيجى على أنه قرار غير مبرمج ويتضمن تخصيص قدر كبير من الموارد على مستوى المنشأة ككل[١٥].

كما تعرف القرارات الاستراتيجية على أنها ذات هيكل محدود ومداها الزمنى طويل وذات تطبيقات سياسية، وحساسة للتغيرات البيئية وتؤثر على العديد من أجزاء المنظمة[١٦].

ولقد وصف القرار الاستراتيجى بأنه [١٧]:

١- يتخذ على مستوى الإدارة العليا.
٢- يتعلق بجزء كبير من موارد المؤسسة.
٣- له تأثير على ربحية المنظمة فى المستقبل.
٤- يتطلب التنسيق بين العديد من الأنشطة بعضها البعض والوظائف بعضها البعض داخل المؤسسة.

ويمكن توضيح مفهوم القرار الاستراتيجى إجرائياً كما يلى:

١- القرار الاستراتيجى غير روتينى وغير مبرمج وغير معقد.
٢- القرار الاستراتيجى عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف أو أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب من خلال المنظمات العاملة مع هؤلاء الشباب.

٣- القرار الاستراتيجي يجعل مؤسسة رعاية الشباب تعمل في ضوء اتجاه طويل الأمد إلى حدٍ ما.

٤- يساعد على إعادة تحديد أو تخصيص موارد المؤسسة الشبابية لتحقيق أهدافها المنوطة بها.

٥- القرار الاستراتيجي يؤثر على المؤسسة الشبابية ككل.

رابعاً: مراحل وخطوات اتخاذ القرار الاستراتيجي:

إن صياغة واتخاذ القرار الاستراتيجي تعد بمثابة تطوير لخطط طويلة بغرض الإدارة الفعالة للتهديدات البيئية في ضوء نواحي القوة والضعف للمنظمة [١٨].

ولهذا تباينت وجهات النظر حول خطوات اتخاذ القرار الاستراتيجي وقد يأتي هذا التباين نتيجة لاختلاف التخصصات أو أن طبيعة المنظمات تختلف من منظمة إلى أخرى، وكذلك ربما يرجع إلى اختلاف موضوع القرار من موقف لآخر. ولهذا فإن الباحث سوف يقوم بعرض بعض وجهات النظر حول خطوات صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي كما يلي :-حيث ترى "**سامية فهمي** " ان صنع واتخاذ القرار يمر بالمراحل الآتية[١٩]:

١- تحديد المشكلة ٢-جمع البيانات ودراستها وتحليلها.

٣-إيجاد الحلول البديلة ومناقشة أولوية الحل الأمثل.

٤-اختيار أفضل البدائل لحل المشكلة واتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ ومتابعة آثاره ونتائجه.

بينما يرى "بوستر Poster" أن صنع واتخاذ القرار يمر بخمسة مراحل وهي[٢٠]:

١- تحديد المشكلة،

٢-تحديد الأهداف المراد اتخاذ القرار بشأنها.

٣-تحديد البدائل والحلول.

٤ - تقييم البدائل.

٥-اختيار البديل المُناسب واتخاذ القرار.

ويرى "على السلمى" أن عملية صنع القرار واتخاذه داخل أى منظمة إنما يمر بعدة مراحل وخطوات حتى يتم الوصول إلى القرار النهائى وتشمل ما يلى([٢١]):

١- تحديد الهدف المطلوب تحقيقه.

٢- استكشاف الطرق البديلة الموصلة إلى هذا الهدف.

٣- إجراء مقارنة بين تلك البدائل بتحليل مزايا كل منها وعيوبها.

٤- حساب القيمة المتوقعة لكل بديل فى ضوء التحليل المتكامل.

٥- اختيار البديل الأفضل الذى يتفوق على غيره من البدائل.

بينما يرى "روبنس **Robbins**" أن خطوات صنع واتخاذ القرار الاستراتيجى يمر بعدة مراحل وهى([٢٢]):

١- مرحلة تحديد الحاجة إلى قرار.

٢- مرحلة تحديد معايير القرار.

٣ -مرحلة تحديد أوزان لمعايير القرار.

٤- مرحلة تحدبد البدائل.

٥-مرحلة تقييم البدائل.

٦- مرحلة اختيار البديل الأفضل.

٧- صياغة القرار.

وأياً كانت وجهات النظر المختلفة حول الخطوات التى يمر بها صنع واتخاذ القرار فيرى الباحث أنها لا تتعدى الخطوات السبع التالية:

١- تحديد المشكلة:

يُعد تحديد المشكلة أولى خطوات صنع واتخاذ القرار الاستراتيجى، ومن أهمها حيث أن تحديد ال شكلة تحديداً دقيقاً يساعد ويحدد بدوره مدى فاعلية الخطوات التالية، وإذا ما كان هناك عدم تحديد للمشكلة المراد اتخاذ قرار بشأنها فإن القرار المتخذ سوف يكون قراراً غير سليم لعدم موافقته لطبيعة المشكلة التى اتخذ بصددها.

٢- تحديد المشكلة:

ويقصد بذلك تجميع الحقائق والمعلومات والبيانات حول المشكلة التى نحن بصدد اتخاذ قرار بشأنها وتصنيف هذه المشكلة حتى يمكن معرفة من الذى سيتخذ القرار؟ ومن الذى يجب استشارته عند اتخاذه ؟ ومن الذى يجب إبلاغه؟ وبدون هذا التصنيف نجد أنه من الصعب تحويل القرار النهائى إلى عمل فعال، ويتم التصنيف على أربعة أسس وهى [٢٣]:

أ) الفترة الزمنية المستقبلية للقرار أى ما هى المدة الزمنية التى تلتزم بها المنظمة للقيام بالعمل المتعلق بالقرار ؟

ب) وقع القرار على الوظائف والنواحى الأخرى."تأثير القرار".

ج) عدد الاعتبارات النوعية التى تدخل فى القرار.

د) مدى التكرار المنتظم للقرار.

وهذا التصنيف يضمن مساهمة القرار فى تحقيق أهداف المنظمة.

٣- وضع الحلول البديلة:

بعد تحديد المشكلة وتحليلها وتصنيفها وتجميع الحقائق والمعلومات حولها لابد من وضع مجموعة حلول بديلة لهذه المشكلة مع ملاحظة أن هذه الحلول البديلة إنما تختلف من مشكلة إلى أخرى ولكن

لابد من الوضع فى الاعتبار مجموعة من الخصائص والسمات التى يجب أن تكون متوفرة فى البديل المقترح وهى(٢٤):

أ) أن يكون البديل قابل للقياس .

ب) أن يتم تحقيقه فى الزمن المحدد له.

ج) أن يكون البديل قابل للتحقيق.

د) أن يكون البديل يعمل على تقليل الصراعات بين أعضاء المنظمة.

هـ) أن يكون البديل مرتبط بموضوع القرار والمشكلة التى نحن بصددها.

٤- تقييم كل بديل:

فى هذه المرحلة يتم تحديد مزايا وعيوب كل بديل، ولابد من مراعاة أن عملية تقييم كل بديل من الخطورة بمكان حيث أنها عملية معقدة وغير روتينية، كما أنها تتضمن درجة من المخاطرة وعدم التأكد من صلاحية هذا البديل(٢٥).ولهذا بُذلت محاولات عدة لتحديد ما هى المعايير التى يمكن على أساسها أن يتم تقييم البدائل وهى لا تختلف كثيراً عن اهم السمات التى يجب توافرها فى الحل البديل حيث ذكر "Bortol and Martins" خمسة معايير يمكن فى ضوئها وهى (٢).

أ) القابلية للتطبيق

ب) القبول من جانب متخذى القرار والمتأثرون به.

ج) التكاليف.

د) قابلية البديل للتراجع عنه.

هـ) تنفيذ ومتابعة الحل الذى تم اختياره.

٥- اختيار أفضل الحلول والبدائل:

فى هذه المرحلة يتم اختيار أفضل البدائل والحلول التى تحقق أهداف المنظمة ولا يتم هذا الاختيار ارتجالياً أو عشوائياً ولكن فى

ضوء مجموعة من المعايير حيث اقترح "Steiner and, Miner" قائمة مكونة من عشرين سؤلاً من الضرورى الإجابة عليها قبل اختيار البديل وهى([٢٦]):

أ) هل القرار متوافق مع أهداف المنظمة؟

ب) هل القرار متوافق مع البيئة الخارجية للمنظمة؟

ج) هل القرار متوافق مع البيئة الداخلية للمنظمة؟

د) هل مزايا القرار المتوقعة تبرر الأخطاء التى قد تترتب عليه؟

هـ) هل يتوافر الوقت الكافى لاسترداد ما أنفق على المنظمة وتحقيق الأرباح المطلوبة؟

و) هل القرار يتعارض مع قرارات أخرى داخل المنظمة؟

ز) هل القرار يتضمن قرارات فرعية مرتبطة ببعضها البعض؟

ح) هل تم اختيار هذا القرار وفق معايير محددة يمكن من خلالها الحكم على صلاحيته؟

ط) هل تم وضع خطط تفصيلية لتنفيذ هذا القرار؟

ى) هل القرار يتوافق مع دورة حياة الخدمات التى تقدمها المنظمة؟

ق) هل التوقيت لتنفيذ هذا القرار مناسب؟

ل) هل القرار يأخذ فى الحسبان المنظمات الأخرى التى تقدم نفس الخدمة؟

م) هل القرار يأخذ فى الاعتبار آراء المستفيدين من الخدمة وردود أفعالهم تجاه هذا القرار؟

ن) هل القرار يتضمن تقديم خدمات جديدة؟

ش) هل القرار يتضمن تقديم الخدمة خارج النطاق الجغرافى للمنظمة؟

إذا كان ذلك فلابد من التفكير فى القرار بهدوء.

ك) هل القرار يقلد ويحاكى قرارات المنظمات الأخرى التى تقدم نفس الخدم؟ إذا كان ذلك فلابد من التفكير فى القرار بهدوء.

ظ) هل المنظمة هى الأولى من نوعها تقدم هذه الخدمة للعملاء؟

ع) هل تم عمل دراسة دقيقة وتقييم شامل للمنافسة الخارجية للمنظمات الأخرى؟

غ) هل الخدمة المقدمة كافية لتحقيق عائد مناسب للمنظمة؟

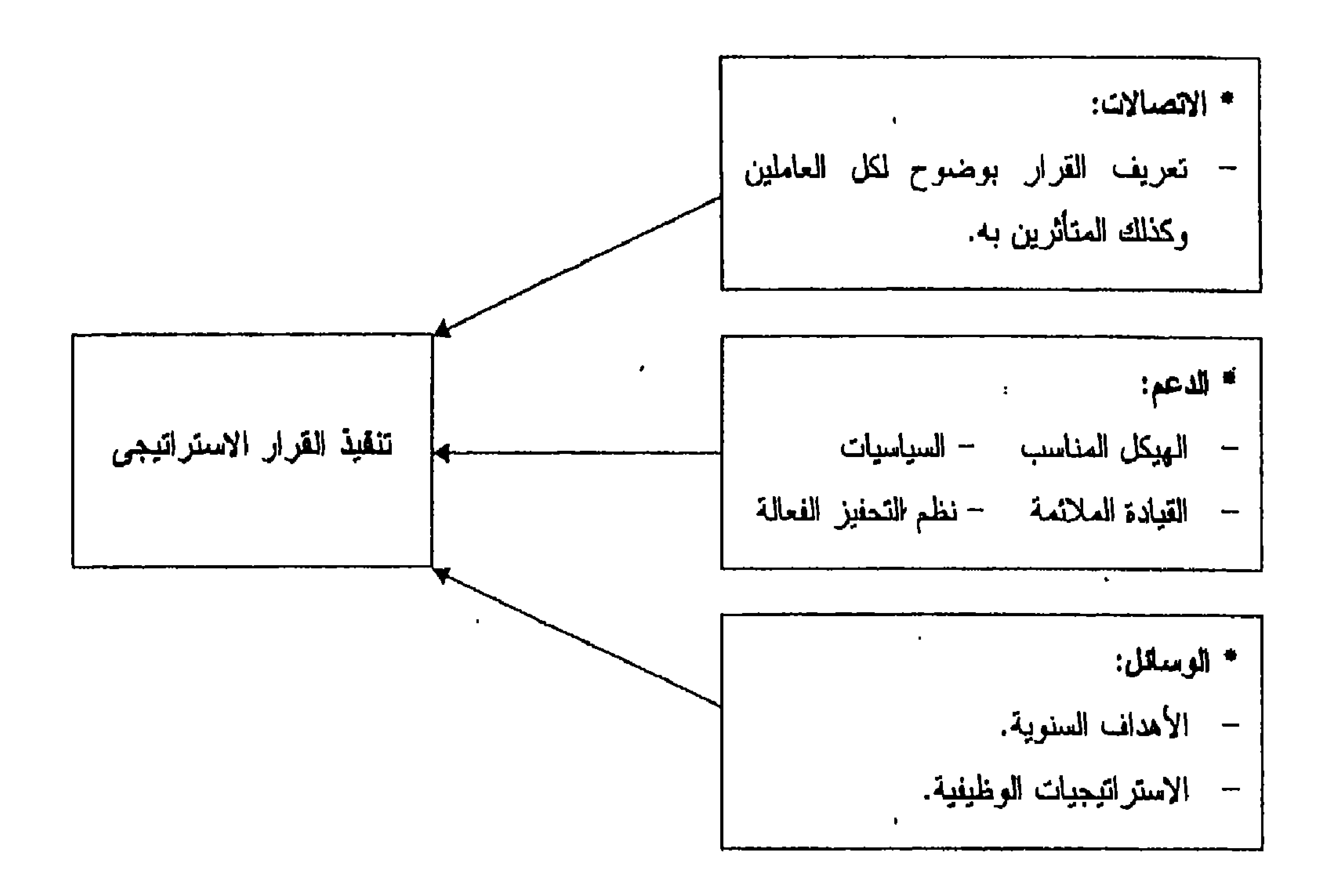
ى) ما مدى حاجة عملاء المنظمة للخدمة الجديدة التى يقدمها القرار؟

ويمكن بعد الإجابة على الأسئلة السابقة يمكن اختيار أفضل البدائل المتاحة والتى تحقق الأهداف المنوطة بالمنظمة.

٦ - *تنفيذ القرار:*

إن كل ما سبق من خطوات بشأن القرار الاستراتيجى، مازال حبراً على ورق لم يدخل حيز التنفيذ، ولابد من وضع البديل الذى تم اختياره موضع التنفيذ، وأحياناً تكون عملية التنفيذ عملية غاية فى السهولة وأحياناً أخرى تكون عملية التنفيذ غاية في الصعوبة ويتوقف ذلك على مقاومة الأفراد للتغيير(٢٧). وكذلك لابد من الوضع فى الاعتبار الأدوات التى يمكن من خلالها تنفيذ هذا القرار وتتمثل فى الهيكل التنظيمى للمنظمة، والسياسات المتبعة فى تنفيذه وكذلك العمليات التحفيزية، وعدم التكامل بين القرار المصاغ وأدوات تنفيذه يمنع التنفيذ الناجح للقرار(٢٨).

ويمكن توضيح هذه العناصر فى الشكل التالى[٢٩]:



٧- **متابعة التنفيذ وتقييم النتائج:**

إنه من الأهمية بمكان ألا تقتصر خطوات صنع واتخاذ القرار على تنفيذ القرار فى أرض الواقع، ولكنه لابد من متابعة جادة وتقييم مستمر للنتائج المترتبة على تنفيذ هذا القرار حيث يتم التأكد من تحقيق الهدف المراد من هذا القرار أم لا، وقد سبق وبين الباحث أن من صفات البديل الذى يتم اختياره إمكانية تغييره وإعادة صياغته بما يتلائم مع مستحدثات الأمور بالمنظمة ولا يتم التعرف علي ذلك إلا من خلال المتابعة والتقييم المستمر.

وهذه المتابعة إنما تحقق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[٣٠]:

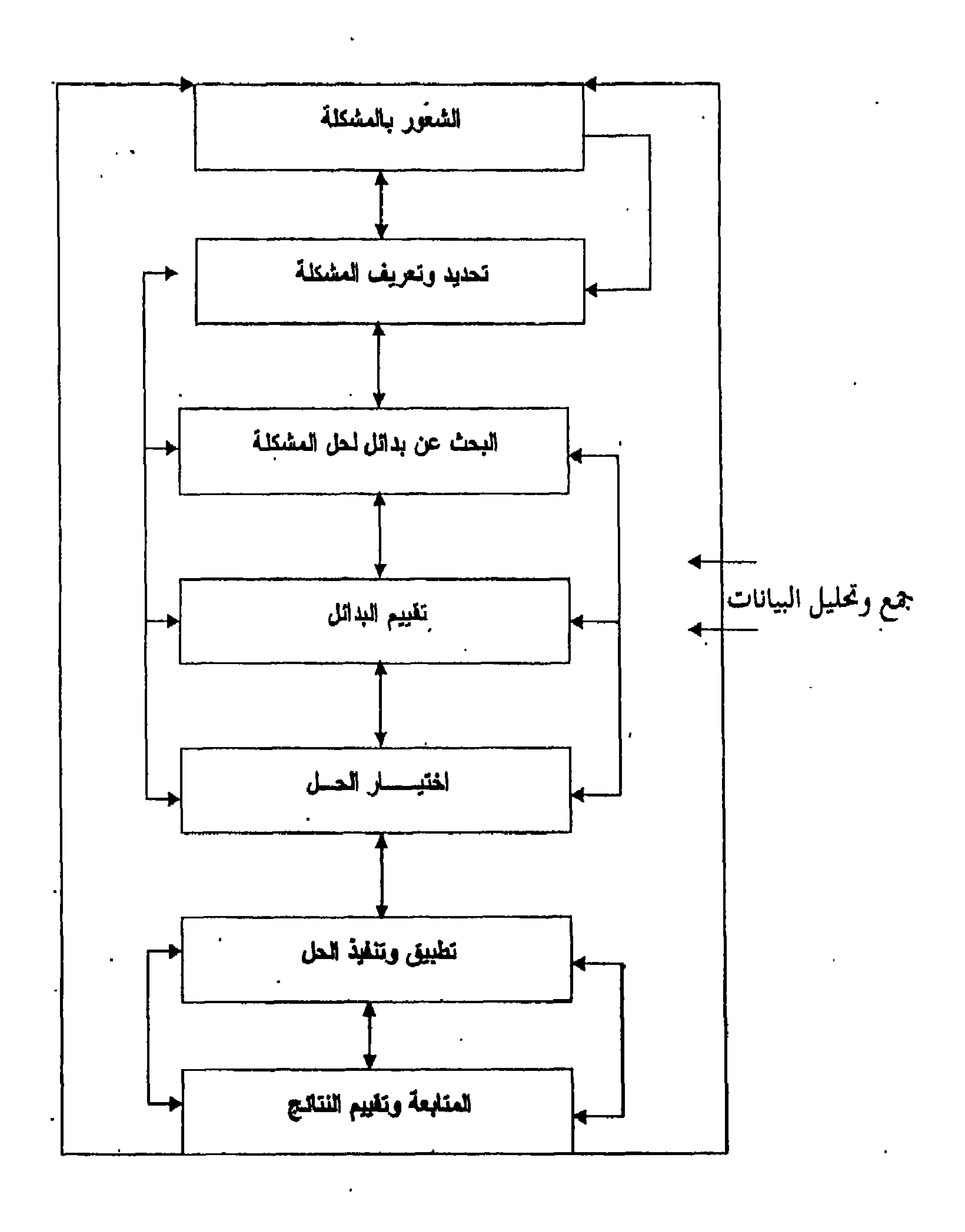
١- الوقوف على مدى سلامة الفروض التى تم الاعتماد عليها فى صياغة القرار الاستراتيجى.

٢- التأكد من أن القرار الاستراتيجى يتم تنفيذه وفقاً لما خطط له وفى الوقت المحدد للتنفيذ وفى ضوء الموارد المتاحة.

٣- تساعد على تدفق البيانات اللازمة لتقييم أداء المنظمة.

٤- التحسين المستمر، حيث يتم ذلك من خلال توافر البيانات والمعلومات عن القرار الاستراتيجى ومعرفة التغييرات الحادثة وظروف البيئة الداخلية للمنظمة وكذلك الظروف الخارجية لها يمكن التعديل فى صايغة القرار أو التعديل فى أساليب التنفيذ بما يتلائم مع المتغيرات الجديدة.

وخلاصة القول يمكن توضيح خطوات اتخاذ القرار الاستراتيجى فى الشكل التالى[٣١]:



الشعور بالمشكلة
تحديد وتعريف المشكلة
البحث عن بدائل لحل المشكلة
تقييم البدائل
اختيـــــار الحــل
تطبيق وتنفيذ الحل
المتابعة وتقييم النتائج
جمع وتحليل البيانات

خامساً: العوامل المؤثرة فى صنع واتخاذ القرار:

إن عملية صنع واتخاذ القرار ليست عملية سهلة، كما قد يتصور البعض حيث أن هناك العديد من العوامل التى تؤثر على عملية صنع واتخاذ القرار ومن هذه العوامل ما ذكره "**محمد عويس**" فيما يلى(٣٢):

١- أهداف المنظمة.

٢- الثقافة السائدة فى المجتمع.

٣-الواقع ومكوناته من الحقائق والمعلومات المتاحة.

٤-العوامل السلوكية.

بينما ترى "**نهى صوانى**" أن العوامل التى تؤثر فى عملية صنع واتخاذ القرار تتمثل فيما يلى(٣٣):

١- المجتمع الذى يعيش فيه الفرد صانع القرار.

٢- الأسلوب المعرفى لدى صانع القرار.

٣- مفهوم الذات وعملية صنع القرار.

٤- سمات الشخصية وصنع القرار.

٥- جنس صانع القرار.

٦- الخبرة المتوفرة لدى صانع القرار.

كما يحدد "**Dubrin**" مجموعة عوامل أخرى تؤثر فى صنع واتخاذ القرار الاستراتيجى وهى(٣٤):

١- الظروف التى أدت إلى حدوث المشكلة "العوامل البيئية".

٢- قدرات ومهارات صانع القرار.

٣- السمات الشخصية لدى صانع القرار.

٤- مدى توافر المعلومات وكيفية الوصول إليها لصنع واتخاذ القرار.

٥- العوامل السياسية السائدة فى المجتمع والمنظمة والتى تؤثر بدورها على صنع واتخاذ القرار.

٦- مستوى التأكد أو عدم التأكد عند صنع القرار.

وفى ضوء العوامل السابقة التى تؤثر على صنع واتخاذ القرار الاستراتيجى لابد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات ووضعها فى الحسبان حتى يمكن أخذ قرار عقلانى رشيد **وهذه الاعتبارات يمكن إجمالها فيما يلى**[٣٥]:

١- ***تنطوى عملية صنع واتخاذ القرارات على عناصر ملموسة وغير ملموسة*** وأيضاً على عناصر عاطفية ورشيدة وهذا يتطلب مرونة ذهنية تمكن من أخذ هذه العناصر فى الحسبان وتحليلها منطقياً كل على حدة.

٢- ***يجب أن يؤدى كل قرار إلى نتيجة تسهم فى تحقيق الهدف***، حيث أن معرفة الهدف معرفة جيدة تساعد كثيراً على تبسيط مهمة اتخاذ القرار، ومن الأمور الحيوية فى القرار هى أن يكون عملياً وقابلاً للتطبيق وبالتالى إذا كان الغرض معقداً ولا يمكن تحقيقه فيجب شطبه واستبعاده.

٣- ***لا يمكن إرضاء كل شخص:*** حيث أن معظم القرارات لا يمكنها أن تتفق مع أو ترضى كل شخص له مصلحة فيه أو يتأثر به، ومن ثم فهناك دائماً البعض الذى يشعر بأنه كان من الأفضل اتخاذ قرار مختلف، ولذا لكى يتحقق التوصل إلى قرار ما فإن التحدى الرئيسى الذى يواجه متخذ القرار عندئذ هو العمل على شرح هذا القرار وكسب تعاون الجماعة بكاملها لتأييده.

٤- ***توجد عادة عدة بدائل مرضية للاختيار:*** فى بعض الظروف تكون القرارات فيها تعتمد على تقدير أى العوامل أكثر أهمية، وعلى

الوزن الذى يعطى لكل عامل، وعلى ما يتخذ بشأنها للوصول إلى القرار المعين.

٥- *استخدام التفكير الخلاق فى عملية اتخاذ القرار*: حيث أن أفضل إجابة للمشكلة قد تكون شيئاً لم يسبق عمله من قبل أو مزيجاً لأفكار معروفة جمعت مع بعضها البعض بطريقة جديدة، ولا شك أن الخيال والابتكار يعتبران من المداخل الممتازة لتنمية البدائل الممكنة وسبل العمل.

٦- *اتخاذ القرارات عملية ذهنية ويجب تحويلها لعمل مادى:* إن العمليات الفعلية التى يتم بمقتضاها اتخاذ القرارات تتكون من أفكار ومفاهيم ذهنية، وبالتالى لا ترجع الزيادة الفائقة عن الحد للمسائل الواجب إقرارها، أو إلى عدم توفر الوقت الكافى ولكنها ترجع إلى مسألة التغلب على العوائق الذهنية والتحول من العمل الذهنى إلى العمل المادى.

٧- *تستلزم عملية اتخاذ القرارات الفعالة وقتاً كافياً*: من الشائع أن متخذ القرار يحتاج إلى وقت للتفكير وأيضاً قائمة بالموضوعات والمشكلات التى يجب أن يبت فيها وذلك قبل الميعاد المحدد لاتخاذ القرار بوقت كاف، ومن ناحية أخرى لا يمكن لمتخذ القرار أن يؤجل اتخاذ القرارات إلى ما لا نهاية، فالتأخير قد يؤدى إلى سحب السلطة منه ومنحها لآخرين أكثر منه قدرة على اتخاذ القرارات.

٨- *اتخاذ القرار وعدم التهرب منه أبداً:* ينبغى على متخذ القرار أن يواجه عملية اتخاذ القرارات لأنها عمله الأساسى، وأن أسوأ قرار يمكن أن يتخذه هو عدم اتخاذ القرارات، وهذا ما قد يجلب عليه مشاكل لا حصر لها.

٩- ***الاعتراف بحتمية التغيير:*** إن القرارات يجلب معها التغيير وينبغى على متخذ القرار أن لا يخشى التغيير، وهذا التغيير قد يكون بناءً أو هداماً، ولابد من الوضع فى الاعتبار استمرارية المحافظة على الحركة الإنشائية البناءة فى المنظمة.

١٠-***وضع القرار تعنى الإجابة على السؤال:*** هل كان القرار سليماً أو خاطئاً؟ وينبغى توقع بعض القرارات الخاطئة، إذ أن من لا يخطئ لن يتقدم، على أن يتم تصحيح القرار الخاطئ بأسرع ما يمكن وبأقل التكاليف والاستفادة من هذا الخطأ فى قرارات مستقبلية.

١١-***الاعتراف بأن القرار سيترتب عليه سلسلة من الأعمال:*** غالباً ما ترتبط بوظائف منظمة ما بعضها مع البعض، ومن ثم فإن الإضافة إلى نشاط قائم أو تعديله سيجلب معه تغييرات فى الكثير من الأنشطة الأخرى لهذه المنظمة، وهذا يتطلب من متخذ القرار أن يكون مستعداً للدفاع عن قراره أو تعديله أو إلغائه وذلك فى ضوء سلسلة الأعمال التى يجلبها القرار.

١٢-***ممارسة علمية اتخاذ القرار لاكتساب المهارة فيها:*** إن قيام الفرد بدراسة وملاحظة القرارات التى يتخذها الآخرون لن تفيده كثيراً ، كما انها ذات قيمة محدودة فى سبيل جعله ماهراً فى عملية اتخاذ القرار.

١٣-***تفاوت القرارات من حيث أهميتها وخطورتها:*** حيث أن هناك العديد من المواقف الجديدة وأكثر تعقيداً تفرض نفسها على حياة المؤسسة مما يجعل الاعتماد على الخبرة السابقة فى اتخاذ القرار أمراً مستحيلاً معه تحقيق الهدف المنشود.

سادساً: المشاركة واتخاذ القرار الاستراتيجي:

لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية المشاركة بصفة عامة والمشاركة فى صنع واتخاذ القرار بصفة خاصة، حيث أن المشاركة -من وجهة نظر الباحث- هى بمثابة إحدى الوسائل لإيجاد نوع من المبادءة والمبادرة والتعاون بين الناس، وتعمل على إيجاد نوع من تحمل المسئولية للمشاركين، وتقلل من فرص الاعتمادية والاتكالية، ثم أنها تساعد على تعظيم فرص نجاح القرار المشارك فيه.

ولهذا فإن العديد من الحكومات تركز بقدر كبير على مشاركة السكان فى صنع واتخاذ القرار لما تعتقد فيه هذه الحكومات من قدرات المواطنين وخبراتهم فى إيجاد نوع من التفاعل بينهم وبين الحكومة وتحمل المسئولية المشتركة تجاه حل العديد من القضايا والمشكلات، وبهذا تعتبر المشاركة عنصراً هاماً فى تطوير عملية الديمقراطية القائمة على الثقة المتبادلة(٣٦).

ويمكن مناقشة المشاركة واتخاذ القرار الاستراتيجى من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية وهى:

أ – أهمية المشاركة فى صنع واتخاذ القرار.

ب- اعتبارات المشاركة فى صنع واتخاذ القرار.

ج – القيم المؤثرة فى صنع واتخاذ القرار.

د – معوقات المشاركة فى صنع واتخاذ القرار.

ويمكن مناقشة تلك المحاور فيما يلى:

أ) أهمية المشاركة فى صنع واتخاذ القرار:

حين الحديث عن صنع واتخاذ القرار يأمل متخذ القرار أن يصل به إلى أعلى مستوى من الكفاءة ولكى يحدث ذلك فلابد من مشاركة الجماهير وكذلك العاملين بالمنظمة فى صنع واتخاذ هذا

القرار، حيث يؤدي ذلك إلى ارتباطهم بالمنظمة ويعملون جاهدين لتنفيذ هذا القرار، لأنهم يشعرون بأن هذا القرار نابع منهم وهو قرارهم ومسئولون عنه.

ويمكن توضيح أهمية المشاركة فى صنع واتخاذ القرار فى النقاط التالية(٣٧):

١- المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية لا تتم بدون مشاركة شعبية.

٢- من خلال المشاركة فى اتخاذ القرار يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم.

٣- اشتراك المواطنين والعاملين فى صنع واتخاذ القرار إنما يضمن مساندةً وتأييداً لهذا القرار مما يجعله أكثر ثباتاً وأعم فائدة.

٤- المواطنون هم أقدر الناس على تحديد احتياجاتهم ويعرفون أكثر من غيرهم ما يصلح لمجتمعهم.

٥- لا يمكن اكتشاف كل المشاكل التى يمكن اتخاذ قرار بشأنها بواسطة المهنيين فقط مما يدعم ضرورة إشتراك الأهالى معهم.

٦- إن المساهمة التطوعية فى اتخاذ القرار إنما تعمل على تحقيق مبدأ الديمقراطية فى الخدمات المقدمة والمترتبة على هذا القرار.

٧- المشاركة فى اتخاذ القرار إنما هى مساندة حقيقة للجهد والإنفاق الحكومى.

٨- المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار تؤدى فى بعض الأحيان لفتح مجالات جديدة لتقديم الخدمات والأنشطة، وتوجه أنظار الجهات الحكومية إلى مجالات جديدة ربما قد تكون غائبة عن التفكير الحكومى.

٩- عملية المشاركة فى اتخاذ القرار إنما تساهم بشكل أو بآخر فى نمو الوعى الاجتماعى لأفراد الشعب وحث بقية المواطنين على المشاركة.

١٠-لا يقتصر دور المشاركة على صنع واتخاذ القرار فقط بل لابد أن يمتد للمتابعة والتقييم حيث أن ذلك يساعد على إيجاد نوع من الرقابة والضبط وهذا بدوره يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والأخطاء والعمل على مواجهاتها، ونقاط القوة والعمل على تدعيمها.

١١-إن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع كما أنها تحقق رضاء المواطنين من الخدمات والسلع التى يشتركون فى اتخاذ القرار بشأنها.

١٢-إن المشاركة فى اتخاذ القرار تعود المواطنين الحرص على المال العام -وهى- مشكلة تعانى منها الدول النامية. (عدم الحرص على المال العام) كما أنها تجعلهم أكثر إدراكاً لحجم مشاكل مجتمعهم.

١٣-المشاركة فى اتخاذ القرار إنما تفتح باباً للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية كما تهيئ لإيجاد قنوات اتصال سليمة بينهما.

١٤-تساهم المشاركة فى اتخاذ القرار على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة ببرامج التنمية ومتطلباتها.

١٥-المشاركة فى اتخاذ القرار تؤدى إلى تعليم الشعب بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته ويتخذ قراراً بشأن ما يواجهه من عقبات ومشكلات.

١٦-تؤدى المشاركة فى اتخاذ القرار إلى إثراء تلك القرارات لأنها تصبح متأثرة بخبرات ومعلومات متنوعة، كما أن الإجراءات المتخذة تصبح أكثر ملائمة للموقف[٣٨].

١٧-لا تقف أهمية المشاركة فى اتخاذ القرار عند هذا الحد بل تتجاوزه لتحقيق تنمية المهارات الإدارية للمنفذين عامة، وفى مجال اتخاذ القرارات بصفة خاصة، كما أن المشاركة تساعد على إيجاد الفهم المتبادل بين الإدارة والعاملين مما يدعم مفهوم العلاقات الإنسانية، والعمل بروح التضامن لفريق متعاون متكامل[٣٩].

أضف إلى ما سبق حول أهمية المشاركة فى اتخاذ القرار ما يلى[٤٠] :

١٨-تتيح المشاركة فى اتخاذ القرار للمشاركين الرؤية الكاملة والواضحة للمنظمة وأهدافها بدلاً من النظرة المحدودة لكلٍ منهم فى نطاق عمله أو وحدته التى يعمل بها. ولا شك أن هذه الرؤية تؤدى إلى تركيزهم على الأهداف التنظيمية، وتحقيق التنسيق والتعاون بين أعضاء التنظيم.

١٩-زيادة الفهم المتبادل بين أعضاء التنظيم وتقليل النزاع والمنافسة الضارة بينهم، لأن عملية المشاركة تعطى الفرصة لتعرف المنفذين على أهداف القرار والآثار المترتبة على اتخاذه فى جوانب العمل المختلفة فى المنشأة. ومدى مساهمته فى تحقيق الهدف الرئيسى للمنشأة، كما أن المشاركة تؤدى إلى التعرف على وجهات النظر المختلفة وكيفية الاستفادة من أفكار الغير فى تحسين جودة القرارات الصادرة.

٢٠-تسهم المشاركة فى تنمية مهارات المرؤوسين الإدارية، وتكوين صف ثانٍ لمتخذى القرارات، خصوصاً وأن القرار يمثل ركناً أساسياً من عمل المدير ويدخل فى كافة وظائفه المختلفة، ويؤثر

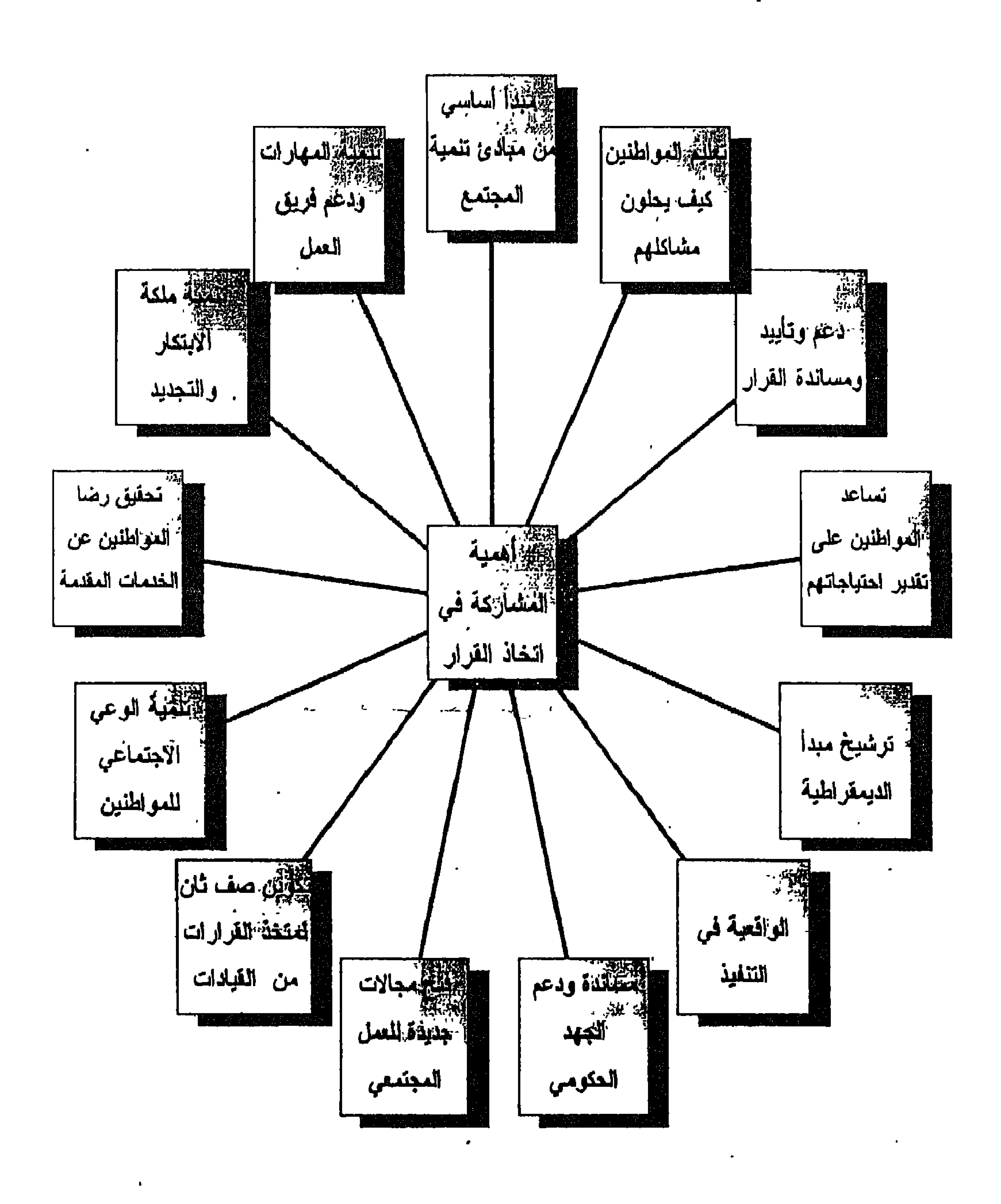
على نتائج أدائية لفترات طويلة من الزمن كما أن هذا الأسلوب يدعم مفهوم الطريقة العملية وأهميتها عند ممارسة العمل، وكيفية مراعاة الموضوعية والدقة عند تحليل البيانات وتقييم النتائج.

٢١-تساعد المشاركة على تنمية ملكة التجديد والابتكار لدى العاملين مما يؤدى إلى تحسين جودة القرارات الصادرة، ويرجع ذلك إلى أن المشاركة الحقيقية من قبل العاملين تستلزم منهم جهداً ودراسة لتحليل الموقف محل اتخاذ القرار، وتتطلب منهم التفكير في البدائل الممكنة لمواجهة المشكلة والنتائج المرتبطة بكل بديل، وتبادل الأفكار فيما بينهم للوصول إلى أحسن النتائج، وأن هذا الجهد المبذول من قبل العاملين يؤدى إلى توسيع دائرة تفكيرهم ومدركاتهم للأمور.

٢٢-تضفى عملية المشاركة على القرارات الصادرة صفة الواقعية مما يؤدى إلى تحفيز العاملين نحو تنفيذها، لأن عملية المشاركة تؤدى إلى نقل الظروف الخاصة بالتنفيذ للمدير مع بيان الإمكانيات الحقيقية المتاحة، والتي تحد من فاعلية الأداء ومقترحات الحلول المناسبة لتجاوزها، كما أنها تؤدى إلى تقارب وجهات النظر بين الرؤساء والمرؤوسين، ووجود لغة واحدة للتفاهم، كما أنها تبين حقيقة الواقع الفعلى لظروف الأداء والعمل بالمنشأة.

٢٣-تساهم المشاركة فى رفع الروح المعنوية للعاملين لتدعيم مفهوم العلاقات الإنسانية، وإحساس المرؤوسين بتحقيق الذات نتيجة اشتراكهم فى القرارات التى يتولون تنفيذها، ومن الطبيعى أن ارتفاع الروح المعنوية يؤدى إلى زيادة إنتاجية العاملين وزيادة انتمائهم وربطهم بالمنشأة وأهدافها.

ومما سبق يمكن توضيح أهمية عملية المشاركة في اتخاذ القرار فيما يلي:



ب- الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند صنع واتخاذ القرار:

هناك مجموعة من الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند صنع واتخاذ القرار يمكن توضيحها فيما يلى:

١- مراعاة أن تركز المشاركة على القضية الأساسية الخاصة باختيار البدائل المختلفة وكذلك حل المشكلة متضمنة مراحلها المختلفة من التعرف عليها وتفسيرها وتشخيصها وتنفيذ الحل الذى يعتبر هو أفضل الحلول المتاحة(٤١).

٢- مراعاة أن تتم المشاركة فى وجود لامركزية حقيقية تتوزع فيها السلطة مؤسسياً ومكانياً بشكل واضح وفعال وتكون المشاركة حقيقية وجادة حتى يمكن أن تؤتى ثمارها المرجوة(٤٢).

٣- مراعاة الوقت المتاح لصنع واتخاذ القرار، حيث يعتبر الوقت من العناصر المهمة فى اتخاذ القرارات ولا ترجع أهمية الوقت فقط للمدير الذى يتخذ القرارات ولكن كذلك للمشاركين فى صنع واتخاذ القرار، حيث أنه توجد قرارات يكون أمامها وقت كاف للتفكير فيها واتخاذها على عكس قرارات أخرى لابد من صنعها واتخاذها بصورة عاجلة(٤٣).

٤- المشاركة فى اتخاذ القرار ما هى إلا نوع من تنمية الموارد البشرية التى هى هدف التنمية التى تمت فى دول شرق آسيا حيث الافتقار إلى الموارد الطبيعية وقلة رؤوس الأموال، ولكنها اهتمت بالبعد الإنسانى على فترات طويلة مما أدى إلى نجاح برامج هذه التنمية(٤٤) وهذا ما اولته مصر اهتماماً بالغاً فى الفترة الأخيرة .

٥- مراعاة العامل الاقتصادى فى المشاركة فى صنع واتخاذ القرار بحيث تكون عملية المشاركة غير مكلفة أكثر من اللازم، كما لابد من الوضع فى الاعتبار أن لا تكون المشاركة وسيلة لتصيد أخطاء المشاركين فى اتخاذ القرار، إضافةً إلى هذا لابد من تحقيق سرية المعلومات فى بعض الأحيان التى تتطلب ذلك من المشاركين فى صنع واتخاذ القرار(٤٥).

ج) القيم المؤثرة فى صنع واتخاذ القرار:

سبق وقد تبين أن عملية صنع واتخاذ القرار ليست بالعملية السهلة ولكنها معقدة للغاية ويتدخل فيها أكثر من متغير وعامل منها السمات والقيم الشخصية لمتخذ القرار، القيم التنظيمية أى الراجعة إلى المنظمة التى يعمل فيها، كما أن متخذ القرار لا ينعزل عن المجتمع وبيئته التى يعيش فيها وكذلك إذا كان متأثراً باتجاه معين أو مجموعة سياسية معينة كالأحزاب والنقابات مثلاً، كل ذلك بدوره سواء كان بطريق مباشر أو غير مباشر إنما يؤثر على صنع واتخاذ القرار المستهدف ومن الصعوبة بمكان عزل تلك القيم والمعايير عند صنع واتخاذ القرار وإنما لابد من وضعها فى الحسبان.

ويمكن توضيح تلك القيم المؤثرة فى عملية صنع واتخاذ القرار فيما يلى:

١ - القيم الشخصية والثقافة الشخصية للفرد:

لا يمكن إنكار أن القيم الشخصية لمتخذ القرار تؤثر على عملية اتخاذ القرار، ويكون تأثير القيم بدرجة كبيرة فى بعض مراحل صنع واتخاذ القرار، فى حين يقل فى البعض الآخر، وقد يتلاشى تأثيره فى مراحل أخرى، والقيم الشخصية تؤثر على إدراك متخذ القرار للمواقف والمشكلات التى يواجهها:

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن الأفراد يختلفون فى قيمهم الشخصية واتجاهاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وهذا الاختلاف يؤثر على مدى إدراك الأفراد للمشكلة، ويزداد ذلك التأثير عندما يكون[٤٦]:

- المعلومات غير متوفرة وغير دقيقة.
- المعلومات المتوفرة فى صورة غير كمية (وصفية).
- القرارات ذات طبيعة استراتيجية.
- متخذ القرار فى مستوى الإدارة العليا.
- القرارات غير روتينية، وليست متكررة وغير مبرمجة.
- القرارات متعلقة بالأجل الطويل.
- نتائج القرارات تنطوى على نوع من المخاطرة.
- تأثير القرارات على مجتمع كبير.

٢ - القيم التنظيمية:

وهي تلك القيم المرتبطة بالمنظمة التى يعمل فيها متخذ القرار وهذه القيم تتمثل في الإنتاج، والبحث والتطوير والتسويق والتمويل، والموظفين، ولا يمكن تجاهل إحدى هذه القيم عند صنع واتخاذ القرار، وقد يحدث صراع بين القيم الشخصية لصانع ومتخذ القرار وتلك القيم التنظيمية على نتائج عملية صنع واتخاذ القرار، وقد يحدث صراع بين القيم الشخصية لصانع ومتخذ القرار وتلك القيم التنظيمية على نتائج عملية صنع واتخاذ القرار، ولذا وجب على صانع ومتخذ القرار أن يعمل جاهداً على إزالة ذلك الصراع، بما يتوافق مع الصالح العام للمنظمة والمجتمع، وأن يفهم أن قيمة الشخصية تؤثر فى صنع واتخاذ القرار(٤٧).

٣- القيم السياسية:

ليس هناك مجتمع فى العالم لا يتوفر فيه مجموعات سياسية لها دور مؤثر على السياسة مثل الأحزاب السياسية، والنقابات والمنظمات المهنية وغالباً ما يتأثر صاحب القرار بقيم مجموعته السياسية التى ينتمى إليها، ويهدف من وراء اتخاذ القرار تحقيق المصالح وإشباع الحاجات السياسية لها، وقد يتأثر صاحب القرار بمفهوم السياسة وقيمها مثل مفهوم المصلحة العامة، والمساواة، وتختلف هذه القيم عن القيم الأيدولوجية بكونها لا تنطوى تحت مفاهيم عقائدية، فصاحب القرار إن كان من حاملى هذه القيم فإن قراره يكون مبنياً على أساسها(٤٨).

وبالتالى يمكن القول بأن القيم تلعب دوراً هاماً فى كل مرحلة من مراحل صنع واتخاذ القرار حيث أن هذه القيم توجه صاحب القرار فى اتجاه معين وتبعده عن اتجاه آخر.

د) معوقات المشاركة فى صنع واتخاذ القرار الاستراتيجى:

توجد مجموعة من المعوقات التى تحد من المشاركة فى صنع واتخاذ القرار على الرغم من أهمية تلك المشاركة فى نجاح عملية صنع واتخاذ القرار، وهذا ما أوضحه تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم حيث أشار إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين المشاركة فى صنع

واتخاذ القرار وبين نجاح مشروعات التنمية حيث: أوضح أن نسبة ٨% فقط من المشروعات والقرارات التى لا تتحقق فيها المشاركة هى التى نجحت فقط، فى حين أوضح التقرير أن نسبة ٦٤% من المشروعات التى تحققت فيها المشاركة الحقيقية قد أدت إلى نجاح متقدم وفعال[٤٩].

وفيما يلى يمكن عرض مجموعة من هذه المعوقات للمشاركة بصفة عامة والمشاركة فى اتخاذ القرار بصفة خاصة كما يلى[٥٠]:

١- الاتكالية والاعتماد على الغير وعدم تحمل المسئولية.

٢- عدم الجدية فى الأخذ بالتحليل العلمى للوقوف على احتياجات المجتمع وموارده المادية والبشرية، مما يؤثر سلباً على طبيعة القرارات المتخذة نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

٣- عدم وضوح قنوات الاتصال بين العاملين بالمنظمة والمشاركين فى صنع واتخاذ القرار مما يعرقل صنع واتخاذ القرار وكذلك تنفيذه.

٤- عدم توافر الخبرة الكافية لدي من يشاركون فى صنع واتخاذ القرار.

٥- على الرغم من المزايا التى تحققها المشاركة إلا أن البعض يرى أن القرارات الجماعية يصعب فيها تحديد مسئولية جماعية بخصوص القرارات التى توصلوا إليها، وهذا فى حد ذاته يعتبر من معوقات المشاركة فى عملية صنع واتخاذ القرار.

٦- قلة الاهتمام الكافى بالبحوث العلمية التى تكشف عن نواحى القوة والضعف فيما تحققه المشاركة من نتائج، وكذلك عدم الاهتمام الكافى بقياس ما تحققه المشاركة فى صنع واتخاذ القرار من رضا وإشباع لنفس المشارك.

٧- عدم التنسيق الكافى بين إدارة المنظمة سواء كانت حكومية أو أهلية يقلل من فاعلية المشاركة فى عملية صنع واتخاذ القرار.

٨- عدم توافر الوقت الكافى لدى المواطنين للمشاركة فى مشروعات التنمية وصنع واتخاذ القرار.

٩- أحياناً تكون الجوانب السياسية لها دور فى تعويق عملية المشاركة وذلك فى حالة اتخاذ قرارات مركزية، ولا يسمح للأفراد بمشاركة فعلية فى تحديد وتنفيذ البرامج والمشروعات والقرارات المتخذة بشأنها.

١٠-فقدان الثقة فى المسئولين عن المشروعات والقرارات المتخذة بشأنها.

١١-نقص الوعى الاجتماعى لدى المواطنين وانخفاض الدخول بصفة عامة(٥١).

١٢-ديكتاتورية متخذ القرار لا يسمح بمشاركة المواطنين.

١٣-مرور المشارك بخبرات سيئة أثناء عملية المشاركة مما يجعله لا يشارك.

سابعاً: الأيدولوجية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية:

يستهدف التخطيط من أجل التنمية توفير أقصى قدر ممكن من الرعاية الاجتماعية والرفاهية للإنسان وذلك عن طريق خدمات فردية أو جماعية أو مجتمعية، والأيدولوجية تعنى وتتضمن الفلسفة السياسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فإذا كانت الأيدولوجية السائدة فى المجتمع تتجه إلى الفردية والتركيز على الفرد والحرية الفردية نجد أن خدمات الرعاية الاجتماعية تأخذ الطابع العلاجى الفردى(٥٢).

أما إذا كانت الأيدولوجية السائدة فى المجتمع تهتم بالمجتمع ككل وبإحداث التغييرات الجذرية فى المجتمع فإن التخطيط لخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية يأخذ الطابع الوقائى والتنموى والإصلاح الاجتماعى الشامل وضرورة توفير العدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع(٥٣).

والأيدولوجية السائدة فى المجتمع تعبر عن مجموعة الأفكار والمعتقدات الخلقية والدينية والسياسية التى تمثل التراث الثقافى والحضارى للمجتمع وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ(٥٤).

وفى ضوء المدارس الفكرية والاجتهادات النظرية والنماذج والأساليب التطبيقية التى تناولت أيديولوجيات التخطيط طبقاً لطبيعة المجتمع الذى يمارس فيه فقد أشار "**ولنسكى ولبوكسو**" إلى توضيح مفاهيم الرعاية الاجتماعية فى إطار مستويين **أولهما المستوى الفردى**

وتستهدف الرعاية الاجتماعية فى ضوء هذه الأيديولوجية إلى مساعدة الناس والعمل على إشباع احتياجاتهم من خلال الأسرة والمجتمع، خاصة بعد فشل الأسرة فى إشباع هذه الاحتياجات(٥٥). أى أن الرعاية الاجتماعية وفق هذا التوجه قائمة على المنهجية الفردية باعتبارها جزءاً أساسياً من الرعاية الفردية(٥٦). ووفق هذا التوجه فإن الأسرة واقتصاديات السوق هما الوسيلتين اللتين تؤدى من خلالهما خدمات الرعاية الاجتماعية، ويشبعان احتياجات الفرد وهذا المنظور يرى البعض أنه يركز على التعامل فى ظل سياسة غير فعالة فى المجتمع(٥٧).

وهذا الاتجاه له مجموعة من السمات والتى يمكن توضيحها فيما يلى(٥٨):

١- التخطيط للخدمات والبرامج والمشروعات يتم على أساس جزئى قطاعى وليس على أساس شامل، وتركز هذه الجهود لمواجهة وحل مشكلة واحدة أو مشكلات قطاع واحد بدلاً من بعثرة الجهود والإمكانيات دون تحقيق تقدم ملموس.

٢- الإيمان بالتخصص والاهتمام بالكيف أكثر من الاهتمام بالكم.

٣- التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية يتم على المستوى المحلى وتبنى مفهوم اللامركزية والاهتمام بالمحليات، وتدعيمها بالوسائل المادية والفنية لزيادة قدراتها على مواجهة وحل مشكلات المجتمع المحلى سواء كان مجتمعاً ريفياً أو بدوياً أو حضرياً.

٤- فى هذا الاتجاه يتم استخدام استراتيجيات وتكنيكات التدخل المهنى التى تركز على أساس تعاونى تفاعلى ومبدأ حق تقرير المصير والاعتراف بحقيقة وجود تمايز واختلاف بين الناس واستناداً إلى مبدأ فردية كل حالة او ما يسمى بمبدأ التفريد.

٥- التخطيط فى ظل هذا الاتجاه يركز على تنظيم التفاعل بين الناس بهدف تنشيط وتعظيم المشاركة الإيجابية الفعالة للمواطنين فى اتجاه مواجهة وحل مشكلاتهم بأنفسهم وإحلال صفات الاستقلالية بدلاً من صفات الاتكالية والاعتماد على الغير.

٦- تنطلق جهود التخطيط من الاتصال المنظم بين أفراد المجتمع وقياداته المؤثرة والممثلة لهم أصدق تمثيل وتوافر نظام سياسي قوى ومستقر لتحقيق الأهداف العامة المشتركة للمجتمع.

٧- مؤيدوا هذا الاتجاه يرون أن التخطيط القومى الشامل يتعارض أحياناً مع قيم الديمقراطية والحرية الفردية للناس وحق كل إنسان فى تقرير مصيره وبنفسه وصياغة شكل وظروف الحياة التى يرغب أن يعيش فى ظلها.

٨- إن برامج ومشروعات وخدمات الرعاية الاجتماعية لا يمكن تحقيق أهدافها المرجوة إلا فى ظل المجتمعات الديمقراطية التى تقوم على اقتصاد حر مفتوح وتشجيع وتدعيم القطاع الخاص وتوفير الأمن والحماية لرؤوس الأموال والإستثمارات الوطنية والأجنبية وأن يكون قانون العرض والطلب هو أساس أى نشاط صناعى او زراعى أو خدمى على أن يتم ذلك كله فى إطار سياسة واضحة محددة يرتضيها كل مجتمع لنفسه.

٩- فى ضوء هذا التوجه تأخذ خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية عادة طابعاً علاجياً وتقدم على أساس فردى، أى احترام مبدأ فردية كل حالة أكثر مما تأخذ هذه الخدمات والبرامج والمشروعات الطابع التنموى القومى المركزى الشامل.

١٠-يؤمن هذا الاتجاه بأن أى تغييرات اجتماعية مرغوبة يجب أن تنبثق من الناس أنفسهم وتعتمد أساساً على قدراتهم وإمكاناتهم ومواردهم

المحلية وأن هذه التغييرات والإصلاحات الاجتماعية إنما فى حقيقة الأمر تستهدف المحافظة على الوضع القائم وحمايته وتدعيمه.

١١-فى هذا الاتجاه يستخدم المخطط مجموعة من الاستراتيجيات التضامنية التفاعلية منها الاستثارة والاتصال، والتفاعل، والإقناع والتنسيق والمشاركة.

١٢-المخطط الاجتماعى فى هذا الاتجاه يمارس مجموعة من الأدوار مثل المرشد المستثير، والمنشط، والوسيط، والتربوى، الوسيط الاتصالى (المعلوماتى).

والمدقق النظر يلاحظ أن هذا الاتجاه يركز على الجوانب التفاعلية للتخطيط وينظر إليه باعتباره عملية سياسية اجتماعية توجه النشاط التفاعلى بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وبينهم وبين الهيئات والمنظمات المختلفة للوصول إلى خطط مناسبة لمواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع(٥٩).

وفى ضوء هذا الاتجاه يعرف "بيرلمان ***Perlman***" ، وجورين "***Gurin***" التخطيط بأنه عملية عقلية رشيدة مدروسة ومقصودة تتضمن اختيار الأفعال والتى فى مجموعها تحقق أغراض محددة فى أوقات محددة فى المستقبل(٦٠).

والاتجاه أو المستوى الثانى فى أيدولوجية التخطيط هو الاتجاه المؤسسى وفى ضوء هذا الاتجاه ينظر إلى تخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية كجزء من خط الدفاع الأول ومساعدة نسق الرعاية الاجتماعية فى تحقيق أهدافها الوقائية والمساعدة المستمرة لإشباع الاحتياجات(٦١). ويتم ذلك فى إطار السياق الاجتماعى وإمكانية رؤية هذه الخدمات من منظور شامل على مستوى المجتمع ككل(٦٢).

ويتسم هذا الاتجاه بمجموعة من السمات والخصائص يمكن توضيحها فيما يلى [٦٣]: ، هذه السمات إنما تحدد فى مجموعها الطابع العام لخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية.

١- يتم التخطيط لبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية على مستوى قومى شامل.

٢- هذا الاتجاه يؤكد على أهمية وضرورة مركزية التخطيط والعمل الاجتماعى وتقوم الأجهزة والوزارات والتنظيمات المركزية بوضع سياسات وخطط الرعاية الاجتماعية.

٣- يتم التخطيط لبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية على أساس من الشمول واعتبار كل مشكلات المجتمع كوحدة واحدة وأن كل مشكلة تؤثر وتتأثر بالمشكلات الأخرى.

٤- يستخدم المخطط الاجتماعى استراتيجيات التدخل المهنى التى تتبنى توظيف الجوانب الإيجابية للصراع وتقريب الفوارق بين الطبقات.

٥- يتعاظم فى هذا الاتجاه دور الخبراء والفنيين فى رسم السياسات الاجتماعية ووضع خطط التنمية الشاملة للمجتمع ككل.

٦- هذا الاتجاه يقوم على أساس أن التخطيط الاجتماعى يعتبر بمثابة الوسيلة العلمية والعملية لتحقيق أهداف السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين.

٧- التخطيط الاجتماعى هو الأسلوب العلمى لتجسيد قيم الديمقراطية وتحويلها إلى واقع ملموس فى حياة الناس. وإن كان ذلك بصورة ضئيلة جداً.

٨- فى ضوء هذا الاتجاه لا يمكن أن تحقق خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية أهدافها إلا فى ظل مجتمع يقوم

على اقتصاد موجه، بحيث تتملك الدولة كل أساليب وأدوات الإنتاج.

٩- فى هذا الأتجاه تأخذ خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية طابعاً تنموياً وقائياً تأهيلياً أكثر مما تأخذ الطابع العلاجى الفردى.

١٠-يقوم هذا الاتجاه على أهمية وضرورة وحتمية إحداث سلسلة من التغييرات الأجتماعية المطلوبة ذات الطابع الجذرى وأن هذه التغييرات مخططة لإعادة التركيب البنائى ووظائف كل النظم القائمة فى المجتمع، بما يؤدى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجتمع.

١١-فى هذا الاتجاه يستخدم المخطط الاجتماعى استراتيجيات تنافسية تصارعية منها الضغط والعنف والصراع، والقوة، والقوة السياسية، والتنمية والثورة.

١٢-يمارس المخطط الاجتماعى فى هذا الاتجاه مجموعة من الأدوار مثل الخبير، والفنى، والممكن، والمعالج، والمنمى، والمنقض.

١٣-فى هذا الاتجاه تتكفل الدولة بالقيام بعمليات التنفيذ للمشروعات والبرامج بالإضافة إلى عملية المتابعة والتقييم دون إشراك الجهود الأهلية فى تلك المشروعات والبرامج(٦٤).

ويتضح أن هذا الاتجاه يركز على الجانب التحليلى لمشكلات المجتمع ويستهدف إحداث تغييرات مقصودة عن طريق استخدام أسلوب التخطيط القومى الشامل الذى يعتمد على الخبراء والمتخصصين والفنيين والذى يركز على البرامج التنموية الوقائية ويسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع(٦٥).

وانطلاقاً من أن المخططين يستخدمون المنظور الشامل في عملية التخطيط فإنه قد يظهر بعض الصعوبات التى تواجه هذا الاتجاه عند التنفيذ واستخدام الاستراتيجيات الذى يعتمد عليها هذاه المدخل ومنها عدم تهيئة البيئة المجتمعية للسكان لتلقى هذه الاستراتيجيات والعمل على فهمها(٦٦).

وفى ضوء هذا الاتجاه يرى *نيل جلبرت* – ***Neil Gilbert*** "، *هارى سبكت* ***Harry Specht*** أن التخطيط هو محاولة واعية ترتكز على البصيرة والتفكير المنظم والبحث عن مراعاة أفضلية القيم فى عملية الاختيار بين البدائل لحل المشكلات والتحكم فى أحداث المستقبل"(٦٧).

ويؤكد على ذلك *ألفريد كان* ***Alfred J. Kahn***" حينما يرى أن التخطيط عملية اختيار السياسة والبرمجة فى ضوء الحقائق والقيم والتصور الكلى للموقف وذلك لتحقيق الأهداف المستقبلية(٦٨).

خلاصة القول أن هذا الاتجاه يتعامل مع مشكلات المجتمع بطريقة فنية لحلها، مهما كانت طبيعة الوسائل المستخدمة ويرتكز على فلسفة مؤداها أن مصلحة الجماعة لابد أن تعطى الأولوية على مصلحة الأفراد حيث أنه يتم تنمية الأفراد من خلال تنمية المجتمع.

وفى إطار ما سبق عرضه عن الأيديولوجية والتخطيط فإن تنفيذ خطة الرعاية الاجتماعية للشباب لابد أن يكون فى محيط اجتماعى وثقافى واقتصادى وسياسى معين، ومن الطبيعى أن تواجه خطة الرعاية الاجتماعية للشباب هذا المحيط حتى يمكن أن تتفاعل معه، فتتأثر وتؤثر به بشكل إيجابى وفعال يؤدى إلى تحقيق الهدف المنشود(٦٩).

خاتمة:

لقد تناول هذا الفصل العديد من القضايا حول التخطيط والمشاركة فى اتخاذ القرار الاستراتيجى حيث تناول تفصيلياً مفهوم المشاركة، مفهوم القرار والقرار الاستراتيجى، كما انتقل الباحث بعد ذلك إلى تناول مراحل وخطوات اتخاذ القرار الاستراتيجى ثم بين ما أهم العوامل التى تؤثر فى صنع واتخاذ القرار، ثم تطرق الباحث بعد ذلك إلى موضوع هام ورئيسى فى هذه الدراسة ألا وهو المشاركة فى اتخاذ القرار الاستراتيجى موضحاً أهميتها واعتباراتها ومعوقاتها.

ثم ختم الفصل حول موضوع الأيدولوجية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية.

تذكر أن

- مفهوم المشاركة يعني :

- مساهمة الأفراد في صنع واتخاذ القرارات وكذلك وضع تنفيذ الخطة وكذلك المتابعة والتقييم ويتعلمون من خلالها كيف يمكن حل مشكلاتهم.

- مفهوم القرار الاستراتيجي:

- هو قرار غير روتيني وغير مبرمج.
- وسيلة لتحقيق أهداف المنظمات الاجتماعية.
- يحدد طبيعة العمل بالمؤسسات على مدى زمني طويل.
- يسهم في إعادة النظر في موارد المؤسسة.

- مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي:

١- تحديد المشكلة.
٢- تحليل المشكلة.
٣- وضع الحلول البديلة.
٤- تقييم كل بديل .
٥- اختيار أفضل الحلول والبدائل.
٦- تنفيذ القرار.
٧- متابعة التنفيذ للقرار.
٨- تقييم النتائج المترتبة على القرار.

- العوامل المؤثرة في صنع واتخاذ القرار:

١- أهداف المنظمة.
٢- الثقافة السائدة في المجتمع.
٣- العوامل السلوكية.
٤- سمات وجنس متخذ القرار.
٥- الخبرة المتوفرة لدى صانع القرار.
٦- العوامل السياسية السائدة في المجتمع.

- أهمية المشاركة في صنع واتخاذ القرار.
- اعتبارات المشاركة في صنع واتخاذ القرار.
- القيم المؤثرة في صنع واتخاذ القرار.
- معوقات المشاركة في صنع واتخاذ القرار.
- الأيدولوجية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية.

فكر معي:

ناقش بالتفصيل مفهوم ومراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي موضحاً العوامل المؤثرة في اتخاذه وأهمية المشاركة في اتخاذ القرار ومعوقات هذه المشاركة؟

المراجع المستخدمة في الفصل:

(١) إبراهيم مدكور: ***معجم العلوم الاجتماعية***،مرجع سبق ذكره، ص٥٤٥.

(٢) Robert Barker: ***The Social Work Dictionary***, 1st Edition, N.A.S.W. Press, N.Y., 1985, p. 59.

(٣) Noil and Rita Timmes: ***Dictionary of Social Welfare***,op.cit,p135.

(٤) Dorthy N. Gamble and Marie Overbyweil: ***Citizen Participation, In Encyclopedia of Social Work***, Vol. I, N.A.S.W., N.Y., 1987, p. 184.

(٥) U.N.D.P. : ***Empowering People***, AGuide to Participation, 1999, p. 3.

(٦) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، المشاركة الشعبية، ***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ص٢١.

(٧) مختار الصحاح: ***المعجم المفهرس لألفاظ وكلمات اللغة العربية***، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص١٢١.

(٨) Frank Harrison: ***The Managerial Decision Making Process***, 2ed Edition, Honghaton Milffi Company, Bosten, 1991, p. 3.

(٩) على السلمى: ***مهنة الإدارة***، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثانى، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩، ص٣٢.

(١٠) هناء حافظ بدوى: ***إدارة المؤسسات الاجتماعية***، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٢٧.

(١١) طارق إسماعيل محمد: ***تخطيط برنامج لتفعيل المشاركة الطلابية فى صنع القرار من منظور معوقات المشاركة***، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص٧٢-٧٣.

(١٢) C. Schwenk: ***The Essence of Strategic Decision Marking***. Lexington Book, Lexington, 1998, p. 284.

(١٣)Lawrence R. Jauch and William Glueck: ***Business Policy and Strategic Management***, Hill Bock Company, New York, 1990, p. 71.

(١٤) خيرى على الجزيرى: ***وظيفة التخطيط***، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٧٢.

(١٥)David Allen: Strategic Decision Support: ***Management Accounting,*** Collier Macmillan Publishers, London, 1996, p. 41.

(١٦)H. Thomas: ***Strategic Decision Analysis***, The Free Press, London, 1992, p. 139.

(١٧) J.A. Pearce and Jr. BB. Robinson, ***Strategic Management***, Home Wood, N.Y., 1988, p. 290.

(١٨) Thomas L. Wheelen and J.David Hunger: ***Strategic Management and Business Policy***, 5th Edition, Wesley, Pubtishing Company , Addisson, 1995, p. 9.

(١٩) سامية محمد فهمي: ***الإدارة في المؤسسات الاجتماعية***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١، ص٩١.

(٢٠) Cyril Poster: ***Community Education its Development and Management***, Heinemann Educational Books, London, 1992, p. 141.

(٢١) على السلمي: ***السلوك التنظيمي***، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٥٨.

(٢٢) Stephen P. Robbins: ***Organizational Behavior***, 5th Edition, Prentice Hall, N.Y., 1991, pp.137-140.

(٢٣) جميل أحمد توفيق: ***إدارة الأعمال - مدخل وظيفي***، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١١٤.

(٢٤) Alan J. Rowe et.al: ***Strategic Management***, Amethodlogical Approach, Wesley Publishing Company, Addison, 1994, p. 82.

(٢٥) نادية أمين محمد علي: ***القيم الشخصية المؤثرة علــى عمليــة اتخــاذ القرارات***، رسالة دكتوراه غير منــشورة، كليــة التجــارة، جامعة أسيوط، ١٩٩٧، ص ٩١.

(٢)George A.Steiner and John B.Miner:***Management Policy ,and Strategy***, Macmillan College Pyublishing Company inc .N..Y.,١٩٩٧,p.p٢١٩-٢١٢

(3) Kathryn M. Bartol and David C. Martin: ***Management, Mc Grow Hill***, N.Y., 1996, p. 265.

(٢٧) إبراهيم أبو النور الجــارحي وآخــرون: ***الإدارة العامــة والإصـــلاح الاقتصادي***،مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(٢٨) سعيد محمد البنا: ***أثر صياغة القــرارات الإســتراتيجية علــى الأداء***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٥.

(٢٩) Lioyd L. Byars et.al.: ***Strategic Management***, I.R.W.I.N., U.S.A., 1996, p. 195.

(٣٠)Lioyd L.Byars et. al.,*Op. Cit*., p. 285-260.

(٣١) على السلمي: ***الإدارة المعاصرة***، مكتبــة غريــب، القــاهرة، ١٩٩٨، ص١٥٣.

(٣٢) محمد محمود إبراهيم عويس: ***المدخل إلــى الإدارة الاجتماعيــة***، بــل برنت للطباعة والتصوير، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٣٣) نها محمد صواني: ***اكتساب مهارة اتخاذ القرار نحــو بعــض قــضايا التربية الجيائية من خلال التعامل مع العقــاقير والأدويــة***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالفيوم، جامعــة القاهرة ١٩٩٥، ص ٧٠.

(٣٤) Andrew J. Dubrin : ***Essentials of Management***, 3rd Edition, South Western Publishing Company, Ohio, 1994, pp. 102-104.

(٣٥) للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

(أ) سامية محمد فهمي: ***الإدارة في المؤسسات الاجتماعية***، مرجع سبق ذكره ،ص ص٨٥-٩٦.

(ب) جميل أحمد توفيق: ***إدارة الأعمال – مدخل وظيفي***، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٤-١٢٩.

(ج) إبراهيم أبو النور الجبارحي وآخرون: ***الإدارة العامة والإصلاح الاقتصادي***، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠٦٨-٢٧٣.

(د) على محمد منصور: ***مبادئ الإدارة، أسس ومفاهيم***، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٢٢-١٢٥.

(٣٦) Karel Vander Zwiep : ***Manual on public Participation in Environmental Decision Making***, Budapest, 1994, p. 2.

(٣٧) عبد الهادى الجوهرى: ***دور المشاركة الشعبية في التنمية***، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوى العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، في الفترة من ٢٦-٢٧ يونيه ١٩٩٧، ص ص١٨١-١٨٤.

(٣٨) عبد الهادى الجوهرى: ***علم اجتماع الإدارة – مفاهيم وقضايا***، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص٩٣.

(٣٩) عبد الفتاح دياب حسين: ***التخطيط والرقابة أساس نجاح الإدارة***، مرجع سبق ذكره ، ص٨٢.

(٤٠) أحمد شفيق السكرى، محمود محمود عرفان: ***الأساليب المعاصرة في التخطيط لتنمية المجتمع***، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ٢٠٠٠، ص ص ٢٧٥-٢٧٧.

(٤١) أنظر:عرفة المتولى سند: *حدود المشاركة فى اتخاذ القرار، مجلة التنمية الإدارية*، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، العدد ٥٦، القاهرة، يوليو ١٩٩٢، ص٢٧.

- U.N.D.P., Empowering People, Op. Cit., p. 5.

(٤٢) عثمان محمد غنيم: *مقدمة فى التخطيط التنموى الإقليمى*، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص٧٤.

(٤٣) محمد سعيد عبد الفتاح: *الإدارة العامة*، ط٥، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٢٣٨.

(٤٤) محمد رئيف مسعد، صلاح سالم زرنوقة، *المشاركة فى التنمية*، نموذج المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ص١٨١-١٨٢.

(٤٥) رياض أمين حمزاوى، طلعت مصطفى السروجي: *إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية*، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢١٢.

(٤٦) نادية أمين محمد على: *القيم الشخصية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات*، مرجع سبق ذكره، ص٩٠.

(٤٧) Robert J. Thierauf et al.,: ***Management Principles and Practices***, Hamilton Publiction, N.Y., 1997, p. 125.

(٤٨) طارق إسماعيل محمد:*تخطيط برنامج لتفعيل المشاركة الطلابية فى صنع القرار من منظور معوقات المشاركة*، مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

(٤٩) البنك الدولى للإنشاء والتعمير، *تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧*، ص١٢٨.

(٥٠) حول معوقات المشاركة يمكن الرجوع إلى:

- Alan Twel Vetrees: ***Community Car***: 2nd Edition, Macmillan Educational LTD, London, 1991, pp. 80-97.

- John-Brohman : ***Popular Development***; Black Well Publishers, Cambridge, U.S.A., 1996, pp. 251-276.

- فايز زكى قنديل: ***التنمية الاجتماعية، المدخل مـن منظـور مهنـة الخدمة الاجتماعية***، ط٣، كلية الخدمـة الاجتماعيـة، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص٢٣٥-٢٣٧.

(٥١) عبد الخالق عفيفى: ***تنظيم المجتمع، أدوار ونماذج الممارسة***، مكتبـة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص١٩٣-١٩٤.

(٥٢) رياض أمين حمزاوى: ***محاضرات فى التخطيط للخدمة الاجتمـاعية***، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٥٩.

(٥٣) محمد حسين إسـماعيل، الفـاروق بـسيونى: ***التخطـيط الاجتمـاعى والسياسة الاجتماعية***، كلية الخدمة الاجتماعيـة، جامعـة حلوان، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٥٣.

(٥٤) الفاروق إبـراهيم يوسـف: ***التخطـيط الاجتمـاعى***، مؤسـسة يـوم المستشفيات، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٠٠.

(٥٥) Mary Annsuppes and Carolyn Cressy Wells: ***The Social Work Experience***, Mc Graw-Hill, inc, N.Y., 1991, p. 32.

(٥٦) Anthony Forder et.al.:,: ***Theories of Welfare***, Routledge & Kegan Paul, London, 1984, p. 20.

(٥٧) عبد الحليم رضا عبد العـال: ***الـسياسية الاجتماعيـة أيـدولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية***، دار الثقافة المـصرية للطباعـة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص٤٧-٤٨.

(٥٨) عبد العزيز عبد الله مختار: ***السياسات الاجتماعيـة المعاصـرة مـن وجهة نظر إسـلامية***، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص ص٥٠-٥٢.

(٥٩) عبد العزيز عبد الله مختار: ***محاضرات عن نماذج التخطيط من أجـل التنمية***، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القـاهرة، ١٩٨١، ص١٧.

(٦٠) Robert Perlman and Arnold Gurin: ***Community Organization and Social Planning***, Wiely, N.Y. , 1972, p. 49.

(٦١) Mary Annsuppes and Caropyn Cressy Wells, Op. Cit., p. 33.

(٦٢) Anthony Forder et. al., Op. Cit., p. 22.

(٦٣) عبد العزيز عبد الله مختار: ***السياسات الاجتماعية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية***، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٨-٥٠.

(٦٤) عبد العزيز عبد الله مختار: ***سياسات الرعاية الاجتماعية للمجتمع العربى السعودى***، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤، ص٣٣.

(٦٥) عبد العزيز عبد الله مختار: ***محاضرات عن نماذج التخطيط من أجل التنمية***، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

(٦٦) Cyril Poster: ***Community Education its Development and Management***, Heinemann Educational Books, London, 1992, p. 141.

(٦٧) Neip Gilbert and Harry Specht: ***Planning Social Welfare, Issue***, Models and tasks, OP.Cit, p. I.

(٦٨) Alfred J. Kahn, T***heory and Practice of Social Planning***, OP. Cit, p. 17.

(٦٩) فوزى حبيش: ***الإدارة العامة والتنظيم الإدارى***، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص٦١.

الفصل السادس

التخطيط لمواجهة مشكلات المرأة الفقيرة في مصر (*)

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بكيفية التخطيط لمواجهة مشكلات المرأة الفقيرة في مصر وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: الفقر (المفهوم والمضمون).

١. أسباب الفقر.

٢. دورة الفقر وخصائصها كمدخل لفهم الفقر.

ثانياً: مفهوم احتياجات المرأة الفقيرة.

ثالثاً: مداخل مواجهة الفقر .

رابعاً: منظمات المجتمع المدني ومواجهة الفقر.

خامساً: تصور مقترح حول تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إشباع مواجهة الفقر.

(*) أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور/ محمود محمد محمود – أستاذ التنمية والتخطيط وعميد كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الفصل السادس

التخطيط لمواجهة مشكلات المرأة الفقيرة في مصر (*)

أولاً: الفقر (المفهوم والمضمون):

١ – تعريف الفقر:

ليس من السهولة وضع تعريف قاطع للفقر ولذلك سوف يعرض الباحث مجموعة من التعريفات العربية والأجنبية التى تناولتـه بأبعـاده المختلفة ثم ينهى بتعريف إجرائى يتواكب مع دراسته الراهنة.

فلقد عرف الفقر بأنه حالة من العوز غالبـاً تـرتبط بالمـستوى الاقتصادى للأفراد، ومدى قدرة هذا المستوى على إشـباع احتياجـاتهم المختلفة، وعرف أيضاً بأنه العلاقة بين الحد الأدنى من الحاجات للفـرد وقدرته على إشباع هذه الحاجات[١].

فى حين يذهب البعض إلى أن الفقر هو الوجه القبيح للتخلف، إذ هو جزء لا يتجزأ منه، وبتعبير صارخ عما تعنيه مشكلة التخلـف فـى حقيقتها، فهو يعنى العجز عن توفير الحاجات الأساسية بما يتفـق مـع طبيعة الزمان والمكان، وبما يتفق مع حياة كريمة تتطلبها [٢].

ويرى آخرون الفقر بأنه الحالة التى يشعر بها الفرد عندما يفتقر إلى المواد اللازمة لمعيشته من غذاء ومشاركة فى الأنشطة الاجتماعيـة فى مجتمعه حسب الأعراف والتقاليد السائدة[٣].

وذهب البعض إلى أن مفهوم الفقر يتضمن الحرمان وعدم الوفاء بالحاجات الإنسانية أو هو القصور المصاحب لدخل معين عـن الوفـاء بالاحتياجات الأساسية للفرد، وعلى مستوى العالم يمكن تمييـز الفقـراء بأنهم هؤلاء الناس العاجزين عن مقابلة حاجاتهم الأساسية لأن دخـولهم ضئيلة (عدم وجود غذاء مناسب– سكن مناسب– مياه نظيفة– مـأوى). كذلك هناك جوانب مرتبطة بالفقر منها الحاجة إلى الرعايـة الـصحية

---

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور/ محمود محمد محمود – أستاذ التنمية والتخطيط وعميد كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الأساسية أو الافتقار إلى الحقوق المدنية وصعوبة وصولهم للموارد أو هؤلاء المستبعدون من ممارسة الأنشطة الاجتماعية(٤).

ويرى البعض الفقر على أنه انخفاض الدخل الذى يصعب معه إشباع الحاجات المطلوبة لبقاء الإنسان ويترتب على ذلك الشعور بالحرمان والعزلة والهوان والضعف(٥).

ويلاحظ من خلال عرض التعريفات المتعددة للفقر أن معظم تقديرات ومقاييس الفقر تعتمد على قياس مستوى الدخل باعتباره خطاً للفقر وما دون ذلك الخط يعتبر هو الفقر بعينه إلا أن العلاقة ضعيفة بين مستوى الدخل المتدنى المسبب للفقر وبين مستوى الحرمان، لذلك عرف الفقر بأنه مستوى الدخل الفردى الذى يعجز عن تغطية التعليم والصحة والوصول إلى الموازد والسلع الأساسية مثل المياه النظيفة(٦)، وعلى ذلك يمكن القول أنه حتى الآن لازال الملايين يعيشون تحت خط الفقر ويتعرضون لمخاطر بيئية مثل الجرائم بأنواعها، وتركز التقارير العالمية على مفهوم آخر للفقر هو الفقر المنزلى وترى أنه الفقر المصاحب بعدم الوفاء بالخدمات الصحية (الأمن، المأوى الصحى، والبنية التحتية للفرد (مياه نظيفة- طرق- صرف صحى- كهرباء...الخ)، كما أشارت التقارير إلى وجود ارتباط بين الفقر الناجم عن الدخل المتدنى والفقر الناجم عن تدنى مستوى المسكن حيث تتحدد قدرة الفرد للحصول على مسكن بقدراته المادية "الدخل"، ومن ناحية أخرى أكدت الدراسات أن المستوى المتدنى من الدخل (تحت خط الفقر) يؤدى إلى الحصول على سكن ذى جودة متدنية يساهم بصورة أخرى فى ترسيخ الفقر لهذا الفرد .

وتضعنا جملة الآراء السابقة للفقر على أنه قد يكون قلة الدخل وقد يكون عدم القدرة على إشباع الاحتياجات وقد يكون شكل من أشكال

الحرمان واللامساواة أو عدم إتاحة البناء الاجتماعى للمجتمع فرصاً كافية لإشباع الاحتياجات المتعددة للأفراد.

ومما سبق يمكن تحديد الفقر فى دراستنا الراهنة فيما يلى:

أ- حالة من العوز المادى تعانى منها المرأة فى المجتمعات الحضرية العشوائية.

ب- ترتبط هذه الحالة بعدم إشباع احتياجات أساسية للمرأة متمثلة فى الطعام، والكساء، والمسكن الملائم.

ج- تتضمن هذه الحالة أيضاً نقص شديد فى الاحتياجات الصحية للمرأة متمثلة فى أمراض مزمنة ومتكررة الحدوث، قصور العمر، وعدم القدرة على العلاج أو شراء الدواء.

د- نقص فى الاحتياجات الفيزيقية ومظاهره: مسكن لا يحتوى على وسائل الحماية الكافية وغير نظيف، وانتشار الحيوانات الضالة.

هـ- نتيجة لهذه الحالة تعانى المرأة الفقيرة من تعليم غير جيد، وشعور بالظلم وعدم المساواة، والبعد عن المشاركة فى العملية السياسية.

و- ترتبط هذه الحالة أيضاً بنقص فى الشعور بالأمن ومظاهرة مسكن غير آمن، جيرة غير آمنة، نقص فى الحماية بجانب عمل فى بيئة غير آمنة.

٢- الفقر المطلق والفقر النسبى والفقر الاجتهادى والفقر الأسرى:

هناك عدة أنواع للفقر أشار إليها العلماء، وهذا يرجع إلى صعوبة قياس الفقر على المستوى العالمى، ومن هذه الأنواع ما يلى:

أ- الفقر المطلق: ويعنى بالفقر المطلق ذلك النوع الذى يعجز خلاله الفرد عن إشباع احتياجاته من مسكن وملبس وغذاء صحى، وخدمات صحية، ومعنى مطلق لا يتغير بتغير

المكان والزمان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، وعند قياس خط الفقر المطلق تدخل السلع الغذائية والسلع غير الغذائية الضرورية، أما المستوى الأدنى للاحتياجات الأساسية فيعبر عنها بما يطلق عليه خط الفقر المدقع الذى يساوى التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التى لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة(٧).

ب- **الفقر النسبى**: وهو الذى يشار إليه تبعاً للموقع النسبى للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعنى فهو يختلف من الريف إلى الحضر وبين دولة إلى أخرى وعلى (سبيل المثال ما يرضى به فرد للبقاء على حياته قد يأباه آخر)، وطبقاً لذلك يحدد خط الفقر النسبى بنسبة معينة من الدخل المتوسط. فالسيارة قد تكون لها أهمية قصوى للأسرة فى أمريكا، بينما لا تمثل تلك الأهمية من بلدان أخرى وبالتالى افتقار الأسرة الأمريكية لهذه السيارة قد يعتبر علامة على الفقر النسبى وهكذا.....

ج- **الفقر الاجتهادى**: وهو الذى تستند فكرته على أن مسألة تحديد خط الفقر هى مسألة تعتمد على ما يجتهد به الأفراد فى مجتمع ما بين تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى يعتبر مقبولاً اجتماعياً ضمن ذلك المجتمع، وبهذا فإن خط الفقر الاجتهادى لا يتغير بتغير المكان والزمان فحسب، وإنما يختلف أيضاً باختلاف الأفراد ضمن

نفس المجتمع ونفس الزمن، إذ لوحظ أن تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة يميل إلى الارتفاع عادة بارتفاع دخولهم(٨).

د- الفقر الأسرى: ويطلق على أولئك الذين يعيشون فى مساكن لا تصلح للإيواء وتفتقر للبنية الأساسية وإلى أبسط الخدمات الإنسانية الضرورية للحفاظ على الحياة، ولقد أشارت الإحصاءات إلى أن هناك حوالى ٦٠٠مليون نسمة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ينطبق عليهم هذا المفهوم(٩)، فهم يعيشون فى مناطق لا تصلح للإعاشة وتفتقر للشروط الصحية الملائمة.

وبالنظر إلى هذه المفهومات للفقر وأنواعه نلاحظ أن مفهوم خط الفقر المطلق هو المعمول به فى الدول النامية لأنه يتيح إمكانية المقارنة بين الدول وبين الأزمنة المختلفة، وذلك من منطلق أنه يعتمد على معيار الاحتياجات الأساسية للإنسان والتى تعتبر إلى حد ما يغلبها الثبات، وإن كانت المفهومات الأخرى خاصة (الفقر النسبى، الاجتهادى) لا تتيح المقارنة لاعتماد كل منهما على مستوى الدخل وتوزيعه، وهذا يختلف باختلاف المكان والزمان والأفراد، أما الفقر الأسرى فهو واضح ويمكن الأخذ به فى كل المجتمعات نامية ومتقدمة على حد سواء.

ويمكن هنا أن نؤكد على حقيقة هامة وهى أن العمل على تحسين ظروف وجودة المسكن والبنية التحتية للفقراء تساهم جدياً فى علاج مشكلة الفقر فليس الفقر مرتبط بالضرورة بتدنى الدخول النقدية، ولكن فى حاجة إلى تدخل حكومى يتم من خلاله تسعير أو تثبيت أسعار

المساكن الجيدة للفقراء، والاستثمار طويل الأجل فى مشروعات البنية التحتية.

وعلى هذا لا يمكننا الاعتماد على الدخل فقط فى تحديد خط الفقر للعديد من الأسباب منها:

أ- غموض البعد الاجتماعى للفقر (صحياً واجتماعياً) فالحرمان الذى يتعرض له الفقراء من وجهة نظر الدخل يمكن أن يتقلص إذ ما وفرنا مسكن مناسب لهم وتغذية مناسبة.

ب- عدم مراعاة مصادر الدخول غير النقدية حيث أن هناك مصادر أخرى للدخول غير مقومة بالنقود مثل مصادر الثروة الطبيعية (مزارع صغيرة دواجن، إنتاج حيوانى ...الخ).

ج- سهولة التلاعب فى بيانات خط الفقر، ونعني بذلك قدرة الأجهزة الحكومية الرسمية على التلاعب فى بيانات خط الفقر حتى توحى للآخرين بتحسن حالة الاقتصاد القومى.

د- تجاهل الأسباب الحقيقية للفقر خاصة الأسباب الهيكلية التى تساعد على زيادته وتفاقمه.

هـ- وجود اختلاف فى تكاليف المعيشة من دولة إلى آخرى، وذلك على اعتبار أن متوسطات الدخول وتكاليف المعيشة تتباين من مدينة لأخرى فى الدولة الواحدة ومن دولة لأخرى، وهكذا ومع ذلك فإن خط الفقر الذى يستند للدخل فقط يفشل فى مراعاة ذلك الجانب.

و- إن الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل كمقياس لخط الفقر لا يراعى الأسرة الصغيرة ذات الدخل المناسب، وكذلك متوسط استهلاك الأسرة من السلع والخدمات فمن الممكن أن يباعد كل ذلك عن خط الفقر[١٠].

ع- عدم إدراك دور الأصول الإنتاجية، فغالباً الأسر ذات الدخول المتدنية والتي تعيش تحت خط الفقر تمتلك أصولاً إنتاجية بحيث يمكن أن تتجنب خط الفاقة والفقر المدقع، ولذلك يفضل وضع برامج قومية تساعد على تنمية وتطوير الأصول الإنتاجية للأسر.

٣- *أسباب الفقر:*

لقد أشار العديد من الباحثين إلى أسباب الفقر، وأكدوا على أنها تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان، ويمكن عرض بعض من وجهات النظر فيما يلي:

يرى البعض أن للفقر خمسة أسباب رئيسية هي:

أ- محدودية نصيب الفرد في ملكية وسائل الإنتاج على مستوى المجتمع وفي ثروة المجتمع بصفة خاصة هذه الملكية تعمل على توريث الغنى بين الطبقات المالكه وتوريث الفقر بين الطبقات عديمة الملكية.

ب- انخفاض مستوى انتاجية بعض الأفراد بالمقارنة بالعناصر الأخرى في المجتمع فبعض الأفراد فقراء لأنهم ينتجون قليلاً في الفترة الزمنية المخصصة لهم في العمل أو الوظيفة المكلفين بها ولذلك فهم يحصلون على دخول قليلة نسبياً.

ج- عدم الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الكثير من المجتمعات حيث مازالت التفرقة والتمييز في الدخول ومستويات المعيشة بسبب العرق أو الجنس موجوداً والمثال على ذلك التميز الاقتصادى ضد المرأة في بعض المجتمعات ووضع العوائق أمامها والنتيجة أجور منخفضة بالمقارنة بالرجل(١١).

د- الركود الاقتصادى وانخفاض الطلب من جانب المستهلكين والحكومة ورجال الأعمال على السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية يقلل من

فرص العمل ويخفض من الأجور ويزيد من البطالة وبالتالى يزيد من الفقر.

و- وجود عادات وقيم سلبية نحو العمل والمتمثلة فى التواكل وعدم المبادرة وعدم الرغبة أو القدرة على التحرك المهنى للبحث عن فرص معيشية أفضل وهذا يزيد من الفقر.

وهناك من يرى أسباب أخرى للفقر منها:

أ- الحرمان من الأصول ويشمل هذا الأصول الانتاجية والأصول غير الانتاجية.

ب- سياسات التشغيل الحكومية وإجراءاتها التنظيمية لسوق العمل فقد حالت دون نمو التشغيل فى القطاع الخاص مما زاد من معدلات البطالة.

ج- عدم وصول البرامج الاجتماعية المخصصة رسمياً لفئات محدودة من السكان الأكثر فقراً بشكل فعال إلى من يفترض أنها تستهدفهم.

د- الضغط السكانى والذى حال دون مزيد من فرص العمل والخدمات الاجتماعية والإعانات الاستهلاكية وهذا زاد من حدة الفقر(١٢).

ويمكن القول أن من أسباب الفقر ما يلى:

أ- عجز الدخول عن الوفاء باحتياجات الفرد.

ب- عجز الفرد نفسه على العمل واكتساب الدخول النقدية.

ويرجع هذا العجز إلى العديد من الأسباب منها:

أ- **الملكات الذهنية:** فالأفراد الذين يملكون مهارات ذهنية عالية يهربون من الفقر بعكس من يفتقرون إلى هذه المهارات.

ب- **مستوى المهارات:** وتختلف من شخص لآخر وهذه المهارات ترتبط بدورها بالعوامل الوراثية الكامنة فى الإنسان وقدرات عقلية وذهنية،

ويلعب التعليم والتدريب دوراً لا يستهان به فى تنمية مستوى المهــارات بما ينعكس فى النهاية على القدرة على الكسب وتحقيق الدخل.

ج- **ضآلة الدخول التى تؤل إلى بعض الناس من الميــراث،** فــالبعض يحصل على دخل عالى من خلال ما يرثه من عقارات وسندات فلا يدخل فى خط الفقر بخلاف من لا يرث.

د- **عدم الرغبة فى الادخار والتراكم** فالناس تختلف فيما بينها فى خاصية التراكم أو إدخار الأموال، ولهذا كلما كان الشخص يميل للادخار كلمــا ضحى بحاجات وإشباعات وادخر للمستقبل في صورة تراكمــات ماليــة يهرب من خلالها من الفقر.

وإذا كانت الآراء التى تم عرضها عن أسباب الفقر تنطبق على غالبية بلدان دول العالم، فهناك من أشار إلى أسباب الفقر فــى مــصر كأحدى البلدان النامية فيما يلى:

أ- سياسة الانفتاح الاقتصادى وإعادة توزيع الدخل لصالح من يملكــون حيث ترتب عليها إعادة تشكيل البناء الطبقى فى المجتمع المصرى بصفة عامة، فظهر نمط جديد لتوزيع الدخل في ظل هذه السياسة انخفض فيــه نصيب الفقراء وزاد فيه نصيب الأغنياء.

ب- تقليص الإنفاق الحكومى كأحد إجــراءات الإصــلاح الاقتــصادى وخاصة على الخدمات وتوجه أكبر نحو اقتصاديات السوق، فضلاً عــن إجراءات أخرى أدت إلى حرمان ذوى الدخول المنخفــضة ممــا كــان يحصلون عليه من دعم وحماية[١٣].

ج- الزيادة السكانية وما تمثله من ضغوط كبيرة لا يــستطيع الاقتــصاد تحملها وتكمن فى ارتفاع معدلات البطالة وتــدهور نوعيــة الخــدمات الاجتماعية المقدمة مما يسهم فى مزيد من الفقر فى مصر.

ويرى الباحث أن مشكلة الفقر فى مصر يمكن إرجاعها إلى ما تم انجازه من إجراءات اقتصادية أو ما يسمى سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الثمانينات والتسعينات والتى كان من نتائجها تدهور المستوى المعيشى للفقراء، وتسريح للعمالة وزيادة البطالة، وخفض الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات مما زاد من أعداد الفقراء ومشكلاتهم.

ويمكن تلخيص أسباب الفقر في الآتي:

١- محدودية نصيب الفرد في ملكية وسائل الإنتاج.

٢- انخفاض مستوى انتاجية الفرد.

٣- عدم الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٤- الركود الاقتصادي.

٥- العادات الاجتماعية والقيمية والاقتصادية السلبية.

٦- عدم وصول الخدمات الاجتماعية لمستحقيها.

٧- عدم وجود سياسات تشغيل للموارد البشرية بشكل جيد.

٨- عجز الأفراد عن العمل والكسب.

٩- الفجوات الشديدة بين الدخول والاحتياجات.

١٠- الزيادة السكانية وعدم استثمارها بشكل جيد.

١١- عدم الرغبة في الادخار.

١٢- تقليص الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية.

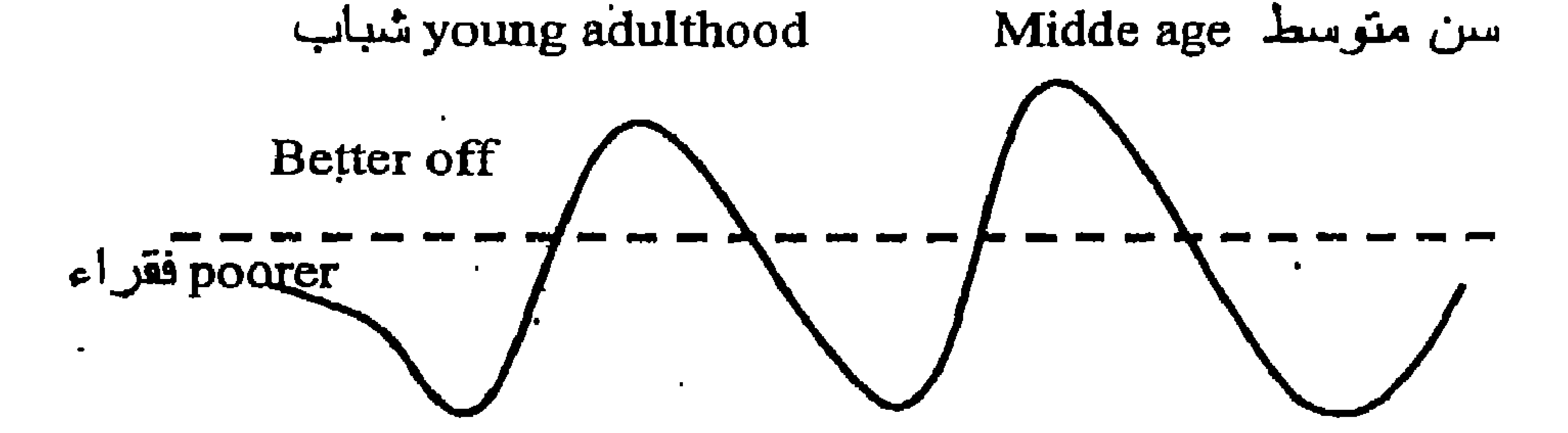
٤- دورة الفقر وخصائصها كمدخل لفهم الفقر:

حدد راونترى Rowntree مفهومه لدورة الفقر The Poverty Cycle كأحد الوسائل المناسبة لفهم الفقر ذاته، فأكد على أن دورة الفقر ليست ثابتة لكل الناس، فالفقر نسبى يختلف من شخص إلى آخر، كما

لوحظ أن البعض يقعون فى دائرة الفقر لظروف جسدية أو نفسية ومن أمثلتها الإعاقة بالإضافة إلى عوامل وراثية وتفرقة اجتماعية من الصعب الإفلات منها(١٤).

لذلك فإن دورة الفقر لا تفسر أو تشرح الفقر وأسبابه واستمراره وإن كانت تفسر دورة الحياة لكل قطاع من قطاعات السكان، وإن الفقر النسبى هو وليد الظروف الاقتصادية والشخصية للأفراد جميعهم مثل البطالة والكساد والتضخم، وهذا يعنى أن الفرد العاطل يعجز عن اكتساب الدخل ومن ثم يقع فى براثن الفقر النسبى، كذلك فإن دورة الفقر تشير إلى كيفية مساعدة الدولة للفقراء وكيفية توجيه تلك المساعدات إليهم.

ويوضح الشكل رقم (١) دورة الفقر **The Poverty Cycle**



بالنظر إلى الشكل رقم (١) المتعلق بدورة الفقر نلاحظ أن هناك أفراد ليسوا فقراء بطبيعتهم حيث يعيشون فى ظروف مادية جيدة تبعدهم عن دائرة الفقر، وعلى النقيض من ذلك فهناك أفراد يعجزون عن الهروب من دائرة الفقر، وقد يرجع ذلك أما لعجز جسدى لديهم يعيقهم أو

يمنعهم من العمل أو من ذوى الدخول المتدنية بحيث يعجزون عن إشباع احتياجاتهم الأساسية.

فعلى سبيل المثال الطفل الذى ينشأ فى أسرة عائلها فقير أو عاجز جسدياً عن العمل فهذا معناه تدنى المستوى المعيشى والتعليمى والصحى الذى يحيا فيه مما ينعكس مستقبلاً على قدراته الانتاجية كفرد بالغ، ومن ثم قدرته على العمل والحصول على دخل ملائم يفى باحتياجاته الأساسية وتستمر الدورة كلما تقدم فى العمر ووصل إلى مرحلة الشيخوخة... وهكذا تستمر دورة الفقر مع الأجيال القادمة.

ثالثاً: احتياجات المرأة الفقيرة:

١ – التعليم:

من أهم المشكلات التى تعانى منها المرأة الفقيرة فى المجتمعات العشوائية هى ارتفاع نسبة الأمية مع انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى، فعلى الرغم من أن النظام التعليمي المصري يتيح فرصاً متكافئة ومتساوية للجنسين فى التعليم العام وعلى الرغم من الجهود المتعددة لمحو الأمية فما زالت المرأة الفقيرة خاصة فى فئات العمر من (١٥ سنة فأعلى) تعانى من معدلات مرتفعة من الأمية، وهذا يعتبر التحدى الحقيقى أمام انطلاق المرأة الفقيرة فى كافة مجالات العمل والخدمات ويؤدى بها إلى عدم القدرة على الخروج من دائرة الفقر، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الفقراء الأميين ٤٨% من مجموع فقراء الحضر، وتؤكد هذه الأرقام عمق الفقر بين الأميين مما يستلزم مواجهة الأمية للارتفاع بالمستوى الاجتماعى للمرأة الفقيرة، وتشير توقعات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ إلى أنه من المتوقع أن تبلغ عدد النساء

الأميات فى مصر ١٢,٥مليوناً بحلول عام ٢٠٠٠ نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة وغير المخطط لها[١٥].

وتنعكس أمية المرأة الفقيرة على أسرتها وأولادها إذا كانت تعول أسرة وتحد من تعليمهم للعديد من الأسباب أهمها انخفاض مستوى المعيشة والتى تحول دون إلحاق المرأة الفقيرة لأبنائها بالمدارس، هذا بالإضافة إلى مشكلات أخرى مرتبطة بالمجتمع العشوائى الذى تعيش فيه والمتمثلة فى انخفاض عدد المدارس وارتفاع كثافة الفصول، وارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للمرأة الفقيرة فعلى الرغم من أن الرسوم الضئيلة التى تفرضها وزارة التربية والتعليم على التلميذ فى مرحلة التعليم قبل الجامعى، والتى تتراوح ما بين ٢٠-٣٨جنيهاً تعد رسوماً ضئيلة إلا أنها بالنسبة للمرأة الفقيرة والتى لديها عدداً كبيراً من الأبناء رسوماً كبيرة إذا أضيف إليها رسوم فصول التقوية والدروس الخصوصية بالإضافة إلى الكتب الخارجية والمستلزمات المدرسية والملابس، وكل هذه العقبات تمثل مشكلات تساعد على استمرار تدنى الحالة التعليمية للمرأة الفقيرة وأسرتها وتحتاج إلى تدخل من قبل منظمات المجتمع المدنى للتعامل معها.

٢- الصحة:

تعانى المرأة الفقيرة ومن تعولهم من الحرمان من الخدمات الصحية الضرورية للبقاء على الحياة، ونتيجة لذلك تعانى من العديد من الأمراض مثل الأمراض الجلدية وفقر الدم والانيماء والأمراض التناسلية والصدرية، وأمراض القلب والروماتيزم وأمراض العظام، كما تنتشر أمراض سوء التغذية بين النساء الفقيرات فى المجتمعات العشوائية، وتتأثر صحتهن بدورهن الإنجابى إذا كن فى سن الإنجاب فتكرار الحمل

والولادة يؤثر على صحتهن خاصة ولا تتوافر لهن الخدمات الصحية لرعاية صحة الأم فى تلك الفترة الحرجة، مما يزيد من وفيات الأمهات والذى حدد بـ ١٨٤ لكل ١٠٠ ألف مولود حى وهو معدل مرتفع، ويصاحب ارتفاع معدلات وفيات الأمهات ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع (سنة فأقل) حيث وصلت تلك المعدلات إلى ٤٠ فى الألف سنة ١٩٨٩، و٣٨ فى الألف سنة ١٩٩٠ (١٦).

وعلى الرغم من حاجة المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية إلى الرعاية الصحية إلا أن قلة المنظمات العلاجية بالمجتمع العشوائى، وعدم توفر الإمكانات والمعدات والأطباء وارتفاع تكاليف العلاج والدواء وعدم أداء المستشفيات لدورها الفعال نتيجة للعديد من الأسباب التى سبق ذكرها يزيد من المشكلات الصحية للمرأة الفقيرة ويتطلب ضرورة توفير الخدمات الصحية لها ولأسرتها بالمجان وعلى المستوى المطلوب من الكفاءة.

٣- الإسكان:

تعانى المرأة الفقيرة فى المجتمعات العشوائية من تدهور بيئى متمثل فى إسكان غير ملائم يعانى نقصاً فى كل أو بعض المرافق الأساسية الضرورية لسد الحاجات الإنسانية مثل عدم وجود مياه للشرب أو انقطاعها بصفة مستمرة، وعدم توفر صرف صحى داخل المسكن مما يزيد من انتشار الأمراض خاصة الكوليرا والملاريا وحمى التيفود والباراتيفود، وعدم وجود كهرباء داخل المنزل، هذا علاوة على السكن المشترك وما يسببه من مشكلات أخلاقية وقانونية وتعنى المشاركة هنا مشاركة عائلات فى مسكن واحد لا ترتبط بينهم أى صلة قرابة، وتفتقد المساكن للمعايير الهندسية ومواد البناء القادرة على التحمل (١٧).

هذا بالإضافة إلى عدم توفر بعض الحاجات الأساسية التى تستخدم داخل المسكن فالمرأة الفقيرة لا يتوافر فى مسكنها فراش للنوم، وأدوات ومقاعد وطاولات للجلوس، كما لا تتوافر لغالبية الأسر الفقيرة أدوات للطهى، ومعدات وأجهزة كهربائية (تلفزيون ومراوح كهربائية) وهذا يمثل معاناة للمرأة الفقيرة وأسرتها.

٤ – توفير فرص العمل:

تعتبر فرصة العمل إحدى الحاجات الأساسية اللازمة لكل فرد قادر على العمل مؤهل للبحث عنه[١٨]، ولمساعدة المرأة الفقيرة على الخروج من براثن الفقر لابد أن يوفر لها فرص عمل يؤمن لها دخل شهرى يلبى حاجاتها الأساسية هى ومن تعول، وعلى الرغم من عمل المرأة ومنذ آلاف السنين بجانب الرجل فى الزراعة ودخولها إلى مجالات العمل الحديثة منذ بدايات هذا القرن، إلا أن معظم الإحصائيات الرسمية عن عمالة المرأة تتجاهل دورها الكبير فى الزراعة وفى القطاع غير الرسمى من الاقتصاد فى الحضر، ذلك لأن الأغلبية من النساء يعملن من داخل المنازل وبالتالى من الصعب حصرهن، وتختلف معدلات النشاط الاقتصادى للإناث اختلافاً كبيراً حسب التعريف المتبنى لما يعد نشاطاً اقتصادياً خاصة فى قطاع الزراعة، حيث أن عمالة معظم النساء فى هذا القطاع غير مدفوعة الأجر. ويتطلب توفير فرص العمل للمرأة الفقيرة الاهتمام ببرامج التدريب التى يتم وضعها من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية لإكساب المرأة الفقيرة للمهارات الضرورية التى تتيح لها فرص عمل، وقد تكون هذه المهارات خاصة بالتجارة وصناعة السجاد والكليم والأحذية وعدم الاقتصار على الأدوار التقليدية للمرأة (تفصيل وتطريز واقتصاد منزلى وتريكو)، وما يتصل بالزراعة

(تربية دواجن وماعز)، ولهذا يجب العمل على توفير فرص العمل للمرأة الفقيرة وعدم التركيز على المساعدات العينية والخدمات دون الاهتمام الكافى بالإعداد المهنى ومساعدتهن على الاعتماد على الذات فى كسب الرزق وهذا هو دور منظمات المجتمع المدنى.

٥ - الطعام:

من الاحتياجات الملحة أمام المرأة الفقيرة توفير الطعام فالظروف الاقتصادية الحالية وارتفاع أسعار السلع يشكل صعوبة أمام حصول المرأة الفقيرة على طعام لها ولمن تعول ولهذا فإن توفير الطعام للفقراء ضرورة اجتماعية يجب العمل على الوفاء بها، ويجب تضافر كافة جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية للقيام بها، من خلال وضع البرامج والخطط وتنفيذ المشروعات التى تعمل على زيادة الدخل والحصول على الطعام.

٦- توفير الملبس:

يمثل الملبس حاجة أساسية للمرأة الفقيرة ولابد من توفيره، ولهذا فإن إنتاج أقمشة مناسبة وبأسعار تدخل فى نطاق امكانيات المرأة الفقيرة المادية يصبح ضرورة، ووضع ضمانات لوصول ذلك إليها يعتبر حل من الحلول الملائمة التى يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدنى الحكومية وغير الحكومية، كما يمكن قيام منظمات المجتمع المدنى خاصة غير الحكومية بتوفير ملابس بسعر التكلفة للمرأة أو ملابس مستعملة من خلال التبرعات العينية من أهل الخير.

٧- الأمن:

تعتبر الحاجة إلى الأمن من الاحتياجات ذات الأولوية للمرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية فالشعور بالأمن البدنى والاجتماعى والنفسى يعنى تجنب الإخطار الخارجية أو أى شئ قد يؤذى الفرد، وطبيعة المجتمع العشوائى تساعد على انتشار الانحراف والخروج عن العرف والقانون وكثرة الخلافات والمشاجرات بين السكان وظاهرة الاغتصاب وقد تعانى المرأة الفقيرة من عدم الأمن الاجتماعى إذا لم تتزوج أو إذا لم تنجب ذكور مثلاً، ومن صور عدم تمتع المرأة الفقيرة بالأمن تعرضها للضرب من الزوج، وتتطلب كل هذه المشكلات مشاركة بين منظمات المجتمع المدنى الحكومية وغير الحكومية للحد منها ما أمكن فقيام المنظمات غير الحكومية بتوعية المرأة وكذلك الجماهير بحقوقها واحتياجاتها، وكذلك قيام المنظمات الحكومية بالاهتمام بدوريات الحراسة وتوفير نقطة للشرطة ولجان لفض المنازعات قد يساعد على إشباع هذه الحاجة.

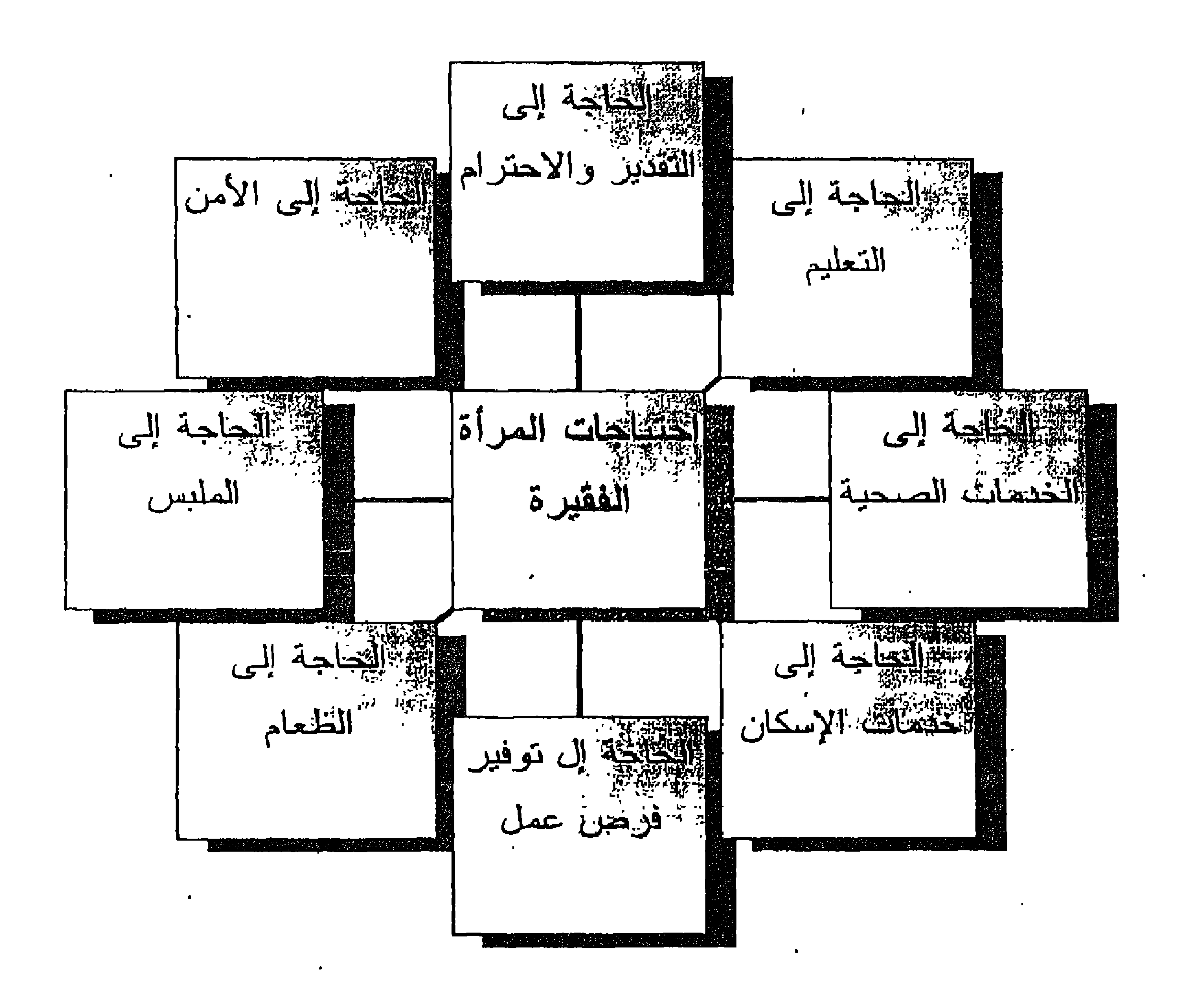
٨- الترويح وشغل أوقات الفراغ:

نادراً ما تسعى المرأة الفقيرة للترويح فهى دائماً مشغولة بتدبير أساسيات الحياة لها ولأسرتها ولذلك تزداد نسبة إصابتها بالأمراض النفسية كالاكتئاب والقلق والاضطرابات النفسية بعامة ولهذا فالمرأة الفقيرة فى حاجة إلى الترويح، لتفادى كل هذه الأمراض وهذا يتطلب من المنظمات الحكومية وغير الحكومية إنشاء الساحات والحدائق العامة وقيام المنظمات غير الحكومية بإنشاء الأندية النسائية وتشجيع المرأة خاصة الفقيرة على التردد على هذه الأندية.

٩- الحاجة إلى التقدير والاحترام:

وتعنى هذه الحاجة أن يكون الفرد متمتعاً بالتقبل والتقدير كشخص يحظى باحترام الذات وله مكانة وأن يتجنب الرفض أو النبذ أو عدم الاستحسان، وأهمية هذه الحاجة للمرأة الفقيرة تنبع لما تخلفه ثقافة الفقر فى تصويرها للإنسان الفقير بأنه إنسان مستسلم عاجز عن تحسين أوضاعه وتغيرها أى بمعنى أنه إنسان غير فاعل سياسياً واقتصادياً، يشعر بالارتياب والقلق والخوف فريسة للقدرية والغيبية التى تسير حياته[١٩].

ومن ثم تصبح هذه العقلية بمثابة ثقافة فرعية من العسير الهروب منها وكسرها طالما استمر الفرد غير قادر على كسر دائرة التردى لأوضاعه وظروفه السيئة، ولهذا تصبح الحاجة إلى التقدير والاحترام للمرأة الفقيرة من الاحتياجات التى تمثل أهمية قصوى فى تفاعلها مع مجتمعها ويجب علي منظمات المجتمع المدنى وضع البرامج والأنشطة التى تعمل على إشباعها.



ثالثاً: مداخل مواجهة الفقر:

هناك آراء متعددة تناولت كيفية مواجهة الفقر بصفة عامة يمكن الاستفادة منها في المجتمعات العشوائية نعرضها فيما يلى:

الرأى الأول: يرى ضرورة تدخل الدولة من خلال إعادة توزيع الدخل وضمان حد أدنى من الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال أربع وسائل رئيسية هى:

أ- التحويلات النقدية: وهنا يحصل الفقراء على الإعانة فى صورة دخل نقدى إضافى يوفر لهم مطلق الحرية فى استخدامه حسبما يشاؤن أى منح ومساعدات نقدية مباشرة.

ب- التحويلات العينية: وهنا يعطى للفقراء المساعدات على شكل عينى سواء متعلق بالغذاء أو الخدمات الصحية وتعطى لهم دون مقابل أو بمقابل رمزى لا يغطى التكلفة الفعلية للخدمة أو القيمة الحقيقية للسلعة، ووفقاً لهذا البرنامج يمكن للأفراد الفقراء أن يحصلوا أو يشتروا من الحكومة طوابع أو كوبونات تستخدم لشراء السلع الغذائية من المحلات والمخازن التجارية، وتعد هذه السلع من السلع الضرورية والمفيدة ولا تدخل فيها السلع غير المناسبة(٢٠).

ج- التصحيحات السوقية: ويتمثل تدخل الدولة هنا فى مجموعة من الإجراءات التى يقصد بها مراقبة أداء السوق وتصحيح أدائه على النحو الذى يرجى منه تحقيق العدالة الاجتماعية دون ما إخلال بالكفاءة الاقتصادية وذلك من خلال إجرائين هما:

١- فرض الحد الأدنى للأجور.

٢- الرقابة على الريع الإيجارى فهذا الإجراء يمثل عدالة توزيعية لأنه يمنع ارتفاع الإيجارات.

د- إعادة التوازن والمساواة الاجتماعية بين المناطق الجغرافية الاقتصادية: ويتمثل هذا فى توفير الاستثمارات

للمناطق الفقيرة والعدالة التوزيعية في توفير الحوافز والدوافع نحو تنمية هذه الأقاليم.

الرأى الثانى: يحدد أربعة مداخل لمواجهة الفقر تكمن فى[٢١]:

١- **الاهتمام بالتنمية البشرية للفقراء:** ويتمثل ذلك فى إطلاق العنان للطاقات الإبداعية لهم، وتلبية احتياجاتهم المادية، وتنمية قيمهم الثقافية خاصة التعاون، والاعتماد على الذات باعتبارهما من أهم المداخل التى تقف أمام الفقر.

٢- **التعبئة الاجتماعية للفقراء:** ويتضمن ذلك زيادة الوعى الجماهيرى بعملية التنمية، وتشجيع المواطنين الفقراء ودفعهم للعمل والإنتاج، والاستثمار الكامل للموارد الطبيعية المحلية، والتطوير المنظم للتكنولوجيا وغرس القيم الديمقراطية الحقيقية فى أذهان الناس.

٣- **تنمية معارف ومهارات الفقراء:** ومساعدتهم على استخدام هذه المعارف بما يعود عليهم بدخل يخرجهم من دائرة الفقر، والعمل على تكوين انطباع لدى الفقراء بأنهم لن يظلوا فقراء.

٤- **تكوين منظمات للفقراء:** وهذا ما تتطلبه ديمقراطية المشاركة، وتقديم الدعم المناسب من جانب الدولة والبنوك والمنظمات غير الحكومية وأمثالها من الهيئات الأخرى.

الرأى الثالث: يرى أنه يمكن مواجهة الفقر من خلال مدخل التنمية البشرية، ويتضمن هذا المدخل خمسة أبعاد رئيسية هى:

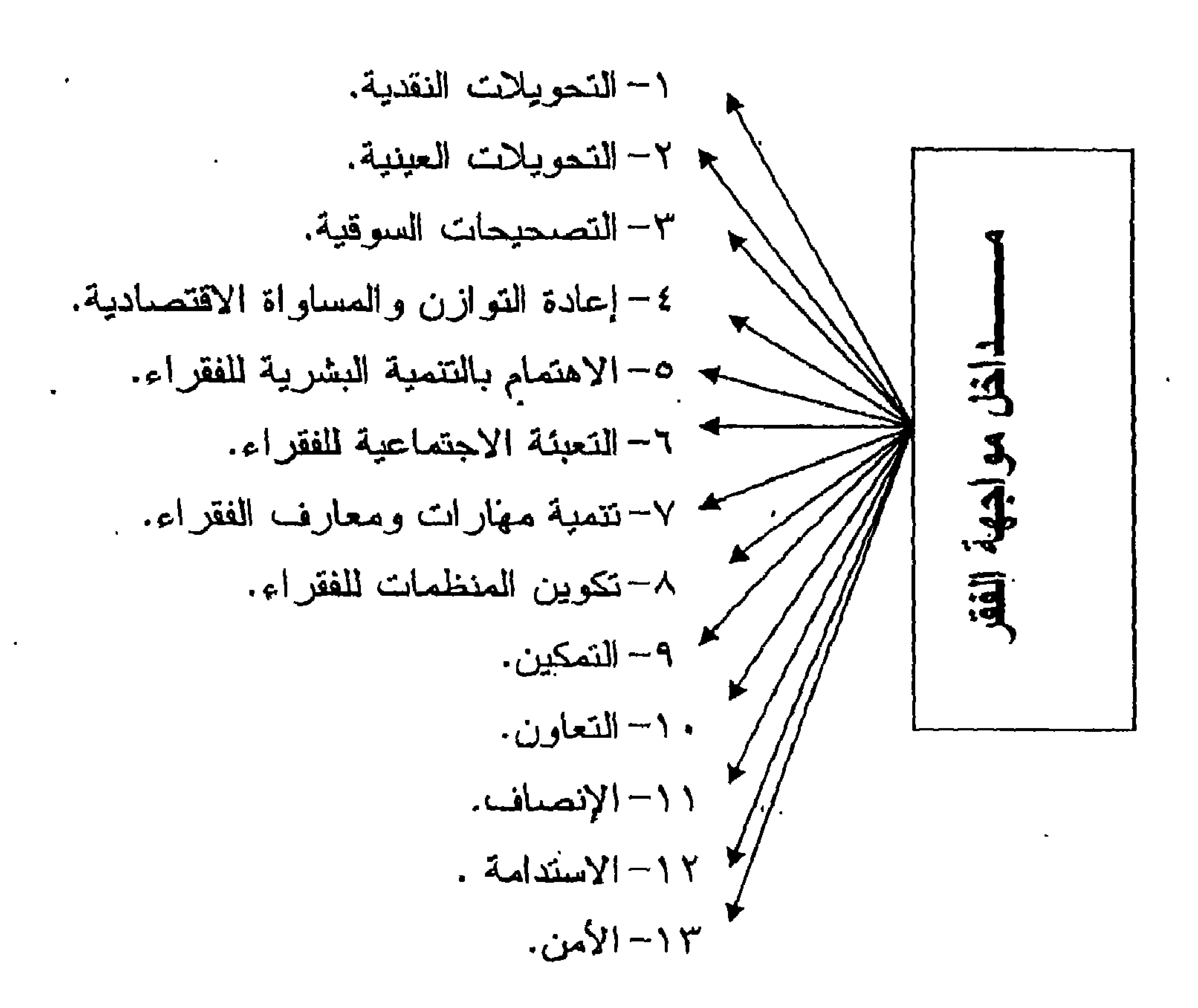
١- **التمكين:** ويعنى استطاعة الناس فى أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية أن يشاركوا أو يؤيدوا صنع القرارات التى تؤثر فى حياتهم.

٢- **التعاون:** ويعنى تدعيم الإحساس بالانتماء والذى يعد مصدراً هاماً من مصادر الرفاهية، ويتطلب هذا أن يعيش الناس معاً بشكل جيد وأن يتعاونوا على نحو يحقق ثراء متبادل بين الفرد والمجتمع.

٣- **الأنصاف:** وهو لا يعنى فقط الإنصاف من حيث الثروة والدخل بل أيضاً السعى إلى تحقيق الأنصاف فى القدرات الأساسية، وفى الفرص، وتعزيز الأنصاف قد يستدعى تقاسم الموارد تقاسماً يفتقر إلى المساواة فالفقراء قد يحتاجون إلى عون من الدولة أكبر من العون الذى يحتاجون إليه من الأغنياء.

٤- **الاستدامة:** ويعنى بها أن تلبى التنمية البشرية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها.

٥- **الأمن:** ويشير إلى أن هناك ملايين من البشر فى البلدان يعيشون على حافة الكارثة فيتعرضون باستمرار لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة وانعدام العمل كمصادر أساسية لانعدام الأمن حيث أنه يقضى على حق الناس فى الحصول على دخل وفوائد أخرى(٢٢).



الرأى الرابع: ويشير إلى أنه يمكن مكافحة الفقر من خلال مجموعة من الوصايا هى:

١- التوسع فى المشروعات التى تحتاج إلى عمالة كبيرة (البنية التحتية).

٢- تشجيع مشاركة المرأة فى (التدريب التحويلى، التشغيل الذاتى).

٣- وضع السياسات المناسبة لتقوية دور القطاعات غير الرسمية فى التنمية.

٤- وضع سياسة زراعية غذائية مناسبة للحضر.

٥- تحسين قدرة الفقراء على الوصول للخدمات الأساسية.

٦- التوسع فى خلق الفرص الوظيفية من خلال دعم المشروعات الصغيرة.

٧- دعم السياسات التى تشجع اللامركزية.

٨- دعم وتشجيع التدريب أثناء العمل (فى مواقع الإنتاج) وبرامج تشغيل الشباب.

٩- دعم خطط إقراض الفقراء ومدهم بالتكنولوجية زهيدة التكلفة لتشجيعهم على الإنتاج(٢٣).

ويتفق الباحث مع ما سبق من آراء ويرى أنه يمكن مكافحة الفقر فى المجتمعات العشوائية من خلال مجموعة من الإجراءات ونشير إليها فيما يلى:

١- قيام الحكومة بمجموعة من البرامج توجه خصيصاً للفقراء تستهدف هذه البرامج تحقيق ما يلى:

أ- زيادة إنتاجية العامل الفقير من خلال تقديم المساعدات التعليمية والتدريب المستمر، والنصح والمشورة وإزالة صور التميز والتفرقة بين الفقراء.

ب- العمل على ضمان وجود حد أدنى للدخل السنوى لهؤلاء الفقراء (خاصة كبار السن والمعاقون والمرضى والشباب).

٢- التدريب والتشغيل ويتم من خلاله وضع برامج تدريبية لمساعدة الفقراء خاصة (المعاقون وأصحاب الحالات الخاصة) وتوفير وظائف لهؤلاء وضمان التمويل حتى تحقق البرامج الهدف منها.

٣- توفير برامج للرعاية الصحية للفقراء المعاقون والأطفال والشباب والأمهات، ومكافحة العنف ضدهم.

٤- تقديم الحد الأدنى من المساعدات التى تبقى الفرد على قيد الحياة.

٥- إتاحة الفرصة للفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر على الخروج والابتعاد عنه من خلال تقديم مساعدات متنوعة مثل توفير الإسكان، المساعدات الغذائية، المساعدات النقدية (نوعية- وعينية)، وتتمثل المساعدة الخاصة بالإسكان فى التشييد وترميم المنازل والمساعدة فى دفع الإيجار، ودفع تكاليف العلاج الطبى فى المستشفيات.

٦- الاهتمام بالغذاء الخاص بالفقراء ويتمثل ذلك فى جملة من المساعدات مثل الوجبات الجاهزة لأطفال المدارس، والأطفال حديثى الولادة، ووجبات تقدم للفقراء من خلال كوبونات توزع عليهم من منظمات المجتمع المدنى.

رابعاً: منظمات المجتمع المدنى وإشباع احتياجات المرأة الفقيرة:

لم تعد الدولة- الأجهزة الحكومية- بمفهومها الاقتصادى والاجتماعى وحدها قادرة على تحمل تبعيات التقدم خاصة وأنها مثقلة إلى حد كبير بالعديد من المشكلات أهمها الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى للسكان... الخ مما يجعلها تبحث عن آليات جديدة تعينها للتغلب على هذه المشكلات.

ومن أهم هذه الآليات الاهتمام بتحقيق التنمية البشرية بجانب الاهتمام بتحقيق النمو الاقتصادى من خلال تفعيل دور تنظيمات المجتمع المدنى إيماناً منها بدور البشر فى تحقيق التنمية والمحافظة على إنجازاتها.

وقبل أن نتحدث عن منظمات المجتمع المدني لابد وأن نتوقف قليلاً عند مفهوم المجتمع المدنى.

أ- مفهوم المجتمع المدنى: Civil Society

هناك العديد من التعريفات التى تناولت المجتمع المدنى يعرض الباحث بعضاً منها ثم ينهى الباحث بتعريف إجرائى يتواكب مع دراسته الراهنة.

فلقد عرف المجتمع المدنى بأنه مجمل التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى، وتشمل تنظيمات المجتمع المدنى كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب أى كل ما هو غير حكومى وما هو غير عائلى(٢٤).

ويرى آخرون بأن المجتمع المدنى مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السليمة، وله أركان أساسية هى:

أ- الفعل الإرادى الحر أو الطوعى.

ب- التنظيم.

ج- أخلاقى سلوكى(٢٥).

ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات للمجتمع المدنى يتضح أنه ليس هو الدولة، وإنما هو كل الأنشطة التى تخرج عن تنظيمها، فهو ذلك المجال المتروك للمواطنين لكى يتحركوا فيه بحرية ويعبروا فيه عن قدراتهم، ولذلك فهو يختلف عن المجتمع الطبيعى الذى تقوم فيه الانقسامات على أسس طبيعية الجنس- السن- الأسس العائلية، ولا

يتطابق مع المجتمع الديني الذى تحكمه سلطة دينية، كما أنه لـيس هـو الدولة.

ويرى الباحث أن المجتمع المدنى ما هـو إلا منظمـات غيـر حكومية تعمل فى رعاية الأفراد وإشباع احتياجاتهم والتصدى لمشكلاتهم ويشمل العديد من التنظيمات مثل الجمعيات الأهلية والنقابـات العماليـة والمهنية وشركات الأعمال وبعض الهيئات العاملة فـى مجـال تقـديم الخدمات الاجتماعية والتى لا تهدف إلى الربح.

ب- الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدنى:

تقوم دراسة الباحث الراهنة على اختيار إحدى منظمات المجتمع المدنى وهى الجمعيات الأهلية للتعرف على دورها فى إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية وذلك للعديد من الأسباب منها:

١- تكفل تحقيق الأهداف التى يسعى المجتمع المدنى ومؤسـساته إلـى تحقيقها وبنفس الآليات فهى تتوجه بخدماتها إلى المجتمـع المحلـى ككل بهدف تنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

٢- تملك القدرة على تمكين الناس من حصولهم على الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً.

٣- تعد موزعاً أساسياً للسلع والخدمات على المستوى المحلى وتستطيع الدولة إحكام الرقابة عليها وأيضاً تدعيم أنشطتها الهادفة إلى تلبيـة الاحتياجات الأساسية للسكان.

٤- الاهتمام الواضح من قبل الدولة بالجمعيات وإسناد أدوار جديدة لهـا تنموية فى جهود مكافحة الفقر والقضاء عليه.

٥- تستطيع أن تملأ الفراغ الذى ترتب على تقهقر الدولة فى مجالات خدمية وإنتاجية كانت تقوم بها أو تعوض ولو جزئياً العجز النسبى للدولة عن الوفاء بمتطلبات مواطنيها.

ولا يعنى ما سبق الانفصال بين الجمعيات الأهلية كإحدى تنظيمات المجتمع المدنى والدولة بل أنهما مترابطان ويكمل كل منهما الآخر ليحققا ما تسعى إليه التنمية البشرية سواء شكلت الجمعيات جزءاً من الدولة أو عبرت عن طبقة من الطبقات الموجودة داخل المجتمع أو مثلت بناءات اجتماعية موجودة على المستوى المحلى.

ج- الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدنى وإشباع احتياجات المرأة الفقيرة:

إن ما يميز الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدنى عن غيرها من المنظمات أنها أكثر إحساساً بالحاجات الفعلية للمواطنين حيث تقوم بإشباع العديد من الحاجات المختلفة لهم وذلك من خلال تعرفها على موارد وإمكانات المجتمع واستثمارها والاستفادة منها فى إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات التى تواجه أفراده، ونظراً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تطرأ على المجتمعات بعامة والمجتمعات العشوائية بخاصة فإن الجمعيات الأهلية بما تملكه من مرونة فى قوانينها ولوائحها يمكنها إشباع العديد من احتياجات المرأة فى هذه المجتمعات يمكن الإشارة إلى البعض منها فيما يلى:

١ – الجمعيات الأهلية وإشباع الاحتياجات الصحية للمرأة الفقيرة:

سبق وأن قام الباحث بعرض الاحتياجات الصحية للمرأة الفقيرة في الصفحات الماضية(*)، ولهذا يمكن للجمعيات إشباع هذه الاحتياجات من خلال تقديم العديد من الخدمات ومن أمثلتها:

أ– توفير الكشف المجاني في المستوصفات والعيادات الطبية المتخصصة.

ب– منح الأدوية المجانية بعد الكشف.

ج– المساهمة في إقامة معامل التحاليل والفحوصات الطبية، ومساعدة المرأة في إجراء التحاليل والفحوصات في المعامل المتخصصة.

د– تقديم الخدمات المتكاملة لتنظيم الأسرة بالمجان.

هـ– الإسهام في رعاية الطفولة (تطعيم– إمصال– تغذية).

و– تجهيز أماكن لإجراء العمليات الجراحية الصغيرة.

ع– إقامة وحدة للغسيل الكلوى لانتشار مرض الفشل الكلوى بالمجتمع.

٢ – الجمعيات الأهلية وإشباع الاحتياجات التعليمية للمرأة الفقيرة:

للمرأة الفقيرة العديد من الاحتياجات التعليمية، يمكن للجمعيات الأهلية الإسهام في إشباعها– وهذا من منطلق ارتباط التعليم بالتنمية البشرية باعتبار أن لها جانبان هما:

أ– تشكيل القدرات البشرية من خلال المعرفة والمهارة.

ب– انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة.

ويمكن للجمعيات اشباع الاحتياجات التعليمية من خلال قيامها بما يلي:

أ- الاهتمام بالأنشطة المتعلقة بمحو الأمية ويتم ذلك من خلال:

- تجهيز مقر مناسب داخل الجمعية للسيدات.
- الإكثار من وسائل الإيضاح مثل اللوحات والصور.
- ربط فصول محو الأمية بتعلم الحرف (الخياطة- أعمال الأبرة).
- صرف حوافز مادية للسيدات (الدارسات) للحرص على انتظامهن.
- صرف حوافز للمدرسات حتى لا ينصرفن عن القيام بالتدريس.

ب- استكمال الجهد التعليمى الذى يمارس فى المدارس لأبناء المرأة الفقيرة الملتحقين بمراحل التعليم من خلال:

- فتح فصول تقوية يكون الاشتراك فيها بالمجان.
- أن تفتح هذه الفصول لجميع المراحل خاصة مرحلة التعليم الأساسى (حتى لا يتسربن أبناء المرأة الفقيرة من هذه المرحلة).
- تجهيز الفصول بوسائل الإيضاح والكتب والمراجع التى تزيد من فاعليتها.

ج- الاهتمام بالأنشطة الروحية للمرأة الفقيرة ويتمثل ذلك فى قيام الجمعيات بما يلى:

- الاهتمام بتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره بالاستعانة بأحد المتخصصين فى ذلك.
- تنفيذ مجموعة من المحاضرات والندوات لبث الوعى الديني فى نفوس السيدات الفقيرات على أن تدور حول الموضوعات التالية:

١- التمسك بالسنة فى الملبس والمأكل والمظهر.

٢- التخلى عن الرذائل والعادات السيئة وفحش القول.

٣- الحث على العمل وعدم تضيع الوقت فى الثرثرة والكلام.

٤- تناول المشكلات اليومية التى تتعرض لها المرأة.

٣- الجمعيات الأهلية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية للمرأة الفقيرة:

للمرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية العديد من الاحتياجات الاجتماعية ويمكن للجمعيات إشباعها من خلال القيام بالعديد من الأدوار منها:

أ- الإسهام فى كفالة أطفال المرأة الفقيرة خاصة الأيتام.

ب- إقامة دار إيواء للأطفال الأيتام إن أمكن.

ج- المساهمة فى دفن وتجهيز الموتى سواء للمرأة الفقيرة أو من تعول.

د- إنشاء مقر لنادى اجتماعى وتشجيع المرأة الفقيرة على التردد عليه.

هـ- الحد من مشاعر السلبية واللامبالاة التى تعانى منها المرأة الفقيرة من خلال تشجيعها على المشاركة فى الأنشطة الخاصة بالجمعية، واستضافة المسئولين للتعرف على احتياجاتها من خلال الاجتماع فى مقر الجمعية.

٤- الجمعيات الأهلية وإشباع الاحتياجات الاقتصادية للمرأة الفقيرة:

تعانى المرأة الفقيرة من تدنى فى الحالة الاقتصادية ويتمثل ذلك فى عدم وجود دخل ثابت، وعدم وجود فرص عمل مما ينعكس على كافة أوجه الحياة لها، ومن ثم فزيادة أنشطة التدريب واكتساب المهارات تمثل حاجة ذات أولوية للمرأة الفقيرة من خلالها يمكن تجاوز كافة المشكلات الاقتصادية التى توقع المرأة الفقيرة فى دائرة الفقر ولا تستطيع الخروج منها، ولذلك يمكن للجمعيات القيام بما يلى:

أ- منح المساعدات المادية الدائمة للأسر الفقيرة.

ب- منح المساعدات المادية لأبناء المرأة الفقيرة فى المراحل التعليمية.

ج- مساعدات عينية (مأكولات، ملابس، بطاطين) خاصة فى المناسبات (الأعياد- رمضان... الخ)

د- منح مساعدات مؤقتة عند الكوارث (وفاة- حادث).

هـ- الاهتمام ببرامج التدريب لإلحاق المرأة الفقيرة أو أحد أبنائها لتتعلم الحرف.

و- إقامة مراكز لتدريب الحرف في الجمعية وتزويدها بالإمكانات التي تساعدها على تحقيق أهدافها.

ع- إحضار معلمات يقمن بمهمة التدريب بالجمعية.

ر- منح المتدربات حافز يومي لاستمرار الحضور.

س- إعطاء المتدربات اللاتي أكملن التدريب أجهزة تساعدهن على البدء بمشروعات تزيد من دخلهن (ماكينة خياطة- تريكو- أجهزة .... الخ).

ش- المساعدة في تسويق المنتجات من خلال معارض للبيع داخل الجمعية.

ي- مساعدة المتدربات في الالتحاق بالعمل في شركات القطاع الخاص بالمجتمع المحلي.

ن- مساعدة المتدربات على الحصول على الخامات بسعر التكلفة.

ل- منح القروض لإقامة مشروعات أخرى (بقالة، تربية دواجن، ماعز ...الخ).

<u>٥- الجمعيات الأهلية وإشباع خدمات البنية الأساسية للمرأة الفقيرة:</u>

تعاني المرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية بنقص في إشباع خدمات البنية الأساسية الخاصة بها، ويمكن أن تسهم الجمعيات الأهلية في إشباع ذلك من خلال ما يلي:

أ- مساعدة السيدات الفقيرات على توصيل مياه الشرب النقية إلى منازلهن.

ب- مساعدة السيدات الفقيرات على توصيل التيار الكهربائي.

ج- مساعدة السيدات الفقيرات على توصيل خطوط الصرف الصحى لمنازلهن.

د- مطالبة المسئولين بتوفير مساكن لإيواء السيدات اللاتى لا سكن لهن.

وتأسيساً على ما سبق فإن قيام الجمعيات الأهلية بإشباع هذه الاحتياجات والتى تمثل بالنسبة للمرأة الفقيرة فى المناطق العشوائية مطالب حياتية وضرورية فإن عائد ذلك سوف يظهر جلياً فى زيادة معدل الرضا عند المرأة الفقيرة فضلاً عن تغير مشاعرها السلبية وإحساسها بالأمان النفسي وأيضاً إحساسها بالأمان على أسرتها ومن ثم كان لزاماً على هذه الجمعيات أن تعى جيداً هذه الاحتياجات وتخطط لإشباعها حتى تحقق رسالة هامة من رسائلها بالمجتمع المدنى.

خامساً: تصور مقترح حول تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة الحد من الفقر للمرأة بالمجتمع المصري:

<u>١- الافتراضات التى ينطلق منها التصور:</u>

(أ) أن الفقر المتمثل فى حرمان بعض فئات المجتمع الذين يمثلون نسبة ليست قليلة من مجموع سكان مصر- من أساسيات الحياة، يجعل السعى نحو إشباع حاجاتهم الملحة، لا يعد من قبيل الرعاية، بل يعد سعياً نحو تحقيق ما يسمى بالعدالة الإجتماعية بين فئات المجتمع، ومن ثم استثمار كافة الطاقات الكامنة فى المجتمع من أجل تحقيق الرخاء والتقدم.

(ب) أن التعامل مع الفقر وخاصة فقر المرأة يمثل أهمية قصوى ولابد من النظر إليه نظرة موضوعية وتحليل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(ج) المرأة لها احتياجات متعددة ومتزايدة وعدم الإشباع لهذه الاحتياجات يؤدى إلى تدنى أوضاعها المعيشية وزيادة المشكلات المرتبطة بالفقر لديها.

(د) أن هناك ضرورة ملحة لقيام منظمات المجتمع المدنى ومنها الجمعيات الأهلية بتبنى العديد من الأنشطة والبرامج والسياسات لمساعدة المرأة للخروج من دائرة الفقر وتحسين مستوى معيشتها.

(هـ) يتطلب التعامل مع فقر المرأة التركيز على مداخل لا تعتمد على المساعدات المالية والعينية فقط بل لابد من الاعتماد على التدريب وتنمية المهارات للحصول على فرص عمل تخرجها من دائرة الفقر وتحسن من مستوى معيشتها.

(و) تمثل المناطق العشوائية مناخاً خصباً لنمو الفقر وانتشاره، لذا تتطلب دراسة واقعية ورصد لاحتياجات قاطنيها ومن بينهم المرأة الفقيرة، والجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدنى يمكنها القيام بهذا الدور لما تتمتع به من موارد وإمكانات.

٢- الأدوار المقترحة للجمعيات الأهلية لإشباع احتياجات المرأة الفقيرة فى المناطق العشوائية:

تأسيساً علي ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج، وعلى الإطار النظرى للبحث، يرى الباحث أنه يمكن تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى إشباع احتياجات المرأة الفقيرة من خلال:

أولاً: دراسة احتياجات المرأة الفقيرة والتخطيط لإشباعها وذلك من خلال استخدام الجمعيات للأدوات التالية:

١- عقد لقاءات مفتوحة واستخدام المناقشات البؤرية للتعرف على احتياجات المرأة الفقيرة.

٢- استخدام الاستبيانات والمقاييس للتعرف من خلالها على احتياجات المرأة الفقيرة في المجتمع.

٣- عقد الندوات العامة التى تتيح الفرصة للتعرف على مشكلات واحتياجات المرأة الفقيرة فى نطاق المجتمع الذى تخدمه الجمعية.

ثانياً: تنمية وتطوير قنوات الاتصال داخل الجمعية وخارجها للإعلان عن خدماتها للمجتمع التى تخدمه وذلك من خلال:

أ- مكبرات الصوت.

ب- من خلال دور العبادة.

ج- الاتصال الجماهيرى المباشر.

ثالثاً: اهتمام الجمعية بالإعداد المهنى للمرأة والتدريب على المشروعات التى تدر دخلاً تساعد المرأة الفقيرة على تحسين مستوى المعيشة لأسرتها مع البعد عن النظرة التقليدية التى يتسم بها النشاط الأهلى، مع ضرورة أن تتواكب المشروعات التى تقوم بها الجمعية مع طبيعة وخصائص المجتمعات العشوائية.

رابعاً: حس الأغنياء والمقتدرين فى المجتمعات العشوائية على تقديم يدى العون لمساعدة الجمعية ووضع الخطط والبرامج الفعلية التى تشبع احتياجات المرأة الفقيرة فى المجتمعات العشوائية.

خامساً: الاتصال بالمنظمات والمؤسسات الأخرى الموجودة بالمجتمع للمساعدة فى توفير فرص عمل مناسبة للمرأة الفقيرة ولأفراد أسرتها.

سادساً: ضرورة اهتمام الجمعيات الأهلية ببرامج التثقيف الصحى لسكان المناطق العشوائية نظراً لما تعانيه هذه المناطق من مشكلات صحية متعددة مثل الأمراض المعدية ومشاكل الحمل والولادة والصحة الإنجابية.

سابعاً: ضرورة اهتمام الجمعيات الأهلية بفتح فصول لمحو الأمية وإعدادها وتجهيزها بالإمكانات حتى تسهم فى الحد من مشكلة الأمية كإحدى المشكلات المرتبطة بالفقر بالمجتمعات العشوائية، وكذلك الاهتمام بمدارس الفصل الواحد وتوفير فصول تقوية للأبناء حتى يمكن القضاء على دورة الفقر التى تصيب المرأة.

ثامناً: ضرورة استثمار الجمعيات الأهلية لإمكانياتها القائمة لتنشيط استفادة المرأة الفقيرة من خدماتها وذلك من خلال:

أ- تقديم خدمات للمرأة بلا مقابل.

ب- ابتكار أساليب جديدة لتقديم خدمات للمرأة الفقيرة.

ج- مراعاة الجمعية لجودة وبساطة الخدمات التى تقدم للمرأة الفقيرة.

د- السعى نحو زيادة الموارد المادية للجمعيات الأهلية مع ضرورة توجيه هذه الموارد بما يخدم المرأة الفقيرة ويساهم فى إشباع احتياجاتها فى المجتمعات العشوائية.

هـ- تبسيط إجراءات الاستفادة من الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية للمرأة الفقيرة.

و- تدريب القائمين على تقديم الخدمات بالجمعيات الأهلية على مهارات جديدة يتطلبها العمل المجتمعى.

ن- تنمية قدرة المرأة الفقيرة وتمكينها من استخدام حقوقها القانونية والسياسية والاجتماعية.

تاسعاً: مراعاة الجمعيات الأهلية لأهمية التنسيق والتكامل بينها وبين المؤسسات المحلية القائمة بصفة عامة والتى تهتم بالمرأة الفقيرة بصفة خاصة عن طريق:

أ- ربط أنشطتها بتلك المؤسسات فى شكل علاقات متبادلة قائمة على الأخذ والعطاء بما يعود بالنفع على المرأة الفقيرة.

ب- حس تلك المؤسسات على أهمية تبادل الرآى والمشورة حول تبادل قضايا المرأة ومناقشتها للعمل معاً نحو تغيير الاتجاهات السالبة تجاه المرأة وأوضاعها فى المجتمعات العشوائية.

ج- ربط أنشطة الجمعيات الأهلية بالقيادات الشعبية والتنفيذية لاستثمار مواقعهم لخدمة قضايا المرأة وحل مشكلاتها.

تذكر أن

- **مفهوم الفقر:**

– حالة من العوز أو الاحتياج ترتبط بالمستوى الاقتصادي للأفراد.

– العجز عن توفير الاحتياجات الأساسية بما يتفق مع توفير حياة كريمة للفرد.

– انخفاض الدخل لحالة من العجز عن إشباع الحاجات التي تضمن بقاء الإنسان.

– قد يتضمن الفقر حالة من عدم الشعور بالأمن في المجتمع.

- **أنواع الفقر:**

– الفقر المطلق. – الفقر الاجتهادي.

– الفقر النسبي . – الفقر الأسري.

- **أسباب الفقر:**

– الدخول المنخفضة.

– الزيادة السكانية.

– قلة الإنتاج.

– العادات والتقاليد الضارة.

– البطالة وسياسات التشغيل الخاطئة.

– الركود الاقتصادي

- **احتياجات المرأة الفقيرة:**

– احتياجات تعليمية وثقافية.

– احتياجات اجتماعية.

- احتياجات صحية.
- الحاجة للأمن.
- الحاجة للاحترام والتقدير.
- الحاجات الترويحية.

- مداخل مواجهة الفقر:

- التحويلات النقدية. - تنمية قدرات الفقراء.

التحويلات العينية. تمكين الفقراء.

التصحيحات السوقية. الإنصاف.

التنمية البشرية. الاستدامة.

- دور منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة:

- منظمات المجتمع المدني وإشباع الاحتياجات الصحية للمرأة الفقيرة.
- منظمات المجتمع المدني وإشباع الاحتياجات الاقتصادية للمرأة الفقيرة.
- منظمات المجتمع المدني وإشباع الاحتياجات الاجتماعية للمرأة الفقيرة.
- منظمات المجتمع المدني وإشباع الاحتياجات التعليمية للمرأة الفقيرة.
- منظمات المجتمع المدني وإشباع احتياجات البنية الأساسية للمرأة الفقيرة.

فكر معي:

كيف تسهم منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة؟

المراجع المستخدمة

١-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **التعداد العام للسكان والمنشآت**، الكتاب الإحصائى السنوى، ٢٠٠١-٢٠٠٢.

٢-الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: **المرأة والتنمية دراسة عن أوضاع المرأة فى مصر**، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ٨٠-٨٣.

٣-زينب معادى: **المرأة والمؤسسة القانونية**، بحث علمى "منشور" فى مؤتمر المرأة العربية "الواقع والتصور"(القاهرة: دار المرأة العربية للنشر، ١٩٩٥) ص٧٥.

٤-معهد التخطيط القومى: مصر: **تقرير التنمية البشرية** (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٤).

٥-أحمد مجدى حجازى: **التغير الاجتماعى وقضايا التنمية والتحديث** (القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٩٧).

٦-البنك الدولى للإنشاء والتعمير: **مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٠** (القاهرة: مركز معلومات وقراءة الشرق الأوسط، ٢٠٠٠) ص ص١-٢.

٧-نادية حليم سليمان: **الفقر والنساء المعيلات للأسر** (الأبعاد وسبل المواجهة فى تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمى. ببكين، ١٩٩٥) ص٣.

٨- هبه هندوسة: **المرأة تنمية اجتماعية وبعد اقتصادى**، بحث علمى "منشور" فى المؤتمر الأول نهضة مصر (القاهرة: المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠٠) ص ص ٣٧-٣٩.

٩- ماجدة شعراوى وحنان أبو زيد: **المرأة والعمل بين الواقع والتشريع (حالة مصر)** (القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٧) ص ص ١٠٢-١٠٣.

١٠- اليونسكو: **دور المرأة التربوى وتعليم الأناث**، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٣.

١١- محمود محمد الأمام: **التنمية البشرية من المنظور القومى فى ندوة التنمية البشرية فى الوطن العربى**، جامعة الدول العربية بالتعاون مع الصندوق العربى للأنماء الاقتصادى والاجتماعى (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ١٩٩٥) ص٤٠٨.

١٢- فريال بهجت عزيز: **عمل المرأة وأثره على دورها فى الأسرة**، رسالة ماجستير "غير منشورة" (القاهرة: مكتبة كلية الآداب بعين شمس، ١٩٨١).

١٣- ناهد رمزى: **دراسة عن أوضاع المرأة واحتياجاتها**، بحث علمى "منشور" باللجنة القومية للمرأة (القاهرة: مكتبة وزارة الشئون الاجتماعية، ١٩٨٢).

14-Dianne, Burden, Women and Social Policy, Boston University, School of social work, 1987.

15-Serageldin Ismail, Poverty Adjustment and growth in Africa, Washington, Library of Congres Cataloging in Publication, 1989.

16-Anafalu, Curutchat, Mirina, Rehousing the Urban Poor, Abstract Journal Article, Inc, All Rights Reserved, 1992.

17-Amy, Hirach, Welfare and the reform of Women, Journal Article Upennrylvania School of Social Work, Philadelphia, Vol, 14, 1993.

١٨- الأمم المتحدة: خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ نيويورك، ١٩٩٤، ص٦.

١٩- مركز الديمقراطية وحقوق العاملين: واقع وظروف عمل المرأة "دراسة استطلاعية" (فلسطين: مؤسسة فورد، ١٩٩٦).

٢٠- مريم مصطفى: أوضاع المرأة في المجتمع المصرى، ورقة عمل (القاهرة: اللجنة القومية للمرأة، ١٩٩٧).

٢١- مركز دراسات المرأة العربية: المرأة والقانون والتنمية "ورشة عمل"، (القاهرة: مركز دراسات المرأة، ١٩٩٧).

٢٢- المجلس القومى للأمومة والطفولة واللجنة القومية للمرأة: المرأة المصرية وسياسات تنمية المرأة للنهوض

بالمجتمع (القاهرة: مكتبة المجلس القـومى للأمومة والطفولة، ١٩٩٧).

٢٣- المجلس القومى للمرأة: **تحـديات الحاضـر وآفـاق المـستقبل** (القاهرة: المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية من ١٨-٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٠).

٢٤- رضا سلامة على: **الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة**، بحـث علمى "منشور" بالمؤتمر السنوى الحـادى عشر لكلية الخدمـة الاجتماعيـة بـالفيوم (الفيوم: مكتبة كلية الخدمـة الاجتماعيـة بالفيوم، ٢٠٠٠).

٢٥- المجالس القومية المتخصصة: **تقرير المجلس القومى للخـدمات والتنميـة الاجتماعيـة الـدورة الحاديـة والعشرون** (القـاهرة: أكاديميـة البحـث العلمى، ٢٠٠١).

٢٦- نادية محمد شفيق: **دور المرأة فى التنمية**، رسالة ماجستير "غير منشورة"، (القاهرة: مكتبة كليـة الخدمـة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٨).

27-Rondinelli., Dennis, in Creasing the Access Of Poor To Urban Services Problems Policy Alternatives And Organization Choices, U.S.A, Weatriew Press, Inc, 1984.

٢٨- سعاد محمد أحمد القرشى: **القيادات النسائية ودورها فى تنمية المجتمع المحلى**، رسالة دكتـوراه "غيـر

منشورة" (القاهرة: مكتبة كليـــة الدراســـات الإنسانية للبنات جامعة الأزهر، ١٩٨٧).

29-M.A. Medford, Tafts, Private Social Services, New York,Mc Grow Hillow Inc, 1989.

30-Serageldin , I Smail, Poverty Adjustment And Growth In Africa, Op, Cit.

٣١- مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة الجيزة بالتعاون مع الاتحـــاد الأقليمى للجمعيات الأهلية، دراســـة أثـــر ظهور المناطق الطفيليـــة علـــى التنميـــة الاجتماعية (الجيـــزة: الاتحـــاد الأقليمـــى للجمعيات الأهلية، ١٩٩١).

32-Hassan Nawal, Malak Wassef, The Role Of Voluntary Associations In Egypt, Cairo, Center For Egyptian Civilization Studies, 1991.

33-Abrhans, Women And Rural Development In Contempraary, Estonia, Rural History Estonia, 1994.

٣٤- المجلس القومى للأمومة والطفولة واللجنـــة القوميـــة للمـــرأة، **المؤتمر الأول للمرأة المـــصرية، المـــرأة المصرية وتحديات القرن الواحد والعشرين** (القاهرة: مكتبة المجلس القومى للأمومـــة والطفولة، ١٩٩٤).

٣٥- وفيق أشرف حسونة وآخرون: **المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر**، دراسة حالات، سلـــسلة قـــضايا

التخطيط والتنمية (القاهرة: معهد التخطيط القومى: ١٩٩٦).

٣٦- أحمد عبد الفتاح ناجى: **دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة فعالية بناء القوة لتنشيط الجمعيات الأهلية بمدينة الفيوم**، رسالة دكتوراه "غير منشورة" (الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٦).

37-Linneman, P.D, Privatisation And Housing Policy, Pennsylvania. Urban Studies, Inc, 1996, P.635.

38-Peterson P.W. Speer, A Comparison Of Self Help Eletroral And Pressure Group, New Jersey Center Social And Community Development, 1999.

٣٩- دراسات كلاً من :

- المجلس القومى للمرأة: المؤتمر القومى الثانى، **المرأة المصرية والخطة القومية ٢٠٠٢-٢٠٠٧** (القاهرة: مكتبة المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠١).

- رابطة المرأة العربية: التقرير الختامى لمؤتمر الهيئات الأهلية العربية (القاهرة، ٢٠٠١).

٤٠- هناء عبد التواب ربيع: **تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة**، رسالة دكتوراه "غير منشورة" (الفيوم، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٢٠٠٢).

٤١- عبد الحليم رضا عبد العال: استثارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة، رسالة دكتوراه "غير منشورة" (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة جامعة حلوان، ١٩٧٦).

٤٢- محمود الكردى: التحضر (دراسة اجتماعية) (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦) ص١٥٩.

43-Cheema, Gshabbir, Reaching The Urban Poor, Project Implementation In Developing Contries, U.S.A, Westriew Press, 1987, Pp 8: 9.

٤٤- مدحت مصطفى خورشيد: دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائي داخل مدينة القاهرة، رسالة ماجستير "غير منشورة" (القاهرة: مكتبة كلية التربية بحلوان، ١٩٨٩).

٤٥- السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩١)، ص٨.

46-United Nations Center for Human settlements, An urbanizing world, New York, Oxford university press, 1992, p108.

47-Venkatalak, srilatha, a health risk index for A pressing phccoverage in urban India, A Bstract of Journal Article, Hall, Rights Reserved. 1992.

٤٨- معهد التخطيط القومى: **تقرير التنمية البشرية** (القاهرة: مكتبة معهد التخطيط القومى، ١٩٩٤) ص٥٣.
٤٩- ماهر أبو المعاطى: **تحديد أولويات احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة**، بحث "علمى منشور" بالمؤتمر العلمى الثانى للتنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة (القاهرة: مكتبة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٨٩).
٥٠- محمد عبد الفتاح محمد: **تنظيم المجتمع وإشكالية المناطق العشوائية** بحث علمي "منشور" بمجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٥).
٥١- عبد الحكيم أحمد محمد: **الدور المتوقع للمؤسسات الأهلية والحكومية فى تنمية المناطق العشوائية**، بحث علمى "منشور" بالمؤتمر العلمى الرابع عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بحلوان (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ٢٠٠١).
٥٢- الفاورق زكى يونس: **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى** (القاهرة: دار عالم الكتب، ١٩٧٨) ص٣٢.
٥٣- البنك الدولى للإنشاء والتعمير: **مؤشرات التنمية فى العالم**، ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص ص١-٢.

54-Sharp. M. Ansel, charles. H.Kegister and Richard, Economics of social issues, U.S.A, Library of congress cataloging in publication data, 1994, p267.

٥٥- حمدى عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعى والاقتصاد الإسلامى (القاهرة: مطبعة العمرانية للأوفست، ١٩٩٥) ص١٥.

٥٦- افيريت هاجين: اقتصاديات التنمية ترجمة جورج خورى (الأردن: مركز الكتب الأردنى، ١٩٨٨) ص ص١١٠-١١٢.

57-United Nations center for Human settlements, An urbanizing world, op, cit, pp 109-111.

58-Bloom Martin, introduction to the Drama of social work, U.S.A, peacoch publishers, 1990, pp 223-225.

59- United Nations Center For Human Settlements, An Urbanizing World, Op, Cit, Pp 110-112.

60-Young Pat, Mastering Social Welfare, London, Published By Macmillan Press 1995, Pp 65-67.

٦١- محمد حسين باقر: قياس الفقر فى دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٦) ص ص٦-٩.

62-United Nations center for human settlements, An urbanizing world, op, cit, pp 115-117.

63-Young pat, Mastering social welfare, op, cit, pp 69-71.

٦٤- أسامة محمد الفولي: **مقدمة في الاقتصاد الاجتماعي** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص ص٢٧٧-٢٧٩.

٦٥- نجيب عيسى: **الفقر في الوطن العربي** ورقة عمل مقدمة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (القاهرة: برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة، ١٩٩٥) ص ص١٩٣-١٩٥.

٦٦- علياء شكري وآخرون: **المشكلات الاجتماعية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص ص١١٣-١١٨.

67-Young pat, Mastering social welfare, op, cit, pp 73-75

٦٨- يحي عثمان شديد: **الإسكان في المناطق العشوائية بالعاصمة**، بحث علمي "منشور" (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ١٩٨٦) ص٢.

69-Conhlin. E. john, sociology An introduction, N.Y, Macmillan publishing, 1984, p497.

٧٠- سمير سعيد على: **العوامل المؤثرة على ظاهرة النمو العشوائي** بحث علمي "منشور" بالمؤتمر الأول لتخطيط

المدن والأقاليم (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ١٩٨٦) ص ص ١-٢.

٧١- أحمد كمال عبد الفتاح: **الخدمات العامة للإسكان العشوائى**، بحث علمى "منشور" بالمؤتمر الأول لتخطيط المدن والأقاليم، مرجع سبق ذكره، ص ص٧٥-٧٦.

٧٢- فتحى أبو عيانة: **جغرافية العمران** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص٢٠٤.

73-Chinard. B. Marshall, slums and community development, New, York, the free press, 1970, pp 11.

74-Day. R peter, sociology in social work practice, London, Macmillan education, 1987, p113.

75-United Nations, survey of slum and squatter, Brun swick preen, 1982, p85.

٧٦- محمد أحمد عاشور: **سرطان المناطق العشوائية هل هى قابلة للعلاج**، مقالة بالأهرام الاقتصادي، يوليو ١٩٩٣، ص٧٥.

٧٧- أدهم رمزى: **دراسة للمناطق العشوائية فى مدينة الإسكندرية**، بحث علمى "منشور" (الإسكندرية: معهد البحوث والدراسات العليا، ١٩٩٢) ص ص١٦-٢٧.

٧٨- نادية محمد السيد عمر: **الأبعاد الاجتماعية لظاهرة المرض فى المناطق العشوائية**، بحث علمى "منشور"

بندوة عـاطف غيـث المجتمـع العربـى وتحـديات القـرن الحـادى والعـشرين (الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة، ١٩٩٥) ص٥٢.

79- United Nations center for Human settlements, op, cit, pp 109-117.

٨٠- اسماعيل طيرة: **الهامشية بين الخرافة والواقع** (بيروت: مجلـة المستقبل العربـى، العـدد ١٥٣، ١٩٩١) ص٣٠.

٨١- محمد الجوهرى، سعاد عثمان: دراسات **الأنثروبولوجيا الحضرية** (الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة، ١٩٩١) ص ص٥٤-٥٥.

٨٢- مريم أحمد مصطفى: **الخصائص الاجتماعية والثقافية للمنـاطق العشوائية**، دراسـة ميدانيـة فـى مدينـة الإسـكندرية (الإسـكندرية، دار المعرفـة الجامعية، ١٩٩٧) ص ص١٨-٢٠.

٨٣- نبيل صبحى حنا: **الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولجيا الاجتماعيـة** (الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعية، ١٩٨٥) ص١٩٣.

٨٤- أحمد زكى بدوى: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢) ص٢٨٢.

٨٥- عبد العزيز عبد الله مختار وآخرون: **أساليب التخطيط للتنمية** (الفيوم، مكتبة أم القرى الجديدة، ١٩٩٦) ص٣٢٢.

86-Walker, Alan, poverty, the social science encyclopedia, London, Routledge, 1996, pp 656-657.

٨٧- حامد عمار: **العوامل الاجتماعية فى التنمية البشرية**، ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى، (الكويت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ١٩٩٧) ص ص ١٢٢-١٢٣.

٨٨- عبد الحليم رضا عبد العال: **تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق** (القاهرة: المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٦) ص ٨١.

٨٩- عبد العزيز عبد الله مختار، ورياض أمين حمزاوى: **التخطيط من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤) ص ١٢٠.

90-Rubin, Herbert , j, I rene Ruling community organization and development, Columbus, Merri publication company, 1986, pp 162-164.

٩١- معهد التخطيط القومى: **تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧-٩.

٩٢- اليونسيف: **تقرير حالة الطفل والمرأة فى مصر، ١٩٩٢**، القاهرة، أبريل ١٩٩٣.

٩٣- مريم أحمد مصطفى: **الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية**: مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٠-١١٢.

٩٤- محروس محمود خليفة وآخرون: طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي (التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات). الإسكندرية، المكتب الجامعي ، ١٩٨٥.

٩٥- أحمد النكلاوي: المتغيرات الأساسية لفهم العلاقة بين الظاهرة الإجرامية والأحياء المختلفة في مدن العالم الثالث في ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة، مرجع سبق ذكره، ص ص٨٧-٨٨.

٩٦- أسامة محمد الفولي: مقدمة في الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٨٣-٢٩٣.

97- United Nations, survey of slum and squatter, op, cit , p90-91.

98-Pabinovitch, Jans, International Forum on Urban poverty Governance and Participation Practical Approaches to Urban Poverty Reduction, N.Y, United Naticoms Development, Programme, 1997, p.p. 1-4

٩٩- إبراهيم قويدر : الحماية الاجتماعية الماهية والمفهوم رؤية شمولية (طرابلس: دار الكتب الوطنية، ١٩٩٩) ص٢١٤.

١٠٠- الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، الكويت، مجلة عالم الفكر، العدد السادس عشر، ١٩٩٩، ص٩٩.

الفصــل السابع

تخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية للشباب في مصر(*)

أهداف الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بإحدى خطط الرعاية الاجتماعية في مصر لقطاع من أهم القطاعات البشرية في المجتمع وذلك من خلال العناصر الآتية:

تمهيد.

أولاً: مفهوم الرعاية الاجتماعية. ثانياً: مفهوم الشباب.

ثالثاً: خصائص مرحلة الشباب. رابعاً: حاجات الشباب.

خامساً: مشكلات الشباب.

سادساً: محاور الخطة الخمسية للرعاية الاجتماعية ٩٢/٩٣ – ٩٦/١٩٩٧.

سابعاً: أهداف خطة التنمية الاجتماعية ٩٢/٩٣ – ٩٦/١٩٩٧.

ثامناً: خطة الرعاية الاجتماعية للشباب.

تاسعاً: محاور خطة الرعاية الاجتماعية للشباب.

عاشراً: أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب.

حادى عشر: الركائز الأساسية التي تقوم عليها خطة الرعاية الاجتماعية للشباب.

ثاني عشر: الأنشطة والأساليب اللازمة لتحقيق أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب.

ثالث عشر: التخطيط للعمل مع الشباب.

رابع عشر: اعتبارات التخطيط لرعاية الشباب في مصر.

خامس عشر: أهمية التخطيط لرعاية الشباب.

خاتمة.

---

* أعد هذا الفصل الدكتور/ ماهر مرعي ماهر- المدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الفصل السابع

تخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية للشباب في مصر (*)

مقدمة:

تمثل قضية تنمية الموارد البشرية لب قضية التنمية، فالإنسان هو العنصر المركزي والمحوري في عملية التنمية، كما أنه هدف عملية التنمية على أي مستوى من المستويات. لهذا فإن العناية به أمر واجب وضروري لتحقيق خطط التنمية والأهداف المنشودة.

ولهذا تتجه حكومات الدول المختلفة إلى تحقيق مستوى عالٍ من التقدم باختلاف أشكاله ومظاهره ومن أجل تحقيق ذلك فهي تعمل جاهدة على توظيف ما تمتلكه من موارد مختلفة- مادية وبشرية حتى تستطيع تحقيق أعلى معدلات الاستثمار.

ويعتبر العنصر البشري ذا أولوية أكثر من العناصر المادية لما له من أهمية ملحوظة في عمليات التنمية الشاملة وعلى اختلاف مستوياتها حيث أنه هدف التنمية ووسيلتها في ذات الوقت.

وإذا كانت العلوم باختلاف تخصصاتها قد اهتمت واستهدفت العنصر البشري بصفة عامة فإن الاهتمام بقطاع الشباب لهو من الأهمية بمكان لما يتسم به من سمات معينة تميزه عن المراحل العمرية الأخرى من حيوية وقدرة على العمل والنشاط وباعتبار هذه المرحلة امتداداً طبيعياً لما قبلها من مراحل النمو، كما أن مرحلة الشباب هذه فترة تحول بالنسبة

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ ماهر مرعي ماهر- المدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

للشباب حيث ينتقل منها من شخص معتمد على غيره إلى شخص يحاول الاعتماد على الذات.

ومرحلة الشباب هذه تتسم بأن يكون الشباب فيها يقترب من مرحلة اكتمال البناء النفسي والثقافي وتكوين العلاقات والمشاركة في قضايا مجتمعه، والشباب متى وأينما وجد فإن له متطلباته وحاجاته الاجتماعية والعقلية والنفسية والفسيولوجية وهذه المتطلبات والحاجات إنما تتسم بالنسبية حسب مرحلة النمو وأيديولوجية المجتمع الذي يقنطه. وكذلك تختلف من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.

ولذا فإن التخطيط له من الأهمية بمكان حيث الإسهام في مواجهة قضايا ومشكلات واحتياجات الشباب، وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا الفصل في ضوء مجموعة من العناصر الآتية:

-مفهوم الرعاية الاجتماعية

-مفهوم الشباب. خصائص مرحلة الشباب وخاجاته ومشكلاته .

كما تناول الباحث في هذا الفصل محاور الخطة الخمسية للرعاية الاجتماعية للشباب موضحاً أهدافها ومحاورها وأهم الركائز التي تقوم عليها، وما هي أهم الأنشطة والأساليب اللازمة لتحقيق أهداف هذه الخطة.

وأشار الباحث إلى أهمية التخطيط لرعاية الشباب موضحاً أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لرعاية الشباب في مصر.

أولاً: مفهوم الرعاية الاجتماعية:

تعددت محاولات العلماء والمشتغلين بالرعاية الاجتماعية وتنوعت جهودهم وتباينت حول تحديد مفهوم الرعاية الاجتماعية، يمكن للباحث إبراز جانب من هذه المحاولات ثم يتبعها بمفهوم إجرائي يوضح ماهية الرعاية الاجتماعية في ضوء الدراسة الحالية.

حيث عرفت الرعاية الاجتماعية على أنها نسق يمكن إدراكه في المؤسسات الاجتماعية في أي مجتمع ويتوحد هذا النسق مع القيم العامة والأهداف والمبادئ حيث تعبر الحياة الاجتماعية عن اهتمامات المجتمع لكي يعيش أفراده في حياة كريمة كأفراد أو أسر أو جماعات في المجتمع(١).

كما ترى وجهة نظر أخرى أن الرعاية الاجتماعية هي ذلك النسق المنظم من الخدمات الاجتماعية والأجهزة المصممة من أجل تزويد الأفراد والجماعات بالمساعدات وصولاً إلى تحقيق مستويات مناسبة للصحة والمعيشة ولتدعيم العلاقات الشخصية مما يمكنهم من تنمية قدراتهم لتطوير مستوى حياتهم بانسجام وفي توافق مع حاجاتهم ومجتمعاتهم(٢).

وينظر إلى الرعاية الاجتماعية أيضاً على أنها إدارة خدمات معينة للأفراد والأسر الذين يجدون صعوبة أو استحالة في حصولهم على إشباع حاجاتهم ذاتياً باعتبارها وسيلة لتحسين الوظيفة الاجتماعية لهم(٣).

وقد اتفقت التعريفات السابقة للرعاية الاجتماعية على أنها نسق من الخدمات التي تقدم للأفراد والجماعات والمجتمعات من أجل إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم من أجل تحقيق نوع من التوازن والتكيف في الظروف المجتمعية.

واتفق مع ما سبق من تعريفات التعريف الآتي حول الرعاية الاجتماعية حيث أوضح أنها نسق منظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات يرمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة من المعيشة والصحة كما يهدف إلى قيام علاقات اجتماعية سوية بين الأفراد بتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الاجتماعية. بما يتفق مع حاجات المجتمع(٤).

وهذا التعريف أضاف إلى ما سبق أن الرعاية الاجتماعية تستهدف أيضاً إقامة علاقات اجتماعية سوية بين الأفراد وذلك ما يدعم تحقيق التوافق الاجتماعي والنفسي التي ترمي إلى تحقيق الرعاية الاجتماعية على اختلاف مستوياتها.

كما تشير الرعاية الاجتماعية إلى مجموعة الأنشطة المتكاملة والمنظمة سواء للمنظمات الحكومية أو التطوعية التي تعمل على تقديم وطرح الحلول لمواجهة المشكلات الاجتماعية

القائمة بهدف تحسين أوضاع البشر كأفراد، وجماعات، ومجتمعات ويشترك في تقديمها أطباء نفسيين، وممرضين ومحامين، ومعلمين، وأخصائيين اجتماعيين، ...... الخ من التخصصات المختلفة(٥).

ويتفق هذا التعريف مع وجهة النظر التي ترى أن الرعاية الاجتماعية عبارة عن الأنشطة المنظمة التي تقوم بها مؤسسات أهلية كانت أو حكومية والتي تسعى إلى منح الحاجة والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية أو تحسين الأحوال الاجتماعية للأفراد والمجتمعات وهذه الأنشطة تتضمن جهود مختلف المهنيين مثل الأطباء و الممرضين والقانونيين والمهندسين، والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين(٦).

ولقد شاع في فترة من الفترات أن مصطلح الرعاية الاجتماعية إنما يمثل استجابة كل المنظمات الاجتماعية للعمل على راحة وسعادة كل الناس من تعليم، وصحة عامة ، وإعادة التأهيل للمعوقين، ومعالجة مشكلة البطالة، خدمات الشباب، الأطفال، الزواج..............الخ(٧).

وفي ضوء التعريف السابق يتضح أن الرعاية الاجتماعية ترتبط بمجموعة العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين البرامج والقوانين والمنظمات التي تسعى جميعها إلى توصيل هذه الخدمات إلى كافة أرجاء المجتمع. والرعاية الاجتماعية تختلف في مساعدتها وبرامجها حسب الفئة الموجه إليها الرعاية

وكذلك حسب المناطق الجغرافية وطبيعة المشكلات التي تتعرض لمواجهتها.

والرعاية الاجتماعية أيضاً تعاون أفراد المجتمع في سبيل توفير الطمأنينة النفسية لأفراده الذين يقعون تحت تأثير الحاجة، أو الفزع أو القلق، أو الاضطراب أو العجز عن تهيئة الإمكانيات التي تعيد الطمأنينة النفسية إليهم بإزالة أسباب هذا العجز المادي أو النفسي أو العقلي أو الروحي(٨).

كما ينظر إلي الرعاية الاجتماعية في أبسط معانيها علي أنها جميع الأنشطة التي يمارسها كل العلماء والمهنيين والحرفيين والعمال وغيرهم من الفئات بقصد توفير فرص النمو والتقدم والرفاهية للإنسان(٩).

ويتضح من ذلك أن الرعاية الاجتماعية لا تقتصر علي تخصص بعينه وإنما تسعي جميع التخصصات لتوفيرها لأفراد المجتمع بهدف إحداث التقدم والنمو والرفاهية لهؤلاء الأفراد .

ويقصد بالرعاية الاجتماعية أيضاً ذلك النسق الذي تستخدمه الدولة لتقديم البرامج والخدمات التي تساعد من خلالها أفراد المجتمع علي مواجهة حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والتي تعتبر بدورها حاجات أساسية لأفراد المجتمع ، أو هي توجه الدولة نحو تحسين حالة الكل في المجتمع(١٠).

ويؤكد علي ذلك وجهة النظر التي تري أن الرعاية الاجتماعية هي مجموعة التدابير أو الإجراءات التي تنتهجها الدولة لمواجهة مشكلة بذاتها(١١).

وهذا ما يؤكد علي ضرورة أن يكون للدولة دور واضح ومميز في تقديم خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ترفع يدها عن تقديم هذه البرامج والخدمات وتتركها لمجموعة أفراد يقدمونها بما يعرف بإطار خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية حيث أن ذلك سيرفع من تكلفة تقديمها وربما لا يستطيع الفقراء الحصول عليها.

وهناك من يرى أن الرعاية الاجتماعية نظام أنشئ لمواجهة أحوال الاعتمادية التي تعارف عليها المجتمع كمسئوليات مشتركة والرعاية الاجتماعية هي نظام اجتماعي ناشئ وظيفته الرئيسية هي الإعالة المتبادلة(١٢).

وترى وجهة نظر أن الرعاية الاجتماعية تتعدى كونها نسق موجود في منظمة أو هيئة حكومية في مجتمع محلي بل هي تلك الخطط والبرامج والمشروعات والأنشطة الاجتماعية المنظمة الحكومية والأهلية، المحلية والقومية والعالمية المادية والمعنوية والتي تهدف لوقاية أو تنمية أو علاج الأفراد والجماعات والمجتمعات من أجل تحقيق أفضل توافق ممكن مع البيئة الاجتماعية ليتحقق في النهاية النمو والتقدم والرقي والرضا لهم(١٣).

وفي ضوء هذا التعريف فإن الرعاية الاجتماعية إنما خرجت عن المعنى التقليدي لها من كونها ترتكز على الجوانب المادية للإنسان ولكنها في تطورها أصبحت تشمل جميع مناحي حياة الفرد من ماديات ومعنويات ليس ذلك فحسب بل إنها تنبع من الهدف الثلاثي للخدمة الاجتماعية بصفة عامة من حيث تحقيق أهداف وقائية وإنمائية وعلاجية للإنسان في صوره المختلفة كفرد أو عضو في جماعة ما أو كمستفيد من خدمات مؤسسة ما أو كعضو فى المجتمع من أجل تحقيق أفضل نوع من التوافق الممكن مع البيئة الاجتماعية التي تحيط به.

كما ينظر إلى الرعاية الاجتماعية على أنها تشمل مجموعة القوانين والتشريعات والبرامج والمنافع والمزايا والخدمات الموجهة لتدعيم مقابلة الاحتياجات الاجتماعية لكل أفراد المجتمع(١٤).

ولقد تضمن هذا التعريف دخول الأفراد، وتقديم مجموعة أخرى من الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية والتنموية وإعادة التأهيل ، وكذلك الخدمات الاستشارية والوقائية الأخرى.

كما تؤكد وجهة نظر أخرى أن الرعاية الاجتماعية إنما هي نسق لتقديم الخدمات المختلفة لإشباع حاجات الناس بما يتضمن استمرارية المجتمع نحو تحقيق أهدافه ومساعدة أفراده

للانتقال من واقع اجتماعي واقتصادي إلى واقع آخر أفضل مما هم عليه الآن[١٥].

ويقصد بها أيضاً نسق منظم للخدمات الاجتماعية والمؤسسات ينشأ لمساعدة الأفراد والجماعات لتحقيق مستوى ملائم للمعيشة والصحة وهي تستهدف العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بتنمية أقصى قدراتهم وتحقيق تقدمهم وتحسين حياتهم بحيث تنسجم مع حاجات المجتمع.[١٦]

وبهذا تعمل الرعاية الاجتماعية على توفير برامج الخدمات المباشرة للأفراد والجماعات والمجتمعات ولا تقتصر على فئة معينة بل أنها تشمل على مختلف الفئات العمرية والسكانية كما تقوم بتقديمها مؤسسات حكومية وكذلك بعض المنظمات التطوعية كما أنها لا تقتصر على مستوى جغرافي معين بل تقدم على جميع المستويات المحلية والقومية والإقليمية بل على المستويات العالمية.

وتهدف هذه الرعاية الاجتماعية إلى الحفاظ على مستويات المعيشة المناسبة للأفراد في المجتمع ، ويعني هذا الوفاء بالحدود الدنيا للدخل والغذاء والمأوى والتعليم والصحة المناسبة، وأيضاً مساعدة الفقراء وذوي العاهات والعجزة.[١٧]

ويمكن صياغة المفهوم الإجرائي التالي للرعاية الاجتماعية للشباب فيما يلي:

١- الرعاية الاجتماعية هي كافة الجهود والأنشطة المنظمة التي تهدف إلى تحسين الأداء الاجتماعي للشباب ومواجهة المشكلات الاجتماعية والصعوبات التي قد تعترض طريقه وتؤثر على أدائه الاجتماعي حالياً ومستقبلاً.

٢- تقوم هذه الجهود والأنشطة على أسس وقواعد علمية واعتبارات إنسانية.

٣- هذه الجهود والأنشطة تقدم من خلال نسق منظم يتضمن كل أشكال التدخل الاجتماعي في صورة خدمات للشباب من خلال مؤسسات مختلفة.

٤- هذا النسق يقوم بوظيفة أساسية ومستمرة في المجتمع هذه الوظيفة مسئولية الدولة ومعاونة الجهود الأهلية.

٥- هذا النسق ينشأ لمساعدة الشباب أفراداً وجماعات لتحقيق مستوى أفضل في حياتهم.

٦- يتم تحقيق هذا المستوى عن طريق ثلاث مستويات فرعية وهي كالتالي:

(أ) **المستوى الأول: البرامج الوقائية**- وتستهدف إشباع حاجات الشباب لوقايتهم من براثن الانحراف والتعرض للمشكلات المختلفة (هدف وقائي).

(ب) المستوى الثاني: البرامج العلاجية وتستهدف مواجهة وحل مشكلات الشباب(هدف علاجي).

(ج) المستوى الثالث: البرامج الإنمائية وتستهدف تنمية روح الولاء والمشاركة والانتماء للمجتمع وإيجاد وتنمية القيادات الشبابية، كما تستهدف أيضاً تحسين الظروف المعيشية للشباب اجتماعياً واقتصادياً بقصد نقلهم من واقع اجتماعي واقتصادي معين إلى واقع آخر أفضل منه ويغير ذلك (هدف تنموي).

٧- يمكن تحقيق هذه الأهداف عن طريق التعاون الإيجابي الفعال بين كل من الجهود الحكومية والأهلية التي تستهدف تحقيق زيادة محسوبة في معدلات رفاهية الشباب في كل صوره سواء كان فرداً أو عضواً في جماعة أو عضواً في المجتمع المحلي أو مستفيداً من خدمات مؤسسة ما وبالتالي يؤدي إلى حدوث زيادة في معدلات رفاهية المجتمع.

٨- يتم تحقيق هذه الأهداف وفق خطط مرسومة وفي إطار سياسة اجتماعية واضحة ومحددة تتفق مع أيديولوجية المجتمع والاتجاهات السياسية السائدة.

٩- يقوم بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للشباب متخصصون في مجالات متعددة.

ثانياً :مفهوم الشباب:

تعددت محاولات العلماء والمشتغلون مع الشباب وتنوعت جهودهم وتباينت فيما بينها نحو توضيح ماهية الشباب حيث نجد من يراها من منظور زمني بأنها فئة عمريه وآخرون من منظور اجتماعي فتمثلت لديهم بكونها شريحة اجتماعية، وفئة أخرى ترى الشباب على أنه مرحلة لها سماتها الفسيولوجية الخاصة انطلاقاً من المنظور البيولوجي، وأيضاً من يشير إليها بوصفها امتلاكاً لبناء دفاعي داخلي متكامل انطلاقاً من المنظور السيكولوجي ، وهناك من يري ضرورة مراعاة الرؤية المتكاملة بقدر المستطاع عند دراسة مفهوم الشباب. وسوف يحاول الباحث عرض وجهات النظر هذه ثم وضع مفهوم إجرائي للشباب يتواكب مع الدراسة الحالية. والشباب في اللغة هو "جمع شاب وهو البلوغ وعدم الوصول إلى مرحلة الرجولة[١٨].

ويقصد بالشباب عادة الأفراد في مرحلة المراهقة أي الأفراد بين مرحلة البلوغ الجنسي والنضج مع مراعاة أن الفترة التي تنتهي فيها مرحلة الشباب غير محددة بل قد تمتد إلى سن الثلاثين أو أكثر[١٩].

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن الشباب عبارة عن مرحلة من مراحل العمر تتميز بخصائص القدرة الإنسانية المنتجة في أقصى مراحلها وتتفاوت بداية المرحلة ونهايتها في ضوء الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع[٢٠].

ومن حيث المعيار الإحصائي للشباب فقد تباينت وجهات النظر حول فترة الشباب التي من خلالها يمكن توضيح مفهوم الشباب حيث ينظر إليه على أنه الفئة العمرية من ١٦-٢٤ سنة[٢١]. وزيدت هذه الفترة حتى عرف الشباب على أنه مرحلة عمرية تتراوح ما بين ١٥-٣٠ سنة[٢٢].

ويعرفه المشاركون في مؤتمر اليونسكو والذي يعالج موضوعات الشباب بأنهم الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية ما بين الثامنة عشر والخامسة والثلاثين إلا أن تعريفات الشباب تختلف باختلاف البلاد والثقافات[٢٣].

ويمكن مناقشة مفهوم الشباب في إطار مجموعة من المعايير وهي[٢٤]:

١- **المعيار الزمني:** حيث يحدد مرحلة الشباب باعتبار ما لها من خصائص عمرية واتفق غالبية العلماءُ أنها بين الخامسة عشر والثلاثين سنه.

٢- **المعيار الاجتماعي:** ويركز هذا المعيار على طبيعة الأوضاع التي يمر بها المجتمع ففي المجتمعات المتخلفة لا تأخذ مرحلة الشباب شكلاً زمنياً حيث لا تتضح معالم بدايتها، كما تختصر مدتها أو تذوب خصائصها في مرحلة عمرية أخرى أما في المجتمعات المتقدمة فهي تؤكد على إبراز مرحلة الشباب وإطالتها باعتبارها فترة تدريب وإعداد لتحمل المسئولية.

٣- **المعيار السلوكي:** وهو معيار يعتبر مرحلة الشباب تشكل مجموعة اتجاهات سلوكية ذات طابع الميل إلى التحرر وتشكل مجموعة الاتجاهات السلوكية إذا تميز بها الإنسان اعتبره شاباً.

وتضيف وجهة نظر أخرى مجموعة من المعايير والتي يمكن في ضوئها تحديد مفهوم الشباب وهذه المعايير هي(٢٥):

٤- **المعيار البيولوجي:** حيث تتميز هذه المرحلة باكتمال البناء العضوي والوظيفي للمكونات الأساسية للجسم كالعضلات والغدد والتوافق العضلي ونمو الأعضاء التي لها وظائف معينة في بناء الجسم واستكمال تناسق أجهزته.

٥- **المعيار العقلي:** حيث تتميز هذه المرحلة بنمو الوظائف العقلية كالتذكر والإدراك والتخيل ...الخ إلى جانب القدرة على الإبداع والابتكار والتفوق العلمي واكتساب المهارات العقلية إلى جانب زيادة القدرة على اتخاذ القرارات وحرية الاختيار.

٦- **المعيار السيكولوجي:** باعتبار أن هذه المرحلة التي يتم فيها عمليات تغير وارتقاء في البناء الداخلي للشخصية والاستقرار النسبي في النضج في جوانب الشخصية تأثراً بعناصر الوراثة والبيئة وتكوين الذات وإدراك الفرد للواقع ولحاجاته الوجدانية والإدراكية بصورة أفضل. كما تؤكد وجهة نظر أخرى على معيار آخر أو مكوناً آخر من مكونات ومعايير تحديد مرحلة الشباب وهو:

٧- المعيار (المكون) الثقافي: حيث تؤكد وجهة النظر هذه على أن الشباب له ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من الفئات العمرية الأخرى(٢٦).

ومن وجهة نظر الباحث أن كل هذه المعايير والمكونات متداخلة ومترابطة في ذات الوقت في إطارٍ متكاملٍ ومتناسقٍ إلى حدٍ كبير لتكون في مجموعها مفهوم الشباب وما تتميز به هذه المرحلة من خصائص تختلف عن غيرها من المراحل العمرية الأخرى.

ولا شك أن هذه المرحلة تتميز عن مرحلة البلوغ بالدينامية وعدم التشكل والاستقرار أو السكون حالة استثنائية ينبغي البحث عن أسبابها(٢٧).

ويمكن للباحث صياغة المفهوم الإجرائي التالي للشباب فيما يلي:

١- المرحلة العمرية من سن ١٥ سنة وحتى ٣٥ سنة.

٢- بتميز هذه المرحلة بالدينامية والنشاط.

٣- تتسم هذه المرحلة بنمو الوظائف العقلية.

٤- تتسم بعملية الارتقاء والتغير في البناء الداخلي للشخصية.

٥- هذه الفئة المرية لها ثقافتها الخاصة التى تميزها عن غيرها.

وحرى بالذكر قبل الخوض في الحديث عن خطة الرعاية الاجتماعية للشباب لابد من إلقاء الضوء على خصائص الشباب واحتياجاته ومشكلاته حتى يتسنى لنا الحديث عن التخطيط للشباب في ضوء هذه العناصر السابقة .

ثالثاً : خصائص مرحلة الشباب :

يعتبر الشباب من أهم القوى المؤثرة في دفع عجلة التنمية في المجتمع وبالتالي كان لزاماً على كل التخصصات أن تولى هذه الفئة عناية خاصة حيث أنها تمتاز بالعديد من المؤشرات النفسية والإجتماعية والبدنية والعقلية التى تساعد القائمين على أمر رعاية الشباب بضرورة معرفة أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الفئة .حيث أن معرفة هذه السمات والخصائص تساعد المخططين للشباب على إخراج ما لديه من طاقات وإبداعات وصقل ما لديه من مهارات ومواهب وقدرات، وخصائص الشباب تتمثل في الخصائص الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية .

(أ) الخصائص الجسمية :

يتميز الشباب في هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص الجسمية والتي تتمثل في زيادة النمو الجسمي ، تغيراً في القوام البدني حسب كل جنس من الشباب وزيادة في الطول والوزن وتغيراً في الشكل والصوت وكذلك الطاقة ويحدث نوع من التوازن والتناسق بين أجزاء الجسم مع الوضع في الاعتبار أن مرحلة الشباب يختلف فيها النمو الجسمي من مجتمع إلى آخر

حسب طبيعة المناخ حيث تبدأ هذه المرحلة في المناطق الحارة قبل الباردة وفي الإناث قبل الذكور ، كما أنه في هذه المرحلة يحدث نوع من التوازن في الغدد المختلفة والمظاهر الجنسية وزيادة في النمو الحركي والمهارات الجسمية .

وخلاصة القول فيما سبق أن الخصائص الجسمية في هذه المرحلة تتمثل في اكتمال جميع أعضاء الجسم التي لها وظائفها في حياة الإنسان(١).

(ب) الخصائص النفسية :

المسألة الجوهرية أثناء مرحلة الشباب هي التوتر بين الذات والمجتمع وفي تلك المرحلة يميل الشباب والشابات إلى قبول تعريفات مجتمعهم عنهم بأنهم متمردين وهاربين من المدرسة وأبطالاً رياضيين وتتعقد العلاقة بين القيم المحددة اجتماعياً والشباب وتتسم بالنفوذ والصراع وعدم قبول الواقع الاجتماعي في كثير من الأحيان ، ويكافح الشباب لكي يحدد ماهيته، وينتابه أيضاً عدد من المشاعر مثل العزلة وعدم الواقعية والسخط وعدم الارتباط بالعالم الظاهري والاجتماعي والشخصي وهذه المشاعر تنبع من الإحساس النفسي بعدم التوازن بين الذات والعالم الخارجي(٢).

ومن خصائص الشباب النفسية في هذه المرحلة محاولة التخلص من كافة ألوان الضغط والقهر المسلط عليه ، لتأكيد

التعبير عن الذات ، ونتيجة لهذه النزعة الاستقلالية ، يتسم الشباب أيضاً بأنه أكثر تقدمية ، وأقل امتثالاً للسلطة(٣).

ويمكن للباحث القول بأن مرحلة الشباب تتسم بمجموعة من الخصائص النفسية تتمثل فيما يلي :

١- التألق الذهني لدى الشباب والنضج النفسي والعاطفي .

٢- المحاولات المستمرة لكي يستقل ويؤكد ذاته في اتخاذ قراراته بنفسه .

٣- الإحساس بالرضا إلى حد كبير عن القرارات التي يتخذها .

٤- الإحساس بالقلق في معظم الأحيان حينما يواجه العديد من توجهات الكبار ممن حوله، وكذلك قلقه حول مستقبله .

٥- معايشة فترة من أحلام اليقظة في بداية مرحلة الشباب ثم يتحول تدريجياً إلى مواجهة الأمور بطريقة أكثر واقعية ومنطقية .

٦- محاولاته في مواجهة بعض المشكلات التي يتعرض لها بدلاً من الهروب منها .

(ج) الخصائص العقلية :

يميل الشباب في هذه المرحلة نحو النمو الفكري والعقلي مع تميزه بطابع الخيال والجرأة والمغامرة ، ويعتز الشباب بتفكيره مع القابلية للإيحاء في بعض الأحيان ، وتتميز هذه

المرحلة بيقظة عقلية كبيرة فالشاب يحتاج لحرية عقلية ويميل إلى الحصول على معلومات وثيقة من مصادر موثوق بها[1].

ويمكن القول بأن مجموعة الخصائص العقلية التي يتميز بها الشباب تتلخص في :

١- اكتمال النمو العقلي لدى الشباب إلى حدٍ كبير.

٢- عدم قبول الأفكار والمبادئ والقيم التي يقدمها له الكبار بصورة تلقائية وإنما يفكر فيها ويناقشها وربما يقدم النقص لبعض منها ، بل ومن الممكن رفض بعضها .

٣- قد يكون مجموعة من الأفكار والآراء عن المجتمع التي يعيش فيه ربما تكون متعارضة ومتناقضة مع ما تقدمه المؤسسات المسئولة عن التنشئة الاجتماعية .

٤- اختلاف النمو العقلي والبدني والنفسي لدى الشباب أي أنه لا يكون هذا النمو على درجة واحدة عند كل الشباب ولكن يظهر نوع من التفاوت في هذا النمو .

ولهذا فمن الواجب مراعاة أن هذه الخصائص ليست ثابتة بل هي مظاهر سائدة مشتركة وتختلف بين الشباب من حيث عمق الاتصال بها تبعاً للفروق الفردية وكذلك ظروف التنشئة الاجتماعية وتتأثر كذلك بالمتغيرات البيئية والاجتماعية وهذا ما يجب أن يدركه العاملون مع الشباب في كل مجتمع من المجتمعات[2].

(د) الخصائص الاجتماعية :

إن المدقق في دراسة أحوال وظروف وشخصية الشباب يجد أنه في هذه المرحلة يميل إلى الانتماء إلى جماعات كبيرة وهو يضحي من أجل جماعة الأصدقاء ويتفانى في سبيل الانتماء إلى جماعته ، حيث أن الجماعة لها تأثير لا يعادله أي تأثير على الشباب في أول مراحله فهي تحدد مستقبله ويتوقف عليها نموه الاجتماعي(٣). حيث أنه يقضي معهم فترات من الوقت أكبر من الوقت الذي يقضيه مع الأسرة بل أنه يتضايق في بعض الأحيان من تدخل الأسرة في شئونه وما يخص علاقاته مع أصدقائه وتزداد قدرته على المشاركة الاجتماعية وملاحظة سلوكه ومدى تناسبه مع المعايير الاجتماعية(٤).

ويمكن القول بأن أهم الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها الشباب هي:-

١- المثابرة على أداء الأعمال التي يكلف بها .

٢- زيادة ثقة الشباب بنفسه على عكس مرحلة المراهقة .

٣- رغبته في حب الظهور وإحساسه بأنه له مكانة اجتماعية في أسرته ومجتمعه .

٤- رغبته في التحرر من السلطة وحب التمرد ونقد الآخرين

٥- يتصف بالديناميه والحركة والمرونة والنشاط.

٦- غلبة التفكير في المهنة والأسرة والمستقبل وتحمل المسئولية.

٧- في هذه المرحلة تتشكل معتقداته وقيمه وتنمو ثقافته وتتكون ميوله واتجاهاته في الحياة.

٨- يتسرع في الحصول على النتائج من المشروعات التي يقوم بها ولذلك أحياناً لا تكتمل هذه المشروعات حتى نهايتها.

رابعاً: حاجات الشباب:

إن الشباب هم مستقبل مصر ورصيدها الذي يجب أن نحافظ عليه أملاً في حاضر زاهر ومستقبل باهر والبداية هي مرحلة الطفولة حيث أنها هي الدعامة الأساسية لبناء وتكوين الفرد ، فكل ما يواجه الطفل في حياته الباكرة من مواقف ومؤثرات يلعب دوراً مؤثراً في تكوين شخصيته وسلوكه واتجاهاته، فإن مر في طفولته بتربية سليمة موجهة من خلال قيادة تربوية وقدوة صالحة شب على سلوك قويم واتجاهات إيجابية، فالأسرة هي الحضن الاجتماعي الذي يشعر فيه الطفل بالدفء إذا صلحت العناية والرعاية[٢٨].

وتختلف حاجات الشباب باختلاف المرحلة التي يمر بها وكذلك باختلاف مكونات البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها ،

ويعتبر إشباع حاجات الشباب هدف ووسيلة في ذات الوقت حيث أن الشباب لا يستطيع الاستمرار والحياة دون إشباع لهذه الحاجات كما أن إشباع هذه الحاجات إنما يكون وسيلة ليستخدمها المجتمع في إعداد شبابه وتنشئته وإكسابه المواطنة الصالحة .

وهناك العديد من حاجات الشباب تتمثل في :

(أ) الحاجات النفسية وتشمل[٢٩]:

١-الحاجة إلى القبول والتقدير.

٢-الحاجة إلى تأكيد الذات.

٣-الحاجة إلي التمكن والسيطرة.

٤-الحاجة إلى الاستقلال.

٥-الحاجة إلى الانتماء.

٦-الحاجة إلى التوافق.

٧-الحاجة إلى الحب وخدمة الآخرين.

(ب) الحاجات الاجتماعية: وتشمل[٣٠]:

١- الحاجة إلى الحب والعطف والعناية.

٢- الحاجة إلى شغل مكانة اجتماعية لها معنى وقيمة في المجتمع.

٣- الحاجة إلى الحصول على مهنة تتناسب مع قدراته واستعداداته.

٤- الحاجة إلى الانضمام للجماعات في المجتمع كالجمعيات الأهلية والعلمية.

٥- الحاجة إلى المشاركة في الجهود المبذولة لخدمة المجتمع وقضاياه الاجتماعية والسياسية والتعبير عن رأيه.

٦- الحاجة إلى خبرات اجتماعية في المواقف المختلفة كي تجنبه اللوم والنقض من الآخرين.

٧- الحاجة إلى تكوين أسرة مستقلة، وتكوين صداقات مع الآخرين.

٨- حاجته لشغل وقت الفراغ بطريقة مثمرة تعود عليه بالنفع.

ومما سبق يتضح أن الحاجات الاجتماعية للشباب هي أكثر الحاجات تأثراً بالخصائص الجسمية والعقلية والانفعالية وتتأثر تلك الحاجات بعوامل البيئة والتنشئة الاجتماعية نظراً لارتباطها الكبير بالعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع.(٣١)

(ج) الحاجات العقلية: وهي الحاجات التي تتعلق بالنشاط العقلي والتفكير والثقافة ويمكن القول بأن من هذه الحاجات ما يلي:(٣٢)

١- الحاجة إلى توسيع قاعدة الفكر والسلوك وتنمية معلوماته.

٢- الحاجة إلى تحصيل الحقائق وتفسيرها.

٣- الحاجة إلى التعبير الابتكاري والتعبير عن آرائه واتجاهاته.

٤- الحاجة إلى تنمية القدرة على الإدراك والانتباه لتحليل العلاقات بين الموضوعات وبعضها البعض.

٥- الحاجة إلى تزكية روح البحث والإطلاع واكتساب المعارف.

وهذه الحاجات إنما تؤكد على ضرورة أن يتنبه المسئولين عن رعاية الشباب لإشباع هذه الحاجات العقلية وذلك بطريقة سليمة وعدم تركهم للتيارات الفكرية المعوقة لعملية التنمية والمأمولة على عاتق هؤلاء الشباب، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يكتب وما يقال لهم لثقل الناحية العقلية لديهم، بما يتناسب مع مواكبة العصر وفي ذات الوقت بما يحافظ على العادات والتقاليد الإيجابية وينبذ كل ما هو سلبي ومعوق لعملية التنمية.

(د) الحاجات الصحية والجسمية:

لعله من المسلمات إن الصحة لا تتحقق للإنسان إلا إذا تحققت سلامة الجسم والنفس معاً وسلامة الظروف الاجتماعية المحيطة به كما أنه لا يمكن أن يتحقق له التوافق والتكامل والانسجام بين أجزائه وأجهزته الداخلية المختلفة ثم بينه وبين البيئة المحيطة.(٣٣)

ومن خصائص مرحلة الشباب النمو التكويني العضوي حيث النمو التكويني يشير إلى ثلاثة مظاهر وهي النمو

الجسمي الهيكلي ، والنمو الفسيولوجي ، والنمو الحركي. وهذا النمو إنما يتطلب مجموعة من الحاجات تكمن فيما يلي:(٣٤)

١- الحاجة إلى تقبل الآخرين لمجموعة التغيرات الجسمية التي تظهر نتيجة لهذا النمو.

٢- الحاجة إلى التغذية الجيدة والمناسبة كماً وكيفاً حيث أن هذه المرحلة تتسم بالحركة والنشاط وبذل مجهود كبير.

٣- الحاجة إلى توفير الرعاية الصحية للشباب لأنهم عماد الأمة وعلى أكتافهم تقوم نهضتها ولا يمكن أن تقوم نهضة على أكتاف شباب مريض وغير ذي قوة ونشاط.

٤- الحاجة إلى توفير الأماكن المناسبة لممارسة الرياضات المختلفة بما يتناسب مع هؤلاء الشباب لبناء وتقوية أبدانهم وكذلك مما يسهم في استثمار طاقاتهم وقدراتهم ويعود عليهم بطريقة إيجابية في النواحي الصحية.

٥- الحاجة إلى إشباع الغرائز الجنسية بطريقة مشروعة.

(هـ) الحاجات الترويحية:(٣٥)

وهي الحاجات المتعلقة بإشباع الهوايات وممارسة الأنشطة وقضاء وقت الفراغ بصورة سليمة ومفيدة ومما يقي الشباب من الانحراف وتتمثل هذه الحاجات فيما يلي:

١- الحاجة إلى ممارسة الهوايات والألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية.

٢- الحاجة إلى وجود الأماكن والمؤسسات المختلفة التي يمارس فيها الشباب هوايته المختلفة ويقضي فيها وقت فراغه.

٣- الحاجة إلى وجود برامج وأنشطة متنوعة تستوعب وقت فراغهم بإسلوب يعمل على تنميتهم وكذلك الحاجة إلى وجود متخصصين مهنيين لمساعدة الشباب في مجال قضاء وقت فراغهم.

(و) الحاجات الدينية:

وهي تعد نسقاً وإطاراً شاملاً يوجه وينظم عملية إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة وتشمل هذه الحاجات ما يلي:(٣٦)

١- الحاجة إلى تكوين شعور ديني قوي يحقق للشباب الشعور بالأمن والطمأنينة من توثيق الصلة بالله الخالق عز وجل.

٢- الحاجة إلى فهم وغرس والتمسك بمنظومة المعايير والمبادئ والقيم الخلقية المستمدة من الدين والتي تنظم علاقة الشباب بنفسه وبالآخرين وبالواقع وابتداء بالخالق سبحانه وتعالى كما أنها تكون المرشد والموجه لسلوكه في جميع مناحي الجياة ، أي أنها تكون بمثابة فلسفة يسير عليها في الحياة.

والخلاصة يمكن القول بأن الشباب يحتاج إلي التنمية البدنية والصحية ليكتسب قدراً من اللياقة البدنية من خلال الممارسة الرياضية، والتي تعينه على أداء أعماله اليومية وملء وقت فراغه بما يعود عليه بالفائدة وتقيه من الأمراض الجسمية خاصة أمراض العصر ومشكلاته الناتجة عن الإدمان وتعاطي المخدرات وغيرها مما قد يفتك بصحته ويطيح بطموحاته.

كما أن الشباب يحتاج إلى التنمية النفسية وتحقيق الذات وحرية التعبير عن النفس والثقة بها وإلى الأمان لسلامته النفسية.

ومن الناحية العقلية: فإن الشباب في حاجة إلى التنمية الفكرية والثقافية لتحديد معارفه وتطويرها بهدف التكيف مع النظم الدولية الجديدة التي نشأت نتيجة للتغيرات السياسية العالمية حتى يستطيع مواجهة مشكلاته التي يتعرض لها وتنمية روح المشاركة والمناقشة الإيجابية الفعالة مع مجتمع الكبار.

والحاجات الترويحية من الحاجات الهامة التي إن لم يتم إشباعها فإنها تؤدي بالشباب إلى أن يقع في العديد من المشاكل ولا ينبغي إهمال الناحية الاجتماعية حيث حاجة الشباب إلى الإرشاد والتوجيه حتى نضمن أن يتخذ قراراً سليماً وذلك مما يساعده على تكوين علاقات سوية مع الآخرين وممارسة الحياة

الديمقراطية من خلال القيادة والتبعية ومعرفة ما عليه من واجبات وما له من حقوق ولا يمكن إهمال الحاجات الدينية حيث أنها روح كل هذه الحاجات وتنظيمها في كيفية إشباعها.

خامساً: مشكلات الشباب المصري:

إنه من المسلم به أنه لا يخلو مجتمع من المجتمعات من المشكلات التي تواجهه وتواجه قاطنيه من الفئات المختلفة ولا سيما الشباب الذي يواجه العديد من المشكلات سواء كان في مجتمع متقدم أو مجتمع نام ، هذه المشكلات تحد من قدراته وتحبط من آماله. ولا يمكن اعتبار أن هذه المشكلات عابرة أو طارئة سرعان ما تزول وتنتهي. حيث أنه - في حدود علم الباحث- أن قضايا الشباب لم تكن وليدة الحاضر بل يمكن اعتبارها محصلة للعديد من المشاكل المتراكمة عبر سنوات طوال تركها المجتمع بدون حلول جذرية.

وإنما كثرت هذه المشكلات نتيجة لعدم التقدير الصحيح في المجتمع لمدى الخطورة التي تكمن خلف هذه المشكلات وقد يرجع ذلك إلى ضعف كفاية وفاعلية سياساته وإجراءاته وموارده لمقابلة هذه التحديات مما يؤكد على مسئولية المجتمع تجاه قضايا ومشكلات الشباب.(٣٧)

ومشكلات الشباب يمكن اعتبارها المواقف والأوضاع التي يواجهها الشباب ويفتقرون بقدراتهم وإمكانيتهم المتاحة لهم ذاتياً أو في محيط بيئاتهم عن إيجاد حل مناسب لها مما يستلزم

التدخل لمساعدتهم على إيجاد حل لهـا، وتـصنف المـشكلات تبعـاً للحاجات الأساسية للـشباب (صـحية،عقلية، ونفـسية، اجتماعيـة)، أو تبعاً للمواقف التي تظهر فيها مشاكل خاصـة بالعمـل والوظيفـة أو تصنف تبعاً لأوجه حيـاة الـشباب مـشكلات فرديـة، جماعيـة، مجتمعية أو تصنف حسب العوامـل المـسببة لهـا مـشاكل بيئيـة، مشاكل ذاتية، أو مشاكل بيئية وذاتية.(٣٨)

ويمكن للباحث تحديد المشاكل التي تواجـه الـشباب بـصفة عامـة والشباب المصري بصفة خاصة فيما يلي(*):

١- المشكلات الاقتصادية

٢- المشكلات الأسرية

٣- المشكلات النفسية

٤- المشكلات الاجتماعية

٥- المشكلات السياسية

٦- المشكلات الدينية والخلقية

٧- مشكلة عدم الالتزام والانضباط.

٨- ضعف الشعور بالانتماء الوطني.

٩- الميل المستمر إلى الهجرة للخارج.

١٠-حيرة الشباب بين الانتماءات الفكرية والعقائدية المتناقضة.

١١-الاضطراب النفسي والفكري.

١٢-غيبة الممارسة الديمقراطية.

١٣-ضعف الوازع الديني.

١٤-عدم استثمار وقت الفراغ.

١٥-عدم توافر القدوة التي يتأسى بها الشباب.

١٦-الاغتراب.

١٧- الحيرة في اختيار المستقبل الوظيفي.

١٨- بعد المقررات الدراسية عما يواجهونه في الحياة من نواحي مختلفة.

سادساً : محاور الخطة الخمسية للرعاية الاجتماعية ٩٢ / ٩٣ - ٩٦ /١٩٩٧:

ارتكزت الخطة الخمسية للرعاية الاجتماعية في مصر بصفة عامة علي أربعة محاور رئيسية يمكن توضيحها فيما يلي[٣٩]:-

١- زيادة الاهتمام بمشروعات الأسرة لزيادة قدرتها علي مواجهة مشكلاتها وتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفرادها باعتبارها النواة التي يمكن أن يتولد عنها ومن خلالها نظام اجتماعي سليم .وحياة أفضل ، مع الاهتمام بخدمات المرأة والعمل علي تنمية قدرتها وإمكاناتها للتأكيد علي مشاركتها في

مختلف قضايا المجتمع والتنمية ، والاهتمام بمشروعات الأمومة والطفولة وتوفير المزيد من الرعاية الاجتماعية والخدمات للطفل بصفة عامة ولطفل الريف بصفة خاصة .

٢- دعم وتطوير مشروع الأسر المنتجة وتوسيع قاعدة المستفيدين منه والاهتمام بمشروعات التكوين المهني للمتسربين من مراحل التعليم المختلفة ومن فاتتهم فرص التعليم ، والشباب وخريجي الجامعات لتدريبهم تدريباً تحويلياً بهدف تنمية طاقاتهم الاجتماعية وتحقيق مجتمع المنتجين، بما يساهم في مواجهة المشكلات و القضايا الاجتماعية الهامة المتعلقة بزيادة السكان والإنتاج والبطالة.

٣- الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية بهدف الوصول بمختلف أنواع خدمات الرعاية الاجتماعية إلي مختلف المناطق في الريف والحضر والمناطق الصحراوية والمستحدثة وذلك من خلال زيادة الوحدات الاجتماعية العاملة لتحقيق المزيد من التنمية وتكامل الخدمات ، وباعتبار أن دور الوحدات الاجتماعية يمتد ليشمل كافة مجالات النشاط الاجتماعي ويخدم بالتالي مختلف القضايا التي تعوق نمو المجتمعات المحلية .

٤- التركيز علي توجيه المزيد من الاهتمام لحماية ورعاية وتأهيل وإعداد الفئات التي تحتاج إلي رعاية خاصة سواء في مجال التأهيل الاجتماعي والمهني للمعوقين علي اختلاف فئاتهم وفي مجال الدفاع الاجتماعي للأحداث الجانحين الذين يعانون

من مشكلات اجتماعيه وأسرية تعرضهم للانحراف أو المتسولين أو مدمني المخدرات والمسكرات والخارجين من السجون بهدف توفير الظروف والإمكانيات المناسبة التي تساعد علي توفير الرعاية النفسية والثقافية و المهنية والاستفادة من طاقاتهم .

سابعاً: أهداف خطة التنمية الاجتماعية ٩٢ / ٩٣ – ٩٦ / ١٩٩٧:

استهدفت خطة التنمية الاجتماعية ٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧ تحقيق ما يلي[١] :-

١- إنشاء مجتمع يتمتع بالصحة النفسية وتنشئته بما يتيح له اكتساب قيم نافعة تيسر له التفاعل الذاتي نحو التقدم واكتساب قيم عصرية جديدة بما يتفق مع تقاليده وعاداته الروحية والثقافية .

٢- التأكيد علي حرية الفرد وكرامته من خلال تعميق الثقة بالإنسان والقيم الإنسانية وإتاحة الفرصة له بل ودفعة إلي المشاركة في إدارة قضايا مجتمعة ووضع حلول لها . ويتأتي له ذلك من خلال توفير أسباب الحريات العامة وتوطيد دعائم الديموقراطية وهو ما يساعد علي ظهور كفاءات إدارية وقيادية ناجحة ومؤثرة إيجابياً في المجتمع.

٣- توثيق الروابط الروحية بين أفراد المجتمع ونشر وتدعيم التربية الدينية التي توضح المفاهيد السليمة في نفوسهم وتنمي الشعور بالولاء والانتماء القومي بما يهيئ الفرصة لتجميع طاقاتهم وإرادتهم وتوجيهها نحو صالح تقدم المجتمع ورفاهيته

٤- إيجاد رأي عام مستنير لديه القدرة علي تحمل المسئولية لإدارة المجتمع نحو التقدم والرقي، وذلك من خلال تدعيم روح العدالة بين الأفراد من جهة وبينهم وبين الحاكم من جهة أخري وإقرار حقوق وواجبات كل منهم .

ثامناً: خطة الرعاية الاجتماعية للشباب في مصر:

لقد أبدت كل العلوم الاهتمام بالشباب ومن هذه العلوم – العلوم الإنسانية ومنها الخدمة الاجتماعية التي أولته اهتماما لدراسة أوضاعه وقضاياه ومشكلاته بصفة خاصة – وذلك في ضوء اهتمامها بالعنصر البشري بصفة عامة .

واهتمام الخدمة الاجتماعية بالشباب يعتبر اهتماماً بمورد بشري فاعل في مستقبل التنمية ، حيث أنها معنية بمساعدة المجتمع علي إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يستهدفها ، والخدمة الاجتماعية تعتمد علي التخطيط الاجتماعي الذي يمثل مدخلاً علمياً لإشباع الاحتياجات الإنسانية حيث يقوم علي الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المادية

والبشرية وتعبئة وتوظيف هذه الموارد لتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة وأفضل طريقة ممكنة خلال فترة زمنية محددة وطالما أن التخطيط يهتم بالتنبؤ بالمستقبل لذا فإنه يمكن أن يساهم في تصميم برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية للشباب(٢).

وتنطلق الخطة القومية للنهوض بالشباب من قاعدة أساسية هي أن المجتمع المصري أصيل ذو تاريخ عريق لا تزال قيمه الإنسانية والاجتماعية والفكرية تنبض بالحياة علي مر العصور ، ومن ثم فإن أنشطة الشباب المتنوعة يمكن أن تسهم في تدعيم هذه القيم والمثل ذات الأهداف الحميدة ولا شك في أن وضع استراتيجية للشباب يعتبر من الدعامات الأولية للخطط والسياسات التي تسعي إلي تحقيق أهداف المجتمع عن طريق الأساليب العلمية وفي ضوء الإمكانيات المادية والبشرية(٤٠).

حيث أن الشباب المصري المعاصر في تنشئته وتكوينه هو ثمرة جيل من الآباء والمربين والقادة الذين عايشوا وتفاعلوا مع ما عاناه وعاينه المجتمع المصري منذ الخمسينات وحتى السبعينات ، من صراع وتحولات اقتصادية وسياسية و اجتماعية واسعة ، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات محلية واسعة المدى وتطورات عالمية خارجية سريعة الخطى ،

وكانت التغييرات المحليــة باعتبارهــا ذات تــأثير مباشــر - أبعــد وأشد أثراً [41].

ولهذا كان لابد من وجود خطــة عامــة لرعايــة الــشباب ولا سيما بصفة خاصة من الناحية الاجتماعية.

تاسعاً: محاور خطة الرعاية الاجتماعية للشباب :

تقوم خطــة الرعايــة الاجتماعيــة للــشباب علــي خمــسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي[42] :-

١- التركيز علي الارتقاع بنوعية الخــدمات التــي تــؤدي للــشباب باعتبارهم عدة المستقبل .

٢- إتاحة الفرصة كاملــة للــشباب فــي الحــصول علــي التعلــيم الكفء الملائم المتناسب مع طبيعة العــصر ، وحرصــاً علــي مستقبل الشباب فإن التعليم يتيح ويهب للــشباب العلــم والعمــق الوطني والقيم الروحية والثقافية مــع تــوفير فــرص متكافئــة أمــام الــشباب فــي التعلــيم والرعايــة الــصحية والوقائيــة والعلاجية ، والمسكن الملائم والــضمان والكفالــة الاجتماعيــة والتوظيف والاهتمام بالنظر إلي مشاكل الــشباب فــي منــاحي الحياة المختلفة بعين الاعتبار في مختلف الأحوال .

٣- الاهتمام الفائق بتدريب وتأهيل الــشباب الراغــب فيــه ســواء كان تدريباً مهنياً أو تحويلياً وإتاحة الفــرص الميــسرة أمــامهم لنيل كل مبتغاة حسب رغبتــه فيمــا يتجــه إليــه مــن حقــول

التدريب المختلفة ويتم التشجيع بكافة الوسائل علي جذب الذي لا يجد فرصة عمل مناسبة إلي التدريب التحويلي .

٤- إتاحة الإمكانيات الثقافية والرياضية والاجتماعية للشباب وتشجيع هذه النواحي في مراحل الدراسة وغير ذلك من الأماكن المناسبة كالنوادي ودور الثقافة والساحات الشعبية من أجل أن يتوافر للشباب أفضل الأوضاع للجسد والعقل والروح علي أن يتخذ كافة الوسائل لصون الشباب من العادات والسلوكيات الضارة .

٥- تيسير فرص ممارسة الرياضة لتشمل كافة بقاع المعمورة ولتصل إلي الشباب أينما كانوا ومن ثم تنمي الرياضات التقليدية وغير التقليدية بالتدريب عليها وتنظيم المباريات لتشجيع التنافس ومنح الحوافز لمن يحرز البطولات في مجالات الرياضة المختلفة علي مستوي القرى والمدن والإدارات المحلية مع وضع النظم التي تكفل شغل وقت الفراغ وخاصة أوقات الإجازات أوفي المناسبات ويتم ذلك علي مستوي الأجهزة التعليمية المهتمة بالشباب، وكذلك علي المستوي الإقليمي والمحلي .

عاشراً: أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب:

إن أي خطة أو إستراتيجية قومية للشباب والعمل معهم ومن أجلهم ومن أجل الوطن ينبغي أن تسعي إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية وتتمثل الأهداف الأساسية لخطة الرعاية الاجتماعية للشباب فيما يلي(٤٣) :-

١- إعداد الشباب فكرياً للتكيف مع المتغيرات في النظم الدولية الجديدة التي نشأت نتيجة للتغيرات السياسية العالمية .

٢- الارتقاء بالمستوى العلمي للشباب بما يتفق مع الثورة الحضارية الجديدة في عالم الاتصالات المعلومات .

٣- معاونة الشباب علي اكتساب قيم جديدة تتيح لهم القدرة علي تغيير ما قد يلحق بأفكارهم نتيجة للأحداث والتغيرات التي مر بها المجتمع المصري .

٤- التأكيد علي تأصيل القيم الروحية والخلقية المستمدة من الأديان السماوية .

٥- إتاحة الفرصة لهم للمشاركة الإيجابية بالجهد والفكر في المشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعميقاً للولاء والانتماء الوطني.

٦- تهيئة المجال للإسهام الإيجابي برأيهم في مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم ومواجهة الأفكار المناهضة لقيم المجتمع .

٧- تحقيق الالتقاء بين مجتمع الكبار بخبراته ومجتمع الشباب بطاقاته وإمكاناته في مختلف المجالات حتى يتاح لهم الخبرة والنضج ما يكفل اضطلاعهم بمسئوليات بناء الوطن والحفاظ عليه وعلي قيمة الأصلية .

ويمكن تحقيق مجموعة الأهداف الرئيسية السابقة لخطة الرعاية الاجتماعية للشباب من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل فيما يلي(٤٤) :-

١- الارتقاء بالمستوي التعليمي للشباب .

٢- زيادة أعداد الشباب المقيدين بمراحل التعليم المختلفة وخاصة بين الإناث .

٣- زيادة القدرة الاستيعابية للمؤسسة التعليمية .

٤- توفير الإمكانات اللازمة لمواجهة إقبال الشباب علي التعليم الفني .

٥- خفض نسبة الأمية وسد منابعها .

٦- زيادة نسبة الشباب إلي جملة السكان .

٧- رفع نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل .

٨- تعبئة طاقات الشباب وتنظيم الإفادة بجهوده في التنمية .

٩- تشجيع الشباب علي العمل بالصناعات الصغيرة .

١٠- توفير فرص العمل المنتج لكل شاب بما يحقق نصيبه من الناتج القومي

١١- تشجيع الشباب علي العمل والتوطن في المجتمعات العمرانية الجديدة.

١٢- خفض تركيز الشباب في الدلتا والوادي .

١٣- زيادة العائد من الاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة.

١٤- الارتقاء بالمستوي الصحي للشباب .

١٥- تنمية الشباب فكرياً وعقائدياً نحو بناء الشخصية السوية .

١٦- التصدي لظاهرة الإدمان والتطرف بأسلوب شامل علمي وعملي لعلاجهما وسد منا بعيهما .

إضافة إلي ما سبق من أهداف يمكن القول بأن خطة الرعاية الاجتماعية للشباب تهدف إلي:[1]

١٧- الحد من مشكلة البطالة والاستمرار في اتخاذ الخطوات **الإيجابية و العملية لتوظيف الشباب وذلك بإيجاد فرص العمل في مجالات مكثفة للعمالة وتعطي عناية فائقة للتدريب من أجل الوصول إلي مناسبة المهارات مع الاحتياجات .**

١٨- تشجيع القطاع الخاص نحو توظيف الشباب والاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة التي توائم بين احتياجات التحديث وكذلك زيادة الاستخدام للقوي العاملة .

١٩- العمل في الإسراع لاستكمال المقومات التي تجريها الحكومة وأجهزتها من أجل تقوية فرص القطاع الخاص علي تولي دوره الإستثماري ، كإنشاء البنية الأساسية اللازمة لقيام بعض الأنشطة لاستزراع الأرض ونشر الصناعات الصغيرة ، وكذلك في نشر مجالات السياحة ونشر الخدمات بما يسمح بالانتشار العمراني .

٢٠- تنشيط برامج التدريب التحويلي لتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية في تنمية الإنتاج وفي تلبية احتياجات الشباب .

٢١- زيادة الاهتمام بالبحوث والتطوير وسرعة تعميم الاستفادة من نتائجها.

٢٢- الاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة لخدمة شباب الريف مع تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة محلياً دعماً للإنتاج وفرص العمل .

٢٣- تدعيم دور الملكية التعاونية لتأمين المشاركة الشعبية في مراحل الاستثمار والإنتاج والتسويق .

٢٤- تيسير التسهيلات الإئتمانية لاستثمار الطاقات الإنتاجية المتاحة وتيسير تطبيق أساليب الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة دعماً للتنمية والتطوير والتحديث .

٢٥- العمل علي دعم المشاركة الشعبية للشباب في اتخاذ القرار في تنفيذ البرامج دعماً للولاء في التنمية المحلية .

٢٦- زيادة الاستثمار ومعدلات النمو الحقيقية من أجل زيادة فرص العمل الجديدة المترتبة علي ذلك .

٢٧- توزيع الاستثمارات والمشروعات الخاصة بالشباب علي الأقاليم والمحافظات بما يلائم العدالة والميزة النسبية ويزيد من كفاءة الاستثمار والحد من الهجرة الداخلية .

٢٨- التوسع في استصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة لما يتيحه ذلك من فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة للشباب .

٢٩- تأهيل وتدريب القوي البشرية والتعرف علي الطاقات العاطلة وأساليب إستثمارها اقتصادياً .

٣٠- التوسع في توزيع الأراضي المستصلحة علي فئات الشباب المختلفة مع تهيئة الظروف المحيطة بالمساحات الموزعة بالإمكانيات اللازمة لاستزراعها من شبكات الري والصرف والطرق مع تسهيل الإجراءات التسويقية

للمنتجات بالأسلوب الذي يتيح للشباب التفرغ للعملية الإنتاجية دون ضياع لعائد عملهم .

٣١- تشجيع ودعم الصناعات اليدوية التي تحتاج إلي مهارات فنية عالية تنتج منتجات قابلة للتصدير.

٣٢- العمل علي زيادة الوعي التنموي والتعاوني في كافة المجالات وأن تضطلع الأحزاب بدورها في هذا المجال واجتذاب الشباب للمساهمة في الاشتراك في جمعيات تعاونية تضع برامج بعيدة المدى لإنشاء الوحدات السكنية لهم .

٣٣- بناء الشخصية المصرية بحيث تكون قادرة علي التكيف مع المجتمع المتطور محلياً وعالمياً .

٣٤- إمداد المجتمع بالمهارات القادرة علي الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات المنتجة .

٣٥- إعداد الفرد للتكيف مع المفاهيم الجديدة التي طرأت علي المجتمع المصري اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتبني سياسات جديدة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة.

٣٦- إعداد جيل من العلماء لتكون مصر دولة متقدمة علمياً وتكنولوجياً بما يتفق مع مركزها الحضاري .

٣٧- استمرار التربية الدينية السليمة للشباب وإرساء القيم الأخلاقية الإيجابية في نفوسهم والقضاء علي الفراغ الروحي لديهم .

٣٨- العمل علي توفير متطلبات النشء واحتياجاته للتزود بالثقافة والتعليم بما يتفق مع قدرات كل منهم .

٣٩- السير والاستمرار في الحملة القومية لمحو الأمية لدي السكان وخاصة في الفئة العمرية (١٥ - ٣٥) سنة والتي بدأت بالفعل في عام ١٩٩٢ .

حادي عشر: الركائز الأساسية التي تقوم عليها خطة الرعاية الاجتماعية للشباب:

تقوم خطة الرعاية الاجتماعية للشباب علي مجموعة من الركائز الأساسية وهي :-[(١)]

١- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي للأسرة والاهتمام بالخدمات التي تقدم للشباب من خلال الأسرة وتنمية قدرة الأسرة علي المشاركة في وضع حلول لقضايا المجتمع التي يعيش فيه .

٢- التوسع في خدمات الرعاية الاجتماعية للشباب والوصول بها إلي مختلف المناطق في كافة أنحاء الجمهورية وخاصة في الريف والمناطق النائية وذلك بنشر مراكز الشباب

والأندية الاجتماعية والثقافية والمكاتب العامة والساحات الشعبية لخدمة الشباب .

٣- بث الوعي الديني لدي الشباب ونشر الثقافة الإسلامية بينهم لتبصيرهم بأمور الدين ، وربط الدين بقضايا المجتمع من خلال الاهتمام بتخريج الدعاة المستنيرين وتدعيم المساجد باعتبارها مراكز الإشعاع الروحي .

٤- الحفاظ علي الصحة البدنية للشباب بتوفير مراكز الشباب والنوادي بالمدن و القرى وتجهيزها بالأدوات الرياضية التي تشجع النشء علي ممارسة الألعاب الرياضية في جو أسرى محبب لهم ، ويصاحب ذلك محاضرات ثقافية توضح لهم القضايا والمشكلات للمشاركة فى وضع الحلول لها .

٥-التوسع في توفير الخدمات الصحية الأساسية بالريف والحضر والمجتمعات النائية وتطوير ودعم الرعاية الاجتماعية والصحية الوقائية للشباب .

٦- دعم الرعاية الثقافية والارتقاء بمستوي الخدمات في مجال الثقافة بكل فروعها المختلفة لدي المواطنين وخاصة الشباب بكافة أعمارهم بأهمية المحافظة علي الحضارة والتراث المصري .

٧- دعم الخدمات الإعلامية لنشر الفكر والثقافة لتنمية الوعي السياسي والاقتصادي لدي الشباب والعمل علي تغيير نمط السلوك الاجتماعي لدي الأفراد بما يتفق مع القيم الإنسانية والدينية والحضارية .

كما أنه توجد مجموعة أخري من الركائز التي قامت عليها خطة الرعاية الاجتماعية للشباب يمكن ذكرها كما يلي :-(١)

٨- بناء وتنمية الشخصية المصرية وإعدادها إعداداً علمياً ونفسياً ليتكيف مع المتغيرات السائدة في المجتمعات سريعة التطور وتعريفه بالوسائل التي تمكنه من استثمار طاقاته وتوجيهها لتحقيق الأهداف سواء علي المستوي الفردي و القومي ليشارك في برامج التنمية الشاملة وبرامج الإصلاح الاقتصادي .

٩- اكتساب المهارات والقدرات التي تمكنه من مواجهة المواقف المختلفة وتزويده بالمعلومات والمصادر التي يستطيع من خلالها التعرف علي المشكلات التي تواجهه والعمل علي مواجهتها .

١٠- توفير الكوادر المدربة تدريباً فنياً وإدارياً بما يوفر لها المقدرة علي الإنتاج ذي الجودة العالية في المجالات المختلفة .

١١- دعم وتطوير مشروع الأسر المنتجة بمضاعفة أعداد مراكز التدريب لهذه الأسر وتوسيع قاعدة المستفيدين منها لزيادة الطاقة العاملة في المجتمع .

١٢- دعم مشروع التكوين المهني للمتسربين من مراحل التعليم المختلفة ومن فاتهم فرص التعليم من خلال تدريبهم علي الحرف والصناعات السائدة في المجتمع المحلي .

١٣- توجيه مزيد من الاهتمام والرعاية لتأهيل الفئات التي تحتاج لرعاية خاصة من فئة الشباب وذلك بتوفير فرص وأسباب الرعاية النفسية والثقافية والاجتماعية والمهنية لهم وتوفير الظروف المناسبة للاستفادة من طاقات هؤلاء الشباب

١٤-استكمال مشروع إحياء التراث الإسلامي لطبع وإصدار المصحف المرتل والمجود والمعلم لمشاهير القراء واستكمال إعداد المصحف المفسر باللغات الأجنبية وذلك لنشر الإسلام بين شعوب العالم .

١٥- تلبية احتياجات الشباب والذي يمثل ثلثي المجتمع وبحث قضاياه باعتبارها من أهم القضايا الاجتماعية وتتمثل أهم حاجات الشباب في مستلزمات النمو الواجب توافرها بدنياً وعقلياً واجتماعياً ونفسياً لإشباع احتياجاته وتهيئته صحياً وبدنياً ونفسياً لينمو نمواً متكاملاً متوازناً ، وتتعاون أجهزة

الأنشطة التربوية متمثلة في الأسرة والمدرسة ووسائل الأعلام والمؤسسات الثقافية ودور العبادة والمنظمات السياسية في تحقيق أهداف النمو بما يساعد علي تحقيق هذا الهدف .

١٦- توفير المنشآت الرياضية في كافة مجالات الأنشطة الرياضية والتوسع في إنشاء مراكز الشباب النموذجية والملاعب المفتوحة ، وذلك بهدف استيعاب أكبر عدد من المشاركين والممارسين للرياضة في كافة النوعيات والمراحل السنية ، وتوسيع قاعدة المستفيدين من شعار الرياضة للجميع ورعاية المتميزين رياضياً وإنشاء مدارس متخصصة في هذا المضمار.

ثاني عشر: الأنشطة والأساليب اللازمة لتحقيق أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب:

إن أي خطة للرعاية الاجتماعية يستلزم لها توفير مجموعة من الأنشطة والأساليب التي تسهم في تحقيق الأهداف التي ترنو إليها هذه الخطة ، وفي ضوء ذلك لكي يمكن تحقيق أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب لابد من توافر مجموعة من الأنشطة والأساليب اللازمة لتحقيق تلك الأهداف متمثلة فيما يلي(٤٥):-

١- توفير جميع مقومات الرعاية التعليمية المتكاملة للشباب في جميع مراحل التعليم .

٢- دعم الجهود التطوعية والذاتية للمساهمة في العملية التعليمية.

٣- التوعية المستمرة بقيمة التعليم وخاصة تعليم الإناث .

٤- التوسع في إنشاء الفصول والمدارس لرفع القدرة الاستيعابية وخاصة في الريف .

٥- استثمار الإمكانيات المتاحة للمحليات لتدعيم قدرة استيعاب الطلاب .

٦- إعداد الكوادر الفنية والإدارية اللازمة .

٧- تبادل الخبرات مع الدول الأخرى في مجال التعليم الفني .

٨- التوسع في إنشاء المدارس الفنية والمعامل الفنية .

٩- ربط سياسة التعليم الفني باحتياجات سوق العمل والمتغيرات البيئية والمحلية .

١٠- علاج ظاهرة التسرب من الحلقة الابتدائية وذلك من خلال . تنظيم برنامج يعمل علي إلحاق من لم يتمكنوا من دخول المدرسة الابتدائية أو تسربوا منها بفصول محو الأمية .

١١- إعطاء أولوية في جهود الحملة القومية الشاملة للأصغر سناً وللفئات المحرومة وخاصة النساء وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة .

١٢- إلزام جميع الأميين في الفئة العمرية من (١٥ - ٣٥ سنة) بالالتحاق بفصول محو الأمية وذلك من خلال القوات المسلحة - والشرطة - وزارة التربية والتعليم والجامعات والشئون الاجتماعية والقوي العاملة والزراعة والثقافة والمحليات والتنظيمات السياسية والشعبية والنقابات والجمعيات وكذلك الشركات والمصانع التي في حاجة إلي مهن يمكن أن يشغلها هؤلاء بعد تعليمهم وتدريبهم مع مراعاة إعطاء أولوية لمحو الأمية بين الإناث .

١٣- إنشاء مراكز لمحو الأمية في المدارس وأماكن العمل ومراكز الشباب والنوادي وقاعات الاجتماعات والساحات ودور العبادة وغيرها من الأماكن العامة التي يمكن الاستعانة بها كأماكن للدراسة .

١٤- تطوير القوانين الخاصة بالحد من التسرب من التعليم الأساسي .

١٥- العمل علي زيادة معدلات المستفيدين من برامج بتنظيم الأسرة.

١٦- تشجيع الصناعات والحرف التي تتلاءم مع طبيعة المرأة .

١٧- تطوير قوانين العمل التي تتيح فرصة أكبر لعمل المرأة .

١٨- توفير دور لحضانة بصفة عامة وفي أماكن العمل بصفة خاصة.

١٩- توفير مصادر تمويل بضمان مناسب لإقراض مجموعات الشباب التي تنشئ مشروعات إنتاجية أو خدمية

٢٠- إزالة كافة القيود الإدارية والفنية والتشريعية التي تحول دون قيام مجموعات الشباب على تعمير الصحراء وإنشاء مشروعات صغيرة مع توفير المرافق والبنية الأساسية.

٢١- حفز النقابات المهنية والعمالية علي إنشاء مراكز للتدريب الحرفي والإداري والتحويلي.

٢٢- دراسة الاحتياجات الفعلية لأسواق العمل المحلية والعالمية لإتاحة فرص عمل جديدة للشباب.

٢٣- توفير مساكن للشباب بتكلفة تملك أو قيمة إيجارية مناسبة بالمجتمعات العمرانية الجديدة .

٢٤- توفير فرص عمل للشباب بالمجتمعات العمرانية الجديدة لتصبح مناطق جذب .

٢٥- تحفيز الشباب علي الاستيطان بالمجتمعات العمرانية الجديدة بالوسائل المختلفة .

٢٦- إزالة القيود الفنية والإدارية التي تعوق استيطان الشباب في المجتمعات الجديدة .

٢٧- إعداد برامج صحيحة لرعاية الشباب لها دور وقائي وعلاجي.

٢٨- مكافحة الأمراض والأوبئة والعمل للقضاء علي الأمراض المتوطنة .

٢٩- توفير العلاج بسعر مناسب.

٣٠- ترسيخ القيم الصحيحة بين الشباب .

٣١- توفير الرعاية الصحية العلاجية والوقائية للشباب في مواقع العمل .

٣٢- التوعية والإعلام بأهمية الفحص الطبي لراغبى الزواج .

٣٣- توفير الوجبات الغذائية للشباب التي تتلاءم مع طبيعة الأنشطة التي يقوم.

٣٤- التطبيق الحازم للقوانين ذات العلاقة بهذه الظواهر .

٣٥- توفير المؤسسات والمصحات العلاجية لضحايا الإدمان .

٣٦- تقديم برامج إعلامية وعملية هادفة لإبراز خطورة وأبعاد هذه الظواهر.

٣٧- توفير البرامج الاجتماعية والنفسية والتربوية والدينية والسياسية التي تسهم في تربية الشباب وذلك من خلال المؤسسات التعليمية والتنظيمات النقابية والحزبية والشبابية .

ثالث عشر : التخطيط للعمل مع الشباب:

تعتبر الموارد البشرية الثروة الأولي للمجتمع ، ولذلك فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة يعتمد أساساً علي الموارد البشرية[٤٦] والمجتمع إذا يهتم بتنمية موارده وإمكاناته المادية ، وثرواته الاقتصادية فإن الثروات البشرية فيه وهي الأصل في كل ما عداها من ثروات - يجب أن تلقي منه الاهتمام الأول حيث يعتبر الإنسان العنصر الأساسي للتنمية الاجتماعية بل هو العنصر الإيجابي الفعال فيهما ، وذلك لأن أي تغيير في مجال التنمية إنما هو تغيير لقدرات الإنسان ولقيمة ولثقافته وعلاقاته بل تغيير كذلك لنمط معيشته وحياته.[٤٧]

وفي هذا المجال لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية الفئة العمرية.(١٥ - ٣٥) وهي الشباب حيث أنها تمثل مرحلة الإنتاج والعمل والتفكير والنضج ...... الخ وعلي ضوء ذلك فلابد أن يكون للتخطيط دور بالغ الأهمية في العمل مع الشباب وتأسيساً علي ما سبق من تحديد لمحاور وأهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب فإن تحقيق هذه الأهداف يقتضي العمل من خلال أربعة محاور أساسية يمكن عرضها علي النحو التالي[٤٨]:-

المحور الأول: محور علاجي: يتجه نحو التخطيط لعلاج جذري لأهم المشكلات المعاصرة التي يعاني منها الشباب، والتي تحد من فاعلية مشاركته في التنمية القومية

المحور الثاني: محور وقائي: يتجه نحو تخطيط البرامج والمشروعات التي تستهدف تحسين الأوضاع المجتمعية وتوفير الإمكانات لقيام الشباب بممارسة أنشطتهم الحرة في المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية بتوجيه قيادات شبابية واعية وقادرة ، تحميه من الانحراف وتبعده عن التعرض لدواعيه .

المحور الثالث :- محور تنموي :- يتجه نحو تدريب الشباب والعمل علي إكسابه معارف دائمة التجدد ، ومهارات متقدمة واتجاهات وقيم صالحة بما يؤدي إلي تمكين كل شاب من تحقيق ذاته والشعور بالرضا ، والحصول علي تقدير من ينتمي إليهم لشخصه ولما يؤديه من أعمال .

المحور الرابع : محور قومي :- يتجه نحو إدماج الشباب في التنمية المحلية و القومية والمشاركة الفعالة والبناءة في العمل السياسي والعمل الاجتماعي التطوعي وغير ذلك من مجالات العمل الوطني .

وتعتمد استراتيجية العمل مع الشباب في تحركها علي استخدام ثلاث وسائل هي(٤٩):

أ - برامج فعالة في المجالات الرياضية والثقافية والخدمة العامة والاقتصادية .

ب- رواد للشباب علي مستوي عال من الكفاءة والمقدرة مع تميزهم بالصلاحية التامة ليكونوا القدوة الصالحة التي يمكن أن

يألفها ويميل إليها الشباب والتـي يمكـن أن يـستمدوا منهـا المثـل والقيم والمبادئ .

جـ- حركة شبابية منظمة . تـستطيع أن تجتـذب الـشباب وتتـيح له فرص تكوين جماعاتـه الإختياريـة التـي يمكـن أن تكـون أداة تنمية الشباب والمجتمع .

وعلي ضوء ما سبق فإن التخطيط للعمـل مـع الـشباب ينبغـي أن يكون عملية متكاملة وشاملة بحيـث تـستوعب خمـسة عناصـر أساسية(٥٠):-

(أ) الريادة .

(ب) التخطيط لبرامج النشاط .

(ج) التخطيط لتنمية التنظيمات الشبابية .

(د) التخطيط لتنمية المؤسسات والمنشآت والمرافق

(هـ) تطوير دور بعض المؤسسات المحليـة الهامـة مثـل دور العبـادة ، المـدارس ، المستـشفيات ، الـشركات ، والمصانع و البنوك ، ومراكز الشباب .... الخ .

رابع عشر: اعتبارات التخطيط لرعاية الشباب في مصر:

إن الذي يعمل بالتخطيط للشباب عليه أن يراعي مجموعة من الاعتبارات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية والخطة القومية للعمل مع الشباب وتتمثل هذه الاعتبارات في(٥١):-

١- يعتبر الشباب جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ولا تنفصل قضاياه عن قضايا المجتمع ، خاصة وأنه في التعريف الشامل للشباب يمثل ما يقارب من ثلثي أفراد المجتمع .

٢- إن الأنشطة بكافة أنواعها جزء من العملية التربوية الشاملة باعتبار التربية نظاماً شاملاً ، تتفاعل أجزاؤه بعضها مع بعض ، وتتكامل في وحدة تامة مع غيرها من النظم التي يشتمل عليها المجتمع.

٣- إن الشخصية الإنسانية شخصية متكاملة، لها عواملها التكوينية النفسية و الاجتماعية والعقلية ، ومن ثم يجب أن تتعاون مؤسسات التنشئة التربوية لكي تقدم لهذه الشخصية الأنشطة التربوية والثقافية والاجتماعية ، والمهارات الحركية.

٤- إن تعاون أجهزة التنشئة التربوية متمثلة في الأسرة ومؤسسات التعليم ووسائل الأعلام، والمؤسسات ضرورة لا بديل عنها لتحقيق كافة مشروعات التنمية للشباب.

٥- إن الاستراتيجية العامة للشباب تستند إلي دراسة تاريخ المجتمع المصري، وتستعين به في فهم الواقع المعاصر ، وتنطلق منه إلي المستقبل الذي تتطلع إليه.

خامس عشر: أهمية التخطيط لرعاية الشباب:

إنه من الأهمية بمكان عند الحديث عن التخطيط للعمل مع الشباب لابد من إبراز أهمية هذا التخطيط للعمل مع هذه الفئة باعتبار أن التخطيط الاجتماعي بصفة عامة مجموعة من الأنشطة والجهود المنظمة والواعية والمستمرة لتمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من حل مشكلاتهم واختيار أفضل البدائل الممكنة واتخاذ القرارات المناسبة .

وباعتبار أن الشباب هم أمل الأمة وعمادها وثروتها وغايتها في ذات الوقت فلا بد من توفير رعاية شاملة ومتكاملة له قائمة علي أسس من البحث والدراسة والتخطيط العلمي . حيث تتضح أهمية التخطيط لرعاية الشباب في مجموعة النقاط التالية:

١- يعتبر التخطيط الوسيلة التنظيمية الرئيسية لبرامج الرعاية الاجتماعية للشباب وتنفيذها علي جميع المستويات المختلفة.

٢- يساعد التخطيط علي تحقيق الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها خطة الرعاية الاجتماعية للشباب في أقل وقت ممكن وبأقل جهد وبكفاءة متميزة وأقل تكلفة .

٣- التخطيط للعمل مع الشباب إنما يؤدي إلي تحقيق نوع من التكامل والتناسق والتناغم بين الأهداف المراد تحقيقها ، وتنسيق الجهود المبذولة دون هدرها.

٤- إن التخطيط لرعاية الشباب إنما يحدد ما أهم المشكلات والاحتياجات للشباب ؟ وبأيها يتم البدء في معالجتها ومواجهتها (تحديد الأولويات).

٥- التخطيط لرعاية الشباب إنما يساهم في التعرف علي الإمكانيات المتاحة والموارد المادية والبشرية حتى توضع في الاعتبار عند التخطيط للشباب .

٦- يحقق التخطيط الرقابة والمتابعة الجيدة عند تنفيذ البرامج والأنشطة التي تتضمنها خطة الرعاية الاجتماعية للشباب .

٧- عن طريق التخطيط يمكن التعرف علي الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلاً دون تنفيذ خطة رعاية الشباب وعدم الوصول للأهداف المبتغاة حتى يتم تجنبها في الخطط القادمة ، وهذا أحد أهداف الدراسة الحالية .

٨- كما أن التخطيط لرعاية الشباب إنما يضمن أن تسير الخطط والبرامج وفق السياسة الاجتماعية للدولة وفي ضوء أيديولوجية المجتمع السائدة .

٩- التخطيط يعمل علي تحقيق التعاون بين كافة العاملين في مجال رعاية الشباب من خلال مشاركتهم وإتاحة الفرصة لهم لتبادل الرأي والخبرة.

١٠- التخطيط لرعاية الشباب إنما يساعد علي النهوض والارتقاء بخطط الرعاية الاجتماعية للشباب من خلال تحديد الأهداف المبتغاة تحديداً رفيقاً واضحاً مع تحديد أهم المؤسسات التي تقدم هذه الرعايسة مع العمل باستمرار لتحديث البرامج والخدمات المقدمة حتى تقابل احتياجات الشباب المستمرة .

خاتمة:

في هذا الفصل تم تناول مفهومي الرعاية الاجتماعية والشباب ثم تعرض لأهم خصائص مرحلة الشباب من الناحية الاجتماعية والجسمية والعقلية والنفسية . كما حدد لأهم حاجات ومشكلات الشباب انطلاقاً من خصائص الشباب في النواحي المختلفة وكان ذلك تمهيداً للحديث عن خطة الرعاية الاجتماعية للشباب بصفة عامة ثم انتقل الباحث بعد ذلك متناولاً الخطة الخمسية للرعاية الاجتماعية للشباب ٩٢/٩٣- ١٩٩٧/٩٦ موضحاً لأهم أهدافها ثم تناول خطة الرعاية الاجتماعية بصورة أكثر تفصيلاً إلي حد ما موضحاً أهم محاور الخطة وكذا أهدافها وركائزها والأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب.

ثم إلقاء الضوء على التخطيط لرعاية الشباب مع توضيح أهم المحاور الذي يجب التركيز عليها عند التخطيط لرعاية الشباب وتناول أهمية التخطيط لرعاية الشباب مع الوضع في الاعتبار ما هي أهم الاعتبارات اللازمة لتخطيط رعاية الشباب في مصر.

تذكر أن

- **مفهوم الرعاية الاجتماعية:**
- هي كافة الجهود والأنشطة المنظمة التى تبذل من أجل تحسين الأداء الاجتماعي لأفراد المجتمع، هذه الجهود والأنشطة تقوم على أساس علمي، وتقدم من خلال نسق منظم وبشكل مستمر من خلال تضافر الجهود الأهلية والحكومية هذه الرعاية يقدمها متخصصون في العديد من المجالات ووفق خطة مرسومة في إطار السياسة العامة للدولة وكذلك أيدولوجية المجتمع.
- **مفهوم الشباب:** هي مرحلة عمرية يحدث بها العديد من التغيرات الفكرية والجنسية لدى الفرد وتتسم بالحيوية والنشاط وقد تراجع ما بين سن ١٥سنة إلى ٤٥سنة.
- **خصائص الشباب:** تتسم هذه المرحلة بالعديد من السمات المختلفة منها:
  - الخصائص الجسمية. - الخصائص النفسية.
  - الخصائص العقلية. - الخصائص الاجتماعية.
- **حاجات الشباب:** هذه المرحلة لها العديد من الاحتياجات منها:
  - احتياجات نفسية. - احتياجات عقلية.
  - احتياجات اجتماعية. - احتياجات صحية وجسمية.
  - احتياجات دينية. - احتياجات ترويحية.
- **مشكلات الشباب المصري:** يعاني الشباب في المجتمع المصري من العديد من المشكلات منها:
  - المشكلات الاقتصادية. - عدم استثمار وقت الفراغ.
  - المشكلات الأسرية. - الاغتراب الاجتماعي.
  - المشكلات النفسية. - الحيرة والقلق حول المستقبل الوظيفي.
  - المشكلات الاجتماعية. - الاضطراب النفسي والفكري.
  - المشكلات الدينية والخلقية. - الميل للهجرة للخارج.
  - مشكلات عدم الالتزام والانضباط - ضعف الشعور بالانتماء الوطني.
- تذكر محاور خطة الرعاية الاجتماعية للشباب في ضوء المحاور الرئيسية لخطة التنمية الاجتماعية في مصر.
- تذكر أهداف خطة الرعاية الاجتماعية للشباب وأهم الأنشطة والأساليب اللازمة لتحقيقها.
- تذكر أهمية التخطيط لرعاية الشباب وأهم الاعتبارات اللازمة عند التخطيط للعمل مع هذه الفئة.

فكر معي: ناقش بالتفصيل أهم الأسس التي ترتكز عليها خطة الرعاية الاجتماعية للشباب موضحاً أهداف الخطة ومحاورها والاعتبارات اللازمة لتحقيقها؟

المراجع

(١) Edmund Arthur Smith: ***Social Welfare Principles And Concepts***, Association Press, N . y., 1965, P. 17.

(٢) Walter A. Friedlander: ***Introduction To Social Welfare***, 3rd Edition , Printce Hall, Inc, 1968, P. 4.

(٣) Ronald C. Federico: ***The Social Welfare Institution On Introduction***, Health and Company, Canada, 1983, PP. 4-5.

(٤) أحمد زكي بدوي: ***معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*** ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٩٩.

(٥) Charles Zastraw: ***Social Welfare Institutions***, Op. Cit., P. 7.

(٦) Ruth E. Dunkel: ***Protective Services For Children***, In Encyclopedia of social work, vol. 2. N. A. S. W., N. Y., 1988, P.. 744.

(٧) Joseph Heffernan et.al: ***Social Work And Social Welfare***, Op., Cit., , P. 22.

(٨) محمد سيد فهمي: ***مدخل إلى الرعاية الاجتماعية من منظور إسلامي***، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٨، ص ١٢١.

(٩) عبد العزيز عبد الله مختار : ***السياسة الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية*** ، دار الحكيم للطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٥.

(١٠) Robert L. Barker: ***The Social Work Dictionary ,Op., Cit.,*** , P. 221.

(١١)Lois Bryson: ***Welfare And The State. Who Benefits***? Macmillan Press, L. T. D, Hong Kong, 1992, P. 33.

(١٢) أحمد وفاء حسين زيتون: ***تنظيم المجتمع- مفاهيم- قضايا- حالات***، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٢.

(١٣) عبد الخالق محمد عفيفي: ***الرعاية الاجتماعية- النشأة- المفاهيم***، المجالات، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨٦.

(١٤)Winifred Bell: ***Contemporary Social Welfare***, Macmillan Publishing Company, N. Y., 1994, P. 2.

(١٥)William H. Whitaker and Ronald C. Federico: ***Social Welfare. In Today's World***, The Mc. Graw- Hill Companies, N. Y; 1997, P. 28.

(١٦) عبد العزيز عبد الله مختار: ***سياسة الرعاية الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي***، مركز البحوث ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(١٧)Howard Glennester: ***Paying For Welfare The 1990s***, Harvester Wheat sheaf, N. Y., 1992, P. 3.

(١٨) عبد الصبور سعدان: ***مقياس اتجاه الشباب نحو إدمان المخدرات***، مدخل اجتماعي مقترح من منظور خدمة

الفرد، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثـاني، كليـة الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القـاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٣٠.

(١٩) إبراهيم مدكور: *معجم العلوم الاجتماعية*، مرجع سبق ذكـره ، ص ٣٣٣.

(٢٠) محمد على محمد: الشباب والمجتمع- *دراسة نظرية وميدانية*.، مرجع سبق ذكره ، ص٣٥.

(٢١) Francis A. Janni: ***Melt Young Needs With Community Programs, Information Analyses***, Office of Educational Reasearch and Improvement, N. Y., 1992.

(٢٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: ***المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري*** ، المجلد الثاني،مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٢٣)Unesco ،The Scientific Report Presented At General Conference Of Unesco , ***Youth in the 1980s***, At Its Twentieth Session The Unesco Press, Swizerland, 1981, P., 102.

(٢٤) سعد إبراهيم جمعة: ***الشباب والمشاركة السياسية***، دار الثقافـة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٣٥- ٣٧.

(٢٥) ماهر أبو المعاطي علي وآخرون: ***الممارسة العامـة للخدمـة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب*** ، السوق الريادي بجامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣١.

(٢٦) على ليلة: *فريق العمل في مجال رعاية الشباب*، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ٢٣- ٢٥ أبريل؛ ١٩٩١، ص ٧٨.

(٢٧) على ليلة: *الشباب في مجتمع متغير*، مكتبة الحرية الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٨١.

(١) محمد نجيب توفيق : *الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب* ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧٤ .

(٢) نورهان منير حسن : *التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في دعم القيم الدينية لدى الطلبة الجامعيين* ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٦٣ .

(٣) كمال أغا: *الشباب- القضية والمستقبل* – الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦٤-٢٦٥ .

(١) نورهان منير حسن فهمي : *القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية*، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ١٩٩٩ ، ص ٢٤٩ .

(٢) فؤاد سيد مرسي : *رعاية الشباب في محيط الخدمة الاجتماعية* ، دار الصلاح للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٢ .

(٣) عواطف أبو العلا: التربية السياسية للشباب ودور التربية الرياضية ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ص ٥٠-٥١.

(٤) مديحه محمد العز بي : *علم نفس النمو* ، كلية التربية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٢ .

(٢٨) رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، ***مشكلات الشباب ومقترحات العلاج*** ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثانية عشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٥٨٣.

(٢٩) للمزيد حول هذا الموضوع انظر – محمد عبد العزيز عيد: ***مشكلات الشباب واتجاهاتهم وتوقعاتهم*** ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ض ٢٣-٣٠.

– محمد سلامة غياري: ***الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية***– المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ص ٧٠-٧٥..

(٣٠) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى – فؤاد سيد مرسي وآخرون : ***الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب*** ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤ ، ص ١٢٣.

– نبيل عبد الزهار، ***علم النفس الاجتماعي***، ط ٣ ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٠: ص ٣٥.

(٣١) محمد عزمي صالح : التأهيل الإسلامي لرعاية الشباب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤١ : ٤٥.

(٣٢) يمكن الرجوع إلى : طلعت حسن عبد الرحيم: ***الأسس النفسية للنمو الإنساني***، دار القلم ، الكويت، ١٩٨٧، ص ٣١١.

- نصر خليل عمران وآخرون: ***الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب***، سلسلة مجالات الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٠.

- محمد عماد الدين إسماعيل: ***دليل الوالدين إلى تنشئة الطفل***، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٣٤٧- ٣٥٣.

(٣٣) عبد الحميد عبد المحسن عبد الحميد: ***الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٠، ص ٧٠.

(٣٤) حامد عبد السلام زهران: ***علم نفس النمو*** ، ط ٤ ، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٣٦٢: ٣٦٥.

(٣٥) ماهر أبو المعاطي وآخرون: ***الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب***، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

(٣٦) ماهر أبو المعاطي وآخرون: المرجع السابق، ص ص ٦٧: ٦٨.

(٣٧) هدى شميس: *دور الصندوق الاجتماعي في خدمة قضايا (الشباب في مصر)*، مؤتمر قضايا الشباب في المجتمع المصري، معهد التخطيط القومي، القاهرة ٢٦-٢٨ ابريل، ١٩٩٤، ص ٥٤١.

(٣٨) أحمد محمد السنهوري، ماهر أبو المعاطي: *الممارسة العامة المتقدمة هوية للتخصص في مجالات الخدمة الاجتماعية دراسة نظرية*، المؤتمر العلمي الثاني عشر للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٣-١٤ ابريل ١٩٩٩، ص١٩.

(*) يمكن الرجوع حول مشكلات الشباب إلى المراجع الآتية:

١-أحمد محمد السنهوري وآخرون: *الخدمة الاجتماعية في رعاية النشء والشباب*، دار السعيد للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٣ وما بعدها.

٢-عبد الرحمن عيسوي: *الارشاد النفسي*، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ١٩٩٠.

٣-عدلي سليمان وآخرون: *الخدمة ورعاية الشباب المدرسي*: مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٥ وما بعدها.

٤-نادية رضوان: *الشباب المصري وأزمة القيم. دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب*، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٠٥.

٥-محمد سلامة غباري: الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ١٩٨٣، ص٩٣ وما بعدها.

٦-عبد العزيز عبد الله مختار: *القيادة والعمل مع الشباب لتحقيق الأمن الاجتماعي*، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥، ص ٤٢.

٧-عادل عز الدين الأشول: *الإرشاد النفسي للشباب*، الإدارة المركزية للبحوث الشبابية والرياضية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، القاهرة، ١٩٩٧، ص٥.

٨-سيد أبو حنيف: *الثقافة السياسية لطلاب* الجامعات المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٣، ص١٨٥ وما بعدها.

٩-ج.م.ع. مجلس الشورى: قضية الشباب، تقرير اللجنة الخاصة بالشباب، القاهرة، ١٩٩٢.

١٠-علي الدين هلال وآخرون: *السياسات الشبابية الآمال والتحديات*، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

١١-حامد عبد السلام زهران: *الصحة النفسية والعلاج النفسي*، ط ٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧.

١٢-رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، *الشباب والتربية الدينية*، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، الشباب والتربية الدينية، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد العاشر، ١٩٩٠، ص ٣٤٠ وما بعدها.

١٣-سعد جلال: *التوجيه النفسي والتربوي والمهني مع مقدمة عن التربية للاستثمار*، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٨٤ وما بعدها.

١٤-محمد الصالح العثيمين: *من مشكلات الشباب*، مكتبة أم القرى للنشر والتوزيع، الفيوم ١٩٩٧.

(٣٩) ج . م . ع وزارة التخطيط ، *خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام ٩٢ / ١٩٩٣* ، العالم الثالث للخطة الخمسية ٩٢/ ٩٣ – ١٩٩٧/٩٦ ، المجلد الأول . المكونات الرئيسية والقطاعية ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢٧٢ .

(١) ج . م . ع . وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٥٨٩ .

(٢) نصر خليل عمران : *تخطيط الخدمات الاجتماعية لوقاية شباب العاملين تعاطي المخدرات*، المؤتمر العلمي العاشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٩ – ١١ إبريل ١٩٩٧ ، ص ص ٣٣٦ – ٦٣٧.

(٤٠) رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الإطار

العام للإستراتيجية القومية للشباب ، الدورة الخامسة عشرة ١٩٩٥ ، ص ٣٤١ –

(٤١) رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام ، **نحو سياسة عامة للشباب** ، الدور السابقة ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٦.

(٤٢) ج . م . ع وزارة التخطيط ، **الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، ٩٢ / ٩٣ – ٩٦ / ٩٧ ، العام الأول ٩٢ / ١٩٩٣ ، المجلد الأول ، المكونات الرئيسية والقطاعية ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ٢٧٢ .

(٤٣) رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الخامسة عشر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٤ .

(٤٤) المجلس القومي للسكان : ***استراتيجية الشباب*** ، البحث السادس ، المركز القومي للمعلومات السكانية ، القاهرة ، سبتمبر ، ١٩٩١ ، ص ص ٢١ – ٢٢.

(١)ج . م . ع : وزارة التخطيط : ***خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام ٩٤ / ٩٥*** ، العام الثالث من الخطة الخمسية الثالثة ٩٢ / ٩٣ – ٩٦ / ١٩٩٧ ، المجلد الأول المكونات الرئيسية والقطاعية ، إبريل ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٨٦ – ٥٧٩ .

(١) المرجع السابق، ص ص ٥٨٩– ٥٩٠.

(١) ج . م . ع – وزارة التخطيط ، ***خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الثالثة*** ، العام الخامس من الخطة ٩٢/ ٩٣

- ٩٦ - ٩٧ المجلد الأول المكونات الرئيسية والقطاعية إبريل ١٩٩٦ ص ص ٦٧٦ - ٦٧٩ .

(٤٥) محمد علاء الدين عبد القادر : *دور الشباب في التنمية* ، منشأة المصارف ، الأسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٩١-١٩٣

(٤٦) رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة . *تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية* ، الدورة الثانية ،القاهرة، ١٩٨٢ ص ٤٢٥ .

(٤٧) محمد فائق عبد الحميد : *التنمية الاجتماعية – إطار تحليلي وأهم المجالات* ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع الكتاب الأول ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الأمام محمد بن سعود ، القصيم ، السعودية ، ١٩٨٨ .

(٤٨) رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، *تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية الدورة السادسة* ،القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨٧ .

(٤٩) رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، *موسوعة المجالس القومية المتخصصة* (١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٨٧ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ص ٣٩١-٣٩٣ .

(٥١) رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، *تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية* ، الدورة الخامسة عشر ، ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٢.


Bibliotheca Alexandrina
0750043